وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

السياسة الخارجية التركية
اتجاه الأزمة السورية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: التعاون الدولي

من إعداد الطالب:

علو محمد عدنان

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور العربي العربي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	فراحي محمد	رئيسا
الأستاذ	العربي العـــــربي	مشرفا مقررا
الأستاذة	بوجحفة رشيدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:2020/06/23

التشكـــرات

– الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور "**العربي العربي**"

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه القيمة التي تفضل بتقديمها طيلة مشوار انجاز هذه المذكرة، فكان نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذينشرفوني بقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى:

" وبالوالدين إحسانا"

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"**أمـــــي** "

أطل الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"**أبـــــي**"

أطل الله في عمره

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي الدكتور "**العربي العربي**" وجميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة والعمل. إلى كل هؤلاء وغيرهم من الذين تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي، أهدي ثمرة جهدي المتواضع

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....4

مقدمة 1

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية التركية، وسياسة الأبعاد المتعددة. 7

المبحث الأول: لمحة تاريخية، ومحددات السياسة الخارجية التركية. 7

المطلب الأول: لمحة تاريخية. 7

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية الداخلية والخارجية. 11

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية والبعد الواحد. 19

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية ذات البعد الواحد. 20

المطلب الثاني: تركيا ومسعى العضوية الأوروبية. 23

المبحث الثالث: سياسة الأبعاد المتعددة، وموازين القوى الجديدة. 26

المطلب الأول: أسس السياسة التركية الجديدة. 27

المطلب الثاني: مفهوم القوة في السياسة الخارجية التركية الجديدة. 30

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة وآليات التنفيذ. 31

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا. 35

المبحث الاول: السياسة التركية في الشرق الأوسط في إطار العلاقات التركية–السورية. 35

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية، الرؤى والخلفيات. 35

المطلب الثاني: السياسة التركية اتجاه سوريا. 47

المطلب الثالث: العلاقات التركية–السورية. 59

المبحث الثاني: الدور التركي في الازمة السورية. 65

المطلب الاول: السلوك السياسي التركي تجاه الأزمة السورية. 65

المطلب الثاني: السلوك الإنساني والعسكري التركي تجاه الأزمة السورية. 75

المطلب الثالث: قراءات في مستقبل التحول في السياسة الخارجية التركية. 97

الخاتمة والاستنتاجات 106

المراجع 109

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا كبيراً للدور الإقليمي التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في عام 2002 واعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، وان حزب العدالة والتنمية قد حمل مشروعا سياسية اصلاحية في الداخل والخارج، لذا فأن الدور الإقليمي التركي هو حصيلة السياسة الخارجية الجديدة التي ركزت على أهمية التغيير الداخلي وبخاصة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد الذي أتاح لتركيا خلال سنوات عدة ان تكون طرفة مؤثرة على الصعيد الاقليمي والدولي.

1-أهمية الدراسة.

تنبع اهمية هذه البحث من أن موضوع الدور التركي اتجاه الأزمة السورية بات من المواضيع المهمة، خاصة بعد اعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002 عقب ما عرف بالربيع العربي.

نحاول في هذه المذكرة أن نبرز أهمية الدور التركي في ملف الأزمة السورية كونها دولة اقليمية مؤثرة في مسار الأزمة وتشعباتها منذ نشوبها عام 2011. تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على تركيا كدولة جارة من جهة، وعلى مصالحها الإقليمية من جهة أخرى في ظل ظروف دولية تتكالب فيها العديد من القوى العظمى على تقاسم الكعكة وفوائده. انطلاقا من هذه الأهمية جاء اختيارنا لهذا الموضوع لحيويته وأهميته في نس الوقت.

2 -أسباب إختيار الموضوع:

تعود إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أ-أسباب ذاتية:

- إعجابي بالتجربة التركية؛ التي حققت قفزات نوعية في المجال التنموي في ظرف قياسي. فكيف انعكست استيراتيجيتها التنموية في بناء سياستها الخارجية اتجاه الملفات الساخنة على غرار الملف السوري.

ب-أسباب الموضوعية:

- الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بهذا المجهود قصد الوقوف على مجالات التقاطع بين المصالح التركية والأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط.

3-إشكالية الدراسة:

تروم هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الجوهرية التالية:

ما هي الاستراتيجية التركية المنتهجة في إدارة الملف السوري؟

تنبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية أهمها:

- ماهي مبادئ وأسس السياسة الخارجية التركية؟
- ماهي الأدوار التي لعبتها تركيا، وتهدف إلى القيام بها على ساحة الإقليمية والدولية؟

4-فرضية الدراسة.

ارتكزت منطلقات هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن هناك عوامل داخلية وخارجية تتيح لتركيا أن تلعب دور جديد ومتميز اتجاه الأزمة السورية. فالفرضية التي يمكننا البناء عليها: أنه كلما زاد التوتر للأوضاع في الشرق الأوسط، كلما كان التدخل التركي في الشؤون السورية أكبر.

5-حدود الدراسة.

أ-الحدود المكانية:

شملت الدراسة سوريا وتركيا الواقعتين في منطقة الشرق الأوسط، وما تتمتع به هذه المنطقة من مزايا جيو-سياسية كونها منطقة ارتطام جيو-بولتيكي وأهمية استيراتجية لكل للقوى الفاعلة على المستوى الدولي.

ب-الحدود الزمنية:

تنطلق هذه الدراسة من عام 2011 السنة التي دخلت فيها المنطقة العربية تحول جديد إثر ما عرف بموجة الربيع العربي، والانهيار المتتالي للعديد من الأنظمة العربية التي عمرت لأكثر من نصف قرن من الزمان إلى سنة 2018 وفق المعطيات والإحصاءات المتوفرة والمتحصل عليها.

6-مناهج الدراسة.

لقد اعتمدنا لاستكمال متطلبات هذا العمل البحثي عدد من المناهج ساعدتنا على البناء الأكاديمي والمعرفي، والبحث في خفايا الأمور وأسباب التحول في الواقف، واتخاذ القرارات.

اعتمدنا على المنهج التاريخي؛ بغية تتبع مسار السياسة التركية ودورها اتجاه الأزمة السورية. كما استقينا من المعطيات التاريخية محطات متباية بغية توظيفها أثناء التحليل السياسي كونها تسهل مهمة توفير المعلومات قصد متابعة الأحداث التاريخية واستقراء ما وراءها. أما المنهج الوصفي التحليلي، ساعدنا على فهم مختلف الديناميكيات والمتغيرات التي تزامنت وهذا الدور وتفاعلت معه، إلى جانب منهج دراسة الحالة من خلال التعمق في السياسة الخارجية التركية واقتراب صنع القرار وكذلك اقتراب النخبة.

7-الدراسات السابقة.

اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد من المراجع المتنوعة لانجاز هذه المذكرة منها:

-كتاب العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، لطارق أحمد داود أوغلو، الذي ترجمه محمد جابر الثلجي، حيث يضع فيه داود أوغلو أسس السياسة الخارجية التركية، وساعدنا على فهم الاستراتيجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

- الدور التركي في الأزمة السورية للدكتور إبراهيم أحمد حسن ناصر جبوري الذي ركز على أهمية دور تركيا إتجاه الأزمة في سوريا كونها من الدول الإقليمية الفاعلة في المنطق، وكيف تعاملت تركيا مع الملف السوري عبر مراحله المختلفة.

8-صعوبات الدراسة.

لقد واجه الباحث صعوبات منها؛ قلة المصادر باللغة العربية، خاصة منها الدراسات الأكاديمية المحكمة، والكتب أيضًا. كون الأزمة مازالت متواصلة، ولازالت قائمة ومتفاعلة لحد اللحظة. المعطيات فيها تتجدد، والمتابعات رهيفة.

تقسيمات الدراسة.

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية التركية، عرضنا فيه أهم محددات السياسية الخارجية سواء الداخلية أو الخارجية، إلى جانب التركيز على السياسة الخارجية التركية ذات البعد الواحد. قصد توضيح أسباب التوجهات السلوكية في السياسة الخارجية التركية، والمبادئ التي اعتمدتها حكومة انقرة في سياسة البعد الواحد، بالإضافة إلى تناول مسعى انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

كما حاولنا توضيح سياسة الأبعاد المتعددة عبر التعرض لأسباب التحول في السياسة الخارجية التركية من البعد الواحد إلى الأبعاد المتعددة، إلى جانب أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة، إضافةً إلى المقاربة الجديدة لتفاعل السياسة التركية الجديدة مع مفهوم القوة، دون التغاضي عن ذكر أهداف السياسة التركية الجديدة وآليات تنفيذها.

وعرجنا على العلاقات التركية العربية وسياسة التوازنات في الشرق الأوسط، مع التركيز على السياسة الخارجية التركية اتجاه الملف السوري.

أما في الفصل الثاني؛ فكان التركيز على التباين في السلوكيات التركية، من السياسي إلى العسكري تجاه الأزمة السورية، دون التغاضي عن قراءات في مستقبل التحول في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط.

في الأخير؛ جاءت الخاتمة كحوصلة لأهم النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها.

الفصل الأول

الروابط الاستراتيجية لتركيا وسياستها الخارجية

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية التركية، وسياسة الأبعاد المتعددة.

تحكم السياسة الخارجية التركية عدة محددات متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها كما ساهمت في تبلورها بوضوح سواء نحو التفاعل السلبي مع القضايا الإقليمية والدولية، أو بالتفاعل الإيجابي والذي طبعها من مرحلة إلى أخرى تجاه العديد من الدول ومن بينها الدول العربية ودول المشرق العربي بالخصوص.

المبحث الأول: لمحة تاريخية، ومحددات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية.

إن أهم تناقض يتصف به بناء السياسة الخارجية التركية فيما يتعلق بجغرافيتها، هو عجزها عن تشكيل استراتيجية طرق بحرية وبرية متناسقة ضمن مراحل طويلة المدى، ولأن تركيا تقع في منطقة جغرافية تحفها البحار من ثلاث جهات، وتتقاطع فيها الطرق المائية والبحار الداخلية والخلجان، فإن تطوير استراتيجية بحرية تحقق التأثير على هذا الحوض يعتبر إحدى الأولويات الحيوية للسياسة الخارجية التركية. وتفيد المعطيات التاريخية بأنه لا يمكن الدولة تقع في محور البلقان –الأناضول أن تمتلك قوة فعلية دون أن تحقق السيطرة على الطرق البحرية والمائية التي تحيط بهذا المحور. إن مرحلة التوازن التي سادت في العصر الذهبي للدولة البيزنطية في القرن السادس الميلادي في عهد جوستنيان، والذي استطاعت فيه الدولة البيزنطية امتلاك الإرث العظيم للإمبراطورية الرومانية، قد تحققت اعتمادا على السيطرة البحرية التي حققها الاستراتيجي الشهير بليساريوس (Belisarius) على شرق البحر الأبيض المتوسط.

كما يظهر التقارب البيزنطي – القزويني، الذي قام في الأساس ليواجه الضغوط الروسية القادمة من الشمال في القرن العاشر الميلادي وما نتج عنه من توازنات للقوى البيزنطية – الروسية – القزوينية، أهمية الأحواض البحرية والطرق المائية في تشكيل العلاقة الاستراتيجية بين سهوب أوراسيا و البحر الأسود وشبه جزيرة الأناضول.

لقد امتلكت الدولة العثمانية قوة بحرية مكنتها من الانفتاح على البحار المحيطة كالبحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر قزوين، من خلال سيطرتها على بحر إيجه والبحر الأبيض

المتوسط والبحر الأسود، ويعتبر هذا التطور من العوامل الأساسية التي حولت الدولة العثمانية من قوة إقليمية في محور الأناضول – البلقان إلى دولة عالمية امتد نفوذها إلى ثلاث قارات. ولا يمكن إنكار دور خير الدين باشا بربروس (Barbaros Hayretin Pasa) في تحويل الدولة العثمانية إلى دولة عالمية، بتحقيقه سيطرة أكبر من سيطرة بيليساريوس على البحر الأبيض المتوسط. وقد استطاعت الدولة العثمانية مد نفوذها إلى المناطق البرية عن طريق سيطرتها على الطرق المائية مثل الفرات ودجلة والنيل والدانوب ودينا بر وديستر ودون والفولغا، التي تعتبر الشرايين الحيوية التي تربط البحار بالمناطق البرية.

شكلت طرق التجارة البحرية إحدى أشد ساحات المنافسة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، فلقد أجبرت الدولة العثمانية أوروبا على البحث عن طرق تحارة بحرية جديدة لفرض سيطرتها على الأحواض البرية والبحرية والقارية من خلال تحكمها بالطرق المائية التي تحقق الاتصال بين المركز والسواحل والبحار الداخلية لأوراسيا، وقد أدى هذا التطور إلى إحداث تغيير هام، حيث تحولت المنافسة الاستراتيجية والاقتصادية – السياسية في محور أوراسيا إلى منافسة دولية . وفيما بعد، بححت أوروبا في تأمين – ساحة اقتصادية – سياسية في البحار المفتوحة طوقت قارة أوراسيا – وإقامة نظام دولي يتغذى من هذه الساحة، مما أضعف مركز قوة الدولة العثمانية في أوراسيا.

وقد أطلقت الضغوط التي شكلتها السيطرة الاستراتيجية للقوة الأوروبية على البحار المفتوحة وأحواض الاتصال الخاصة بتلك البحار مرحلة تراجع الدولة العثمانية وتضييق ساحتها. تسارعت عملية انحدار الدولة العثمانية بعد أن فقدت سيطرتها على البحار المحيطة ومن ثم الطرق المائية ، وقامت القوة الفرنسية والإنجليزية والروسية المشتركة بتحطيم الأسطول البحري العثماني في تفارين سنة 1827، التي تعتبر بداية اخبار الدولة العثمانية في محورها المركزي، وهنالك علاقة مباشرة بين تفكك الدولة العثمانية في البلقان بعد التمرد اليوناني، وبين إزالة قوتها البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط إن الأسطول البحري الذي أنشأه السلطان عبد العزيز، والذي يعد ثالث أكبر أسطول بحري في العالم، لم يتم استماره بشكل فعال لعدم

وجود استراتيجية برية تناسق مع هذا الأسطول، وترك هذا الأسطول ليستخدم كقوة كامنة خفية في البحار الداخلية، ثم ليتلف بعد ذلك في مرافئ إسطنبول خشية أن يسبب قلقا لبريطانيا التي كانت تعد إمبراطورية بحرية حقيقية. لقد أدى استخدام الدولة العثمانية الأسطول بحري غير فعال، بسبب مواردها القليلة في القرن التاسع عشر، إلى فقدان قدرتها على بناء علاقة استراتيجية بين الدبلوماسية والقوة العسكرية. وبالرغم من المعطيات الجغرافية والتاريخية الثابتة، نلاحظ أن إهمال وإغفال حقيقة أن تركيا دولة بحرية منذ فترة القوة الكامنة للأسطول البحري في عهد السلطان عبد العزيز حي وقتنا الحاضر، تسبب في تسريع عملية انسلاخ عدة مناطق عن الدولة العثمانية. ومن الأمثلة المثيرة للانتباه في هذا المجال خسارة الدولة العثمانية لليبيا، التي كانت آخر قلعة صمود في شمال إفريقيا، في حرب طرابلس الغرب، بالرغم من بطولات المقاومة المحلية التكتيكية، وكذلك الحال في كل من جزيرة كريت وقبرص وجزر بحر إيجه واليمن. ويشار هنا إلى النجاحات العظيمة التي حققها رؤوف أوروبا في أسطول الحميدية البحري الصغير، صاحب الإمكانات المحدودة، في حرب البلقان، ضمن خط (إيجه – الأدرياتيكي – شرق المتوسط – البحر الأحمر)، باتباعه هج حرب العصابات البحرية، وقد لعب هذه الأسطول دورا هاما في النصر الذي تحقق في حرب الدردنيل، مما يظهر الأهمية الفائقة للعمليات البحرية المحدودة بالنسبة للقدرة والساحة، لكن هذه النجاحات لم تستطع أن تمنع الأسطول البحري اليوناني، الذي تكون من عدد قليل من السفن الحربية، من احتلال جزر شمال و شرق بحر إيجه حلال شهر، أثناء حرب البلقان؛ كما لم تستطع أن توقف عملية احتلال مضيق الدردنيل ومدينة إسطنبول خلال الحرب العالمية الأولى.

لقد دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى بنقاط ضعف ملموسة، ناتجة عن عدم توفر الدعم البحري الكافي لعملياتها البرية. كما تسببت الاتفاقية التي أبرمتها مع ألمانيا – التي تعتبر قوة عسكرية يرية – ضد بريطانيا وفرنسا، اللتين تعتبران إمبراطوريتين بحريتين، في فتح فجوات استراتيجية هامة في معسكريهما؛ لافتقار هذه الاتفاقية إلى علاقة التكامل التي تعتبر من أهم شروط هذا النوع من الاتفاقيات. ويعد هذا القصور أحد الأسباب الرئيسية لهزيمة

الحرب العالمية الأولى، بالرغم من تحقيق بعض النجاحات في معارك محدودة. كما ظهرت أهمية الطرق البحرية والمائية في المفاوضات التي جرت على الموصل بعد حرب التحرير، باعتبار موقعها في حوض المضايق والفرات – دجلة. وبالرغم من التقدم الذي تحقق حول المضايق في اتفاقية مونترو (Montreux)، التي تم توقيعها في عهد الجمهورية، استمر الضعف والإهمال التركي للقوة البحرية، وظهرت تأثيراته على الترتيبات التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تمثل إحدى حلقات سلسلة الإهمال عندما تجاهلت الحكومة التركية اقتراح الألمان تسليمها الجزر الاثنتي عشرة التي أضطروا لإخلائها سنة 1944، وفضلت الحكومة التركية آنذاك الحصول على موافقة بريطانيا التي رفضت هذا الطلب – الاقتراح، مما أدى إلى جعل تركيا مكتوفة الأيدي أمام أي تحرك تجاه إيجه في ذلك الوقت. كما تسبب قرار تركيا عدم المشاركة في المحادثات التي أجريت بين إيطاليا والحلفاء في باريس عام 1946، بحجة أنها لم تكن طرفا في الحرب العالمية الثانية، ولعدم أحقيتها في غنائم الحرب، في إفساح المجال أمام إعطاء تلك الجزر الليونان. وبموجب اتفاقية السلام الإيطالية التي أبرمت في 12 فبراير/شباط عام 1947، أعطيت الجزر الاثنتي عشرة وجزيرة رودوس لليونان، شريطة أن تكون منزوعة السلاح، لكن هذا الشرط لم يخضع للمراقبة بشكل جدي، وتعرض أمن الحدود التركية إلى التهديد بشكل دائم جراء ذلك.

كما أن عدم وجود بعد نظر استراتيجي بخصوص مسألة عدم الإشراف على جزر إيجه بعد الحرب العالمية الثانية، قد ظهرت آثاره بوضوح في أيامنا هذه. وفي الوقت الذي تمسك فيه تركيا بالبطن الاستراتيجي المرن لروسيا عن طريق المضايق، تمتلك اليونان نفس الميزة الاستراتيجية ضد تركيا. وتعتبر جزر إيجه العامل الذي يضيق على أنفاس تركيا، والذي يمكن أن يفتح بوابة الحرب عليها في أية لحظة . ويعود ذلك إلى الأخطاء التي لا تغتفر لتركيا بسبب عدم امتلاك استراتيجية بحرية متماسكة. وفي ظل التداعيات التي تركتها أزمة كارداك، ظهرت السيطرة اليونانية حتى على الجزر الصخرية المطلة على السواحل التركية؛ وهذه هي الفاتورة المؤلمة التي دفعتها تركيا نتيجة تراكم هذه الأخطاء.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية الداخلية والخارجية.

أ-محددات السياسة الخارجية التركية الداخلية

يعتبر توفر الدول على موارد طبيعية وافرة وحجم إقليم كبير ووجودها في موقع جغرافي متميز واستراتيجي، بالإضافة إلى المقدرات الوطنية الأخرى (الإمكانات الاقتصادية والبشرية والعسكرية) ، عاملا كافيا لقوة الدولة و يمكنها من القيام بدور فاعل في النسق الدولي[1].

1-الموقع الجيوستراتيجي:

وقد لعب الموقع الجغرافي الجوستراتيجي لتركيا دورا مهما في تبلور سياستها الخارجية عبر عدة قرون ويتغير الأوضاع الدولية.

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567كم، ويبلغ طول حدودها 2753كم، وتتوفر على سواحل بطول 8333كم. كما يتمتع موقعها ببعض المميزات التي لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية كمضايق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمره ، وتفصل طرف أوروبا في جنوبها الشرقي عن طرف أسيا الغربي. وتركيا قسمان، الأول في آسيا الغربية، ويحده البحر الأسود وأرمينيا شمالا والمضايق وبحر مرمره وبحر ايجة غربا ، وسوريا (877كم) والبحر التوسط والعراق (330كم) جنوبا وإيران (454كم) شرقا ،ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان وبلغاريا (269كم) ومن الغرب بحار ايجة، مرمره والأسود[2] . فالموقع الجغرافي المتميز لتركيا جعلها تقوم بدور فاعل أثناء الحرب الباردة ،كما خولها بالقيام بدور فعال في حرب الخليج الثانية، كما كان لها موقف مهم من الحرب على العراق. والخريطة التالية توضح حدود تركيا مع جيرانها:

[1]- لويد جونسن ، مرجع سابق، ص 244

[2]- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة. ج1. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، 1985،ص 709 .

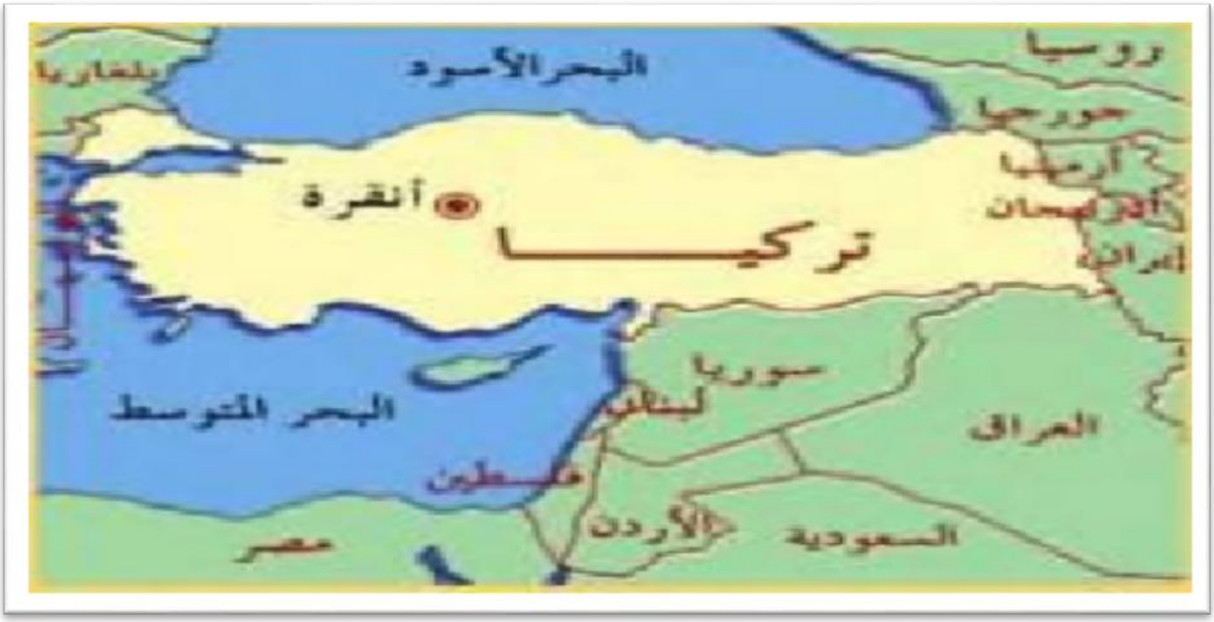

شكل (1):خريطة توضح الموقع الجغرافي الهام لتركيا وحدودها مع دول المشرق العربي:

2-الموارد المائية:

تعتبر المياه أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية للدول خاصة في العصر الحالي، وذلك لما تمتلكه الدولة من قوة عند توفرها على منابع الأنهار بالإضافة إلى شاطئها مع البحار والمحيطات وتوفرها على مضايق إقليمية ودولية. وكل هذه العناصر توفر للدولة قوة تجعلها تتبنى سياسة خارجية مميزة وفاعلة.

كما ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية ،وذالك لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالموارد المائية ، مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها . وهذا ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات، وازدادت حدة هذا التوتر عندما لجأت تركيا خلافا للاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا عام 1946* إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول"** [3].

تعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كل من سوريا والعراق، ولازالت تركيا تصرح بين الحين والأخر

---

*هو اتفاق تم بموجبه حل مشكلة مياه دجلة والفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق بحيث اتفقوا على توزيعها بشكل يرضى الأطراف الثلاثة.

**هو مشروع تضمن إقامة الدا منها 17 سند على الفرات وسنود على نجلة إضافة إلى إقامة 17 محطة توليد كهرباء

[3]- عوني عبد الرحمن السبعاوي، عبد الجبار مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع وآفاق المستقبل. مجلة دراسات إستراتيجية: العدد 43،2000 ، ص 49

بأن هذين النهرين هما نهران تركيان فرئيس الحكومة الأسبق للجمهورية التركية السيد سليمان ديميرل صرح في مايو/أيار 1990[4]: "إن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي.

هذا التصريح أكد على أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية، وذالك من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساومتهما خاصة فيما تعلق باتهامها السوريا ولبنان بدعمهما لقيادات حزب العمال الكردستاني (pkk) المتمرد .وبالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية.

يمكن حصر أهداف هذا التسييس في النقاط التالية [5]:

أ- استخدام المياه كورقة ضغط ضد سوريا ما يقضي إلى إضعافها واستجابتها المطالب الكيان الصهيوني بشان القضية الفلسطينية ولبنان والأراضي السورية المحتلة، لينسجم ذالك مع الاتفاق الأمني والعسكري بين تركيا وإسرائيل والذي يرمي إلى خلق محور استراتيجي واقتصادي شرق أوسطي، وبما يتلاءم مع مصالحهما في المنطقة.

ب- استخدام الموارد المائية كورقة ابتزاز ضد دول الجوار النفطية وخاصة العراق التحقيق هدفها الاستراتيجي المعلن في معادلة المياه_النفط فضلا عن الحصول على النفط الخليجي، مستغلة بذالك قلة الموارد المائية في تلك الدول. [6]

ج- رغبة تركيا بأن تصبح قوة إقليمية فاعلة في المنطقة ، وكذلك لإنعاش اقتصادها المتدهور في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبتلك السياسة المائية تحسن الاقتصاد التركي بعد إقامة مشروعات التعاون الإقليمي حيث اقترحت مشاركة الكيان الصهيوني في هذه المشاريع وربطه بتحقيق السلام في المنطقة.

د- تحقيق الإستراتيجية المشتركة بين تركيا وإسرائيل والتي تقضي باستغلال المسألة المائية لتهديد الأمن المائي العربي وفقا لتصورات وخطط إسرائيلية هيأت مكانة خاصة التركيا في إطار عدة مشاريع إقليمية ، كمشروع الشرق أوسطية[7]، ومشروع الشراكة الأورومتوسطية

---

[4]- محمد صالح العجيلي" متغير المياه في العلاقات العربية التركية – مجلة الفكر السياسية السنة 03 العدد 08 شتاء 2000،ص 258 متحصل عليه من http://www.awu-dam.org/index.html في 2020/07/06 على 10:15.

[5]- المرجع نفسه، ص 263

[6]- المرجع نفسه، ص 264

[7]- عوني عبد الرحمان السبعاوي، عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، مرجع سابق، ص49

والمشروع الأخير الاتحاد من أجل المتوسط. وذالك لربط إسرائيل بالدول العربية عبر تركيا سواء استعملت تركيا المسألة المائية كورقة ضغط على العرب أو استعملتها كورقة تعاونية تدخل بها إسرائيل في حالة تطبيع غير مباشر مع الدول العربية.

كما أن الموارد المائية التركية في بداية التسعينات ساهمت بشكل كبير في حل مشكلة نقص المياه في إسرائيل وذالك على حساب القضايا العربية المركزية.. وأهم مشروع مياه قدمته تركيا هو مشروع مياه السلام ، الذي يهدف إلى نقل نحو ستة ملايين متر مكعب يوميا من مياه نهري سيحان وجيحان التركيان عبر أنبوبين إلى دول الخليج وسوريا والأردن والضفة الغربية وإسرائيل ، ويبلغ طولهما نحو خمسة ألاف كيلومتر.هذا المشروع يهدف إلى بيع المياه إلى الدول العربية المجاورة مقابل حصول تركيا على مكاسب في هيئة نفط خام وغاز طبيعي بأسعار تفضيلية وقروض واستثمارات عربية وخليجية ميسرة. [8] أما بالنسبة لإسرائيل فإنها تقدم صفقات أسلحة مناسبة لتركيا كما تدعمها بالتقنيات العالية والخبراء العسكريين لتحديث الجيش التركي على جميع الأصعدة.

3-المقدرات الاقتصادية: تتميز تركيا باقتصاد قوي وذالك منذ منتصف التسعينات ، واحتلت منذ 2002 المرتبة السادسة عشر عالميا ،وبلغ الدخل القومي الإجمالي 410 بليون دولار ،وساهمت في التجارة العالمية ب66 مليار دولار ، كما انه يعد اكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط. [9] حيث بلغ الناتج القومي عام 2008 750مليار دولار كما ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي الى 6.8 % ،كما ارتفع معدل الدخل الفردي في الفترة بين 2002_2008 من 3300 الى 10000 دولار، واستمر انخفاض معدل التضخم، وقابلها زيادة متسارعة في حجم الاستثمارات [10]، وبفضل هذه المكانة الاقتصادية التي بلغتها انتهجت سياسة خارجية فعالة ومنفتحة على جميع الدول.

4_هوية النخب السياسية الحاكمة:

لطالما كانت مسالة الهوية مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينات القرن الماضي، وكان

---

[8]- نفس المرجع ، نفس الصفحة

[9]- شفيعة حداد، مرجع سابق، ص 16

[10]-ابراهيم ازتوروك، التحولات الاقتصادية التركية بين 2002_2008". (تر: مصطفى السيتيتي)، في مولف: على حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009،ص 175 متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm في 2020/04/13

للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية (الجيش) انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية. فالعلمانيون ومنذ تأسيس الجمهورية التركية 1923 أبحروا بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي والغربي على العموم مبتعدين بها عن المرفأ الشرقي الإسلامي على وجه الخصوص الذي رست فيه أكثر من أربعة قرون.

واشتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في منتصف التسعينات عندما أعلن "تجم الدين اربكان "زعيم التيار الإسلامي في تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1997، أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية ، ووعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا وليبيا، وانه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، وإجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا. وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية البريطانية الفرنسية في شمال العراق، معتبرا أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية. [11]

وتعتبر الهوية محددا أساسيا في السياسة الخارجية التركية، واتضح ذلك بشكل لا يمكن الشك فيه بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم ،إذ تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى والقوقاز .

5-المقدرات العسكرية:

تتوفر تركيا على ثاني اكبر جيش في حلف شمال الأطلسي، ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة ،وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية ب 1.206.700 جندي منهم 639 الف من القوات العاملة و387 الف في الاحتياطي و 180 الف من القوات شبه عسكرية (درك وحرس وطني)و 30 الف جندي في قبرص الشمالية [12]، واكتسب تركيا هذه القوة العسكرية المميزة اثر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات الأمريكية وإسرائيل خاصة خلال فترة الحرب الباردة وما كان لتركيا من دور أساسي في ردع المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط.

[11]- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999،ص166

[12]- شفيعة حداد ، مرجع سابق، ص 13

وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب ، فانضمت إلى الحلف الأطلسي، والذي أصبحت أحد أهم أركانه.

ب-المحددات الخارجية.

1-النظرة السلبية المتبادلة بين العرب والأتراك.

وذالك بسبب التأصيل لمبادئ العلمانية في تركيا منذ قيام الجمهورية العلمانية واستبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وهذا لم يسر العرب، ما جعلهم ينظرون إليها بشيء من الريبة. بالإضافة إلى التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل (العدو التاريخي للعرب). ومن ناحية الأتراك فإنهم ينظرون إلى العرب على أنهم خانوهم وتأمروا عليهم مع الغرب إبان الحكم العثماني ما أدى إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية 1923م. [13]

إلا أن هذا المحدد ليس ثابت وهو نسبي، إذ يتغير حسب المصالح الوطنية لكلا الطرفين وذلك ما يلاحظ في التغير الواضح في السياسة التركية تجاه القضايا العربية خلال العشر سنوات الأخيرة..

2- المشاكل الحدودية مع الدول العربية المجاورة :

والمقصود هنا مشكلتان حدوديتان رئيسيتان. الأولى تتمثل في الحدود بين تركيا والعراق حول وضع الموصل والثانية تتمثل بين تركيا وسوريا وتركزت حول منطقة لواء اسكندرونة (هاتاي).

أ-**الموصل** :منذ خسارة تركيا قضية دمج الموصل ضمن أراضيها بحجة أن أكثرية سكانها أكراد أمام المملكة المتحدة المنتدبة على العراق آنذاك بتوقيعها معاهدة التسوية في حزيران /جوان 1926م ودمج الموصل ضمن العراق تحت الانتداب البريطاني [14]، لازالت مشاعر الندم تطفو على القادة الأتراك منذ ذالك الحين، فقد أشار رئيس الوزراء التركي الأسبق "تور غوت أوزال" في تشرين الثاني/اكتوبر 1986م في معرض النفي القاطع بأن لدى بلاده أي مطامع بخصوص كركوك، وأن: "أنقرة باستطاعتها أن تعتمد نهجا أكثر فعالية إذا ما تعرض أمنها للخطر [15] وهنا الإشارة ضمنيا بالتهديد بالمطالبة بالموصل.

---

[13]- محمد عبد القادر،" تركيا والعرب... المستقبل لا ينفصل عن الماضي مقال في نافذة أخبار وتحليلات وأراء متحصل عليه: www.islamonlin.net/arabic/politics/indlex.shtml في 2020/07/08 على 10:50

[14]- فيليب روبينس، تركيا والشرق الأوسط . (تر: ميخائيل نجم الدين). قبرص تدار قرطبة للنشر والتوزيع، 1993، ص30

[15]- المرجع نفسه، ص 31

إن مثل هذه الخطابات العنيفة وخاصة عند التدقيق في توقيتها الزمني وظروفها كالحرب بين العراق وإيران، وغزو العراق للكويت وبعده ضرب الحلفاء للعراق وما نتج عن كل ذالك من تفكك للعراق ولو بشكل غير رسمي. إنما تدل على مشاعر الرغبة في التدخل في العراق بعد سقوط نظام حسين بشكل مباشر أو سري، ويتضح ذلك جليا من خلال الزيارات الرسمية لوزراء أتراك لمناطق مختلفة من شمال العراق [16]. رغم أن تركيا وقفت الموقف المشرف مقارنة ببعض مواقف الدول العربية تجاه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

ب- لواء اسكندرونة [17]: حصلت تركيا على لواء اسكندرونة (هاتاي) عبر تسوية عقدتها مع فرنسا التي كانت منتدبة على سوريا، وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت فرنسا بأهمية ميناء اسكندرونة لتركيا وبمنفذها الصالح للعمل على ساحل البحر المتوسط، وبذالك دمج إقليم اسكندرونة ضمن أقاليم تركيا سنة 1939 باسم "هاتاي.

رفضت سوريا القبول بخسارة الاسكندرونة، وهذه القضية ولدت لدي القوميون العرب السوريون شعور قوي بالرغبة في استعادة هذا الإقليم ،ويبقى هذا الإقليم يشكل سببا الاستياء العرب من تركيا.

إلا أنه بعد تطور العلاقات التركية السورية وانتقالها إلى مستوى الصداقة والتعاون في بداية القرن الحالي، لم تعد هناك رغبة لدى النخبة الحاكمة في سوريا في إثارة مسألة استرجاع لواء اسكندرونة، وذلك ما ساهم في امتصاص تلك النظرة السلبية المتراكمة تجاه تركيا لدى العرب منذ العقد الثاني من القرن العشرين.

3- العلاقات التركية الإسرائيلية:

تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية أحد أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإسلامية والعربية منها خاصة، وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ إعلان قيام دولة إسرائيل . إذ تعتبر تركيا أول من اعترف بإسرائيل في المنطقة عام 1949م مباشرة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها. ومنذ ذلك الحين عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية نوعا من التقارب وصل إلى حد التحالف والتعاون في الكثير من المجالات خاصة قبل مرحلة التسعينات من القرن الماضي وتأصل التحالف في أواخر التسعينات ، وكانت البداية منذ توقيع تركيا

---

[16]- محمد نور الدين، هل تخلت تركيا عن سياسة الحياد؟ * 2010/11/20 . مقال ضمن نافذة واحة اللقاء متحصل عليه من http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha.htm في 2020/06/21 على 13:30 .

[17]- فيليب روبينس ، مرجع سابق، ص32

وإسرائيل الحلف العسكري السري بينهما في شهر أغسطس/ اوت 1958م، ردا على قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا (1958-1961)[18].

وأهم ميادين التعاون التركي الإسرائيلي هو الميدان العسكري والأمني .إذ شمل الاتفاق الموقع عام 1958 التعاون الشامل بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى اتفاق ثلاثي باسم " ترايدنت ، بانضمام المخابرات الإيرانية (السافك) إلى هذا الاتفاق. [19] وذالك رغم بعض الومضات الايجابية التي اتخذتها تركيا تجاه العرب في بعض المواقف خاصة الحرب الإسرائيلية-العربية 1967 التي أدانت فيها تركيا إسرائيل.

ونظرا لرغبة تركيا في الانفتاح على الغرب والانخراط في المنظومة الأوروبية بالإضافة إلى مشاكلها مع كل من سوريا والعراق ولبنان فيما يخص قضية الأكراد وتوزيع مياه دجلة والفرات ،وطدت علاقاتها مع إسرائيل بشكل كبير خلال تمركز العلمانيون في السلطة وتحكم المؤسسة العسكرية في زمام الأمور في تركيا .فقد وقع الطرفيين اتفاق للتعاون العسكري في 23 فيفري اشباط 1996.وأكد رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو في 13ماي /أيار 1997 أثناء زيارة وزير الدفاع التركي لإسرائيل على أهمية التعاون العسكري بين البلدين من اجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة كلها ، وفي آذار/مارس 1996 وقع الطرفان اتفاقية للتجارة الحرة.ثم اتفاق للنقل البري الذي وقع في أنقرة في وايلول/سبتمبر 1997. [20]

وفي فترة التسعينات من القرن الماضي كان التوجه التركي للتعاون مع الكيان الصهيوني محددا أساسيا للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية والتي كانت تتسم بالتصعيد في أغلب الأحيان وعدم الوضوح. وفي المقابل يرقى التنسيق في العلاقات التركية الأمريكية إلى أعلى مستوياته.

4_المؤسسات الإقليمية والدولية :

إن انضمام تركيا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية واكتسابها فيها مكانة هامة تجعلها تقوم بدور فاعل على مستوى سياستها الخارجية، إذ تنتمي تركيا إلى حلف شمال

---

[18]- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تركيا والكيان الصهيوني. مجلة الفكر السياسي : السنة الرابعة العدد15، 2000،ص152متحصل عليه من http://www.awu-dam.org/index.html في 2020/07/06 على 10:20

[19]- حسين غازى، تركيا والعرب وإسرائيل. مجلة الفكر السياسي: السنة الثانية. العدد 54، شتاء 1998-1999 ص 137 متحصل عليه من http://www.aWu-dam.org/index.html في 2020/07/08 على 10:10

[20]- وليد رضوان تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000م. بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2005 ص ص 299، 300

الأطلسي (عسكري غربي) و منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في الاتحاد الإفريقي وعضوا مراقبا في جامعة الدول العربية [21] ، وهذا ساعد تركيا في تحقيق توجهها الجديد في سياستها الخارجية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية والبعد الواحد.

حرص الأتراك في سياستهم الخارجية على إتباع مبدأ مؤسس الجمهورية التركية العلمانية عام 1923 مصطفى كمال أتاتورك "سلام في الوطن سلام في العالم[22] ، والذي بموجبه أعطت تركيا الأولية للقضايا الداخلية على القضايا الخارجية، والذي يفترض أن الدول تتفاعل في نسق فوضوي, فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل), وكفواعل موحدة... ولما كان الصراع على القوة ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق فان الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية الوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه وبقائه (متغير الواقعية التابع). [23]

كما أن السياسة الخارجية التركية عرفت ولفترة طويلة منذ تأسيس الجمهورية حالة العزلة وذلك وفقا لنظرية الواقعية الدفاعية[24] والتي تقترض أن الدولة تعطي الأولوية الاستقلالها, وأن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءا على أسوء السيناريوهات الممكنة، فحقيقة وجود دول وأحلاف أقوى تستلزم أن الدول تخشي باستمرار على أمنها، وذلك ينطبق على الحالة التركية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى الهوية التي أقرها مصطفى كمال أتاتورك على الأمة التركية بحيث طبعها بالصبغة الغربية بدل الإسلامية[25] وأخرجها من محيطها القيمي الجغرافي الواقعي إلى محيط قيمي افتراضي وهو أن تركيا أوروبية وليست أسيوية، وبالتالي فالسياسة الخارجية التركية منذ ذلك الحين وحتى الآن، ومهما اختلفت توجهاتها فان تحديدها كان وفق منظور البنائية في السياسة العالمية، وهذه الأخيرة تفسر السياسة الخارجية على أساس الأفكار والهويات والخطاب السائد وكيف يمكن لهذه العوامل المعيارية أن تفهم.

---

[21]- احمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية . (تر محمد جابر لجي وطارق عبد الجليل). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 615

[22]- عوني عبد الرحمان السبعاوي ، عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي ، مرجع سابق ص 90.

[23]- رابح زغوني، " تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية . مذكرة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر باتنة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية. 2008) ،ص 21.

[24]- المرجع نفسه، ص 27.

[25]- رضا هلال ، مرجع سابق، ص 92.

فالبنائية تؤكد أن فواعل بيئة اجتماعية ما يشكلون ويعيدون تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون معه[26] وهذا ما يفسر بالفعل سلوك السياسة الخارجية التركية سواء في عهد الحكومات العلمانية أو الإسلامية.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية ذات البعد الواحد.

انتهجت تركيا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي سياسة الاتجاه الواحد في سياستها الخارجية وذلك لحصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من النظرية الواقعية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والمتمثلة أساسا في القوة وتحقيق الأمن والاستقرار ولو على حساب جيرانها خاصة العرب منهم.

كان الهدف الأساسي لهذا التوجه في السياسة التركية هو الانضمام إلى النادي الأوروبي ما جعلها تبتعد عن محيطها الحقيقي وتتنصل من تاريخها وتراثها وهويتها و ترتمي في أحضان الغرب، وقدمت كل التنازلات وحققت معظم الشروط التي أملاها عليها الغرب ليرضى عنها ويقبل بها عضوا في السوق الأوربية المشتركة[27]، كما رأت تركيا أن قبولها في النادي الأوروبي يستوجب عليها الابتعاد عن العرب وتقديم الدعم الإسرائيل ولذلك كانت أول من اعترف بإسرائيل في المنطقة سنة 1949.

رغم التحولات التي عرفها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلا أن النخبة التي ساهمت في بلورة السياسات التركية سواء كانت الداخلية أو الخارجية فحتى نهاية التسعينات ترى أن تركيا أوروبية غربية علمانية.هذه النخبة التي تتمثل أحزاب يمني الوسط (تشيلرتانسو، مسعود يلماظ) ويسار الوسط (أجاويد، بيكال) ترفض مطلقا طرح الاختيار بين نادي الغرب ونادي الشرق الأوسط الذي يضم دول عربية وإسلامية يربطها مع تركيا ارث تاريخي وحضاري ، معتبرة أن تركيا حسمت أمرها في أن تكون غربية عضوا في الناتو ومنتسبة إلى التحاد الأوروبي [28]، بل إنها ترى أن ارتباطها بالغرب يقوي دورها الإقليمي في الشرق الأوسط .وعبر عن ذلك رئيس الحكومة التركي الأسبق "مسعود يلماظ" في سبتمبر 1991، عندما قال [29]: "إن أمام تركيا أحد الخيارين، الخيار الأوروبي أو خيار الدخول في عصر القرون الوسطى".

---

[26]- رابح زغوني ، مرجع سابق، ص4.

[27]- حسين غازي ، مرجع سابق، ص 144.

[28]- رضا هلال ، مرجع سابق، ص 185.

[29]- محمد نور الدين، 75 عاما على الجمهورية التركية نظرة عامة على إشكالية الأوربة." مجلة شؤون الأوسط: العدد 73 – جوان 1998، ص 94.

إن سياسة البعد الواحد في السياسة الخارجية التركية ليست وليدة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وإنما هي في الأساس نتيجة لتوجهات كمال مصطفى أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة ، كما أن مبادئ هذه السياسة لم تتناقض مع مبادئ أتاتورك الأربعة التي أعلنها في المؤتمر الأول لحزب الشعب في 15 أكتوبر 1927 وأضاف ركنان إليها فيما بعد وهي [30]:

1- الجمهورية: النظام الجمهوري و إلغاء النظام السلطني

2- الملية (القومية): ألغي أتاتورك الرابطة السياسية الدينية واستبدلها بالرابطة السياسية الوطنية.

3- الشعبية: تعني ضرب نفوذ الأرستقراطية السلطانية ، العثمانية، الملاك الإقطاعيين ورجال الدين.

4- الدولتية: أي تكون الدولة هي أداة علمنة وتغريب تركيا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

5- الانقلابية: الثورة من أعلى على الأفكار والمؤسسات والأوضاع التي اعتبرت تقليدية ومتخلفة.

6- العلمانية: والتي تعني في السياسات التركية سيطرت الدولة على المجال الديني وليس مجرد الفصل بين الدولة والدين.

اعتمد صناع القرار التركي على غرس هذه المبادئ في الذهنيات التركية، واعتمدت اكثر من من ثلاثة عقود بعد تأسيس الجمهورية الا أن التغيرات التي عرفها العالم جعلهم يعيدون النظر في بعضها بما يتلائم مع الوضع الدولي.

لقد تمثلت المبادئ التي انتهجتها تركيا خلال سياسة البعد الواحد في [31] :

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة (الجوار)، وذلك حتى تتمكن من بناء الدولة بعيدا عن مشاكل دول الجوار وحتى لا تنتقل تلك المشاكل إلى الداخل التركي الذي هو في حد ذاته مكبل بمشكلة رئيسية وهي حزب العمال الكردستاني.

---

[30]- رضا هلال، مرجع سابق، ص 87.

[31]- إلا أن تركيا تجاوزت هذا المبدأ بتدخلها العسكري في العراق فترة التسعينات، وتدخلها السياسي في العراق بعد 2003. انظر : فليب روبينس، مرجع سابق، ص ص 83-85.

2- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة خاصة فيما يتعلق بالدول العربية التي كانت منقسمة إلى تيارات متعددة بحيث تعمدت تركيا على عدم التدخل في النزاعات العربية – العربية حتى لا يؤثر ذلك على مصلحتها مع الدول العربية التي ليست لها مشاكل معها كمصر.

3- العمل على استمرار انقسام العرب: وذلك حتى لا تكون الدول العربية كتلة واحدة منسجمة ومنسقة خاصة في المجال الأمني، وفيما تضعف نفوذ العرب على المستويين الإقليمي والدولي وحتى لا تكون أي دولة عربية كبرى بمفردها أكبر من تركيا.

4 – فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف العربي: خلال الحرب الباردة كان دور تركيا مواجهة امتداد المد الشيوعي للشرق الأوسط، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تسعى تركيا إلى أن لا يفسر دورها على أنها أداة لتنفيذ أهداف الدول الغربية.

5- توازن دقيق في موقفها من القضية الفلسطينية: بعد اعتراف تركيا بإسرائيل 1949 وتطور الأحداث مرورا بحرب 1967 و1973 عملت تركيا على اتخاذ موقفا أكثر تميز من الغرب اتجاه حساسية حيال بعض تصرفات إسرائيل المثيرة مراعاة للعالم العربي.

6- تطوير علاقات ثنائية تركية_عربية: إن الحديث عن العلاقات الثنائية بين تركيا والدول العربية منفردة لا يعني انحراف تركيا عن التوجه ذو البعد الواحد في سياستها الخارجية، إنما هو تخطيط لعدم إعطاء الفرصة للدول العربية بأن تكون قوة مجابهة لتركيا، من خلال توحيد الجهود والسياسات العربية في المنطقة.

بالاضافة الى هذه المبادئ انتهجت تركيا المبدأين التاليين بعد نهاية الحرب الباردة:

1. ملا الفراغ[32] : وهذا المبدأ يعني أن تركيا بعد حسمها في الخيار الغربي سعت إلى أن تجد محيطا أخر في انتظار عضوية الاتحاد الأوروبي بحيث سعت إلى تكوين تحالفات مع دول أرويا الشرقية وأسيا الوسطى ودول البلقان خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وذلك لتعويض الفراغ في اوروبا الشرقية ، اسيا ومحيطها العربي في الشرق الأوسط .

2- سياسة المساومة:باعتبار أن فن المساومة هو حكمة سياسية بحيث يحق للدول أن تنتقي الوسائل التي تحقق عن طريقها أهدافها في التعامل الخارجي [33]، وهذا ما اعتمدت عليه من

[32]- احمد داود أوغلو، مرجع سابق ص 227.

[33]- محمود سالم السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية. المجلة العربية للعلوم السياسية العدد13شتاء 2007م ،ص 77.

خلال استخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا والعراق ومواجهتها فيما يتعلق بالمشكلة الكردية أو حتى مشكلة الاسكندرونة والتدخل التركي في شمال العراق.

ركزت تركيا من خلال سياسة الاتجاه الواحد على تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي ، وذلك من خلال توطيد علاقاتها به ومحاولاتها بالإيفاء بشروطه وإقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل كأثمن هدية مقابل اكتساب عضويتها فيه.

المطلب الثاني: تركيا ومسعى العضوية الأوروبية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا الفرصة لتحقيق مشروعها الغربي فانضمت إلى حلف شمال الأطلسي سنة 1952 ليكون خطوة أولى وبابا تدخل من خلاله إلى النادي الغربي الأوروبي، وكانت دعما لخطوتها قبل ذلك في توقيع اتفاقية أنقرة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية في 12 سبتمبر 1923 ومحفزا لها لتقديم طلب العضوية في السوق الأوربية المشتركة في 31 تموز/جويلية 1959، والذي تم الموافقة عليه ضمن توقيع اتفاقية أنقرة في سبتمبر 1963.

– بروتوكول أنقرة يؤهل الدولة الطرف فيه للحصول على العضوية المستقبلية في الاتحاد (أي أنه مرحلة تستهدف مساعدة الدولة التي تقدمت بطلب العضوية التكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد). [34]

– وضعت اتفاقية أنقرة الشروط والمراحل التي يجب أن تتبعها تركيا حتى تصبح عضوا كاملا في المجموعة الأوربية وهذا وفقا للمادة 28 من الاتفاقية، وتمثلت هذه المراحل في [35]

1) مرحلة تحضيرية، 2) مرحلة انتقالية، 3) انجاز الوحدة الجمركية.

1) المرحلة التحضيرية:

اتخذت تركيا مجموعة من التدابير القانونية، الاقتصادية والسياسية وحرصت على تبني الهوية الأوربية وفرضها على جميع مناحي الحياة داخل تركيا.

2) المرحلة الانتقالية:

[34]- حسين طلال مقلد، « تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية السنة الأولى. العدد الأول. 2010، ص 337 متاح على:

www.damascusuniversity.sy/mag/law/images/stories/335-395.pdf في 2020/07/10 على 15:15

[35]- شفيعة حداد، مرجع سابق ، ص 73.

بدأت بتقديم تركيا في ماي 1967طلبا للشروع فيها، ووقع البرتوكول الإضافي في عام 1970 إلا أن الأحداث التي عرفها عقد السبعينات كاد أن يعصف بمسعى تحقيق تركيا وإكمالها للمرحلة الانتقالية خاصة بعد تدخل الجيش التركي في قبرص والانقلاب العسكري الذي عرفته تركيا عام 1981، وفي 14 أفريل 1987 تقدمت تركيا بطلب رسمي للعضوية الكاملة في المجموعة الأوربية إلا أن هذه الأخيرة رفضت الطلب[36].

المرحلة الأخيرة:

وهي مرحلة انجاز الوحدة الجمركية وقد استطاعت تركيا وبصعوبة تحقيقها حيث أقر مجلس الشراكة الأوربية–التركية اتفاقية الوحدة الجمركية، ودخلت حيز التطبيق الفعلي في 01 كانون الثاني /جانفي 1996، إلا أن الأوربيين اعتبروها مجرد خطوة اقتصادية لا علاقة لها بشروط الانضمام ، هذا ما أثبته الاتحاد الأوربي خلال مؤتمر لوكسمبورغ عام 1997 ورفضه إدراج تركيا في قائمة الدول المرشحة للعضوية في أفاق 2000، إلا أن إصرار تركيا على اكتساب العضوية، جعلها تحقق خطوة ايجابية من خلال منحها وضعية المرشح للعضوية في مؤتمر هلسنكي 1999 [37] الذي تقرر فيه الاعتراف بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد.

ويرجع سبب قبول ترشيح تركيا لمفاوضات العضوية ضمن الاتحاد الأوروبي إلى تغير طبيعة الحكومات المشكلة له، خاصة مع وصول الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية والخضر إلى السلطة في كل من ألمانيا والسويد، وكذلك تحسن العلاقات التركية اليونانية والضغط الدبلوماسي الذي مارسته الولايات المتحدة على الحكومات الأوروبية، بالإضافة إلى التحول في أبعاد العلاقات التركية الأوروبية، والتي أكد عليها أحد أعضاء لجنة توسيع أوروبا بعد مؤتمر هلسنكي: "هناك دوافع جيوسياسية وإستراتيجية تحتم علينا دعم دمج تركيا في أوروبا، إضافة إلى اعتقادنا بان هذا الاندماج سيحثنا على التغيير الديمقراطي" وإذا حرمنا تركيا من أفق الاندماج فإننا سنكون مسئولين عن أي اختلال داخلي فيها، وستخسر بذلك أوربا.

لكن هل مثل هذه التصريحات التي أطلقها بعض القادة الأوربيين تعني حقا رغبة الأوربيين وموافقتهم على انضمام تركيا إلى ناديهم؟ لا، هذا ما أثبتته تصريحات الأوربيين المعادية للهوية التاريخية الإسلامية لتركيا، وما أدركته النخب العلمانية في تركيا وليست الإسلامية قبل ذلك بأن الاتحاد الأوربي هو نادي للمسيحيين فقط . فقد قال المفكر التركي

---

[36]- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل. القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 2006،ص232.

[37]- محمد نور الدين، 75 عاما على الجمهورية نظرة عامة على إشكالية الأورية، مرجع سابق ص 88.

جميل ميرتش" عام 1979: "لوأحرقنا كل القرائين وهدمنا كل الجوامع فسنبقى في عين أوربا عثمانيين والعثماني يعني الإسلام» [38]، وقد أكدت مصداقية مثل هذه التصريحات العبارات الكثيرة التي ترد على لسان مفكرين وساسة أوربيين والتي تثبت مدى الاختلاف الحضاري والديني والثقافي بين أوربا وتركيا، وكان اللقاء الذي عقدته الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد الأوربي في 04 مارس 1997 والذي شارك فيه سبعة من رؤساء الأحزاب الديمقراطية وفي نفس الوقت رؤساء أحزابهم (بلجيكا، ألمانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ، ايرلندا ونائب رئيس حكومة النمسا)، والذي جاء في بيانه: أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي غير ممكن في المدى القريب ولا البعيد لان أوروبا الآن في طور تطوير مشروعها الحضاري [39].

حتى بعد مؤتمر هلسنكي 1999 الذي فتح أفاق جديدة أمام المسعى التركي ولو نظريا، إلا أن التصريحات الرسمية لمسئولين أوربيين رفيعي المستوى تؤكد استحالة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، وأبرز مثال على ذلك تصريح رئيس الوزراء الأسبق الفرنسا، الذي أكد أن قمة هلسنكي قد حكمت على تركيا بأن تبقى مجرد مرشح لا عضو دائم، عندما قال [40]: " إن تركيا ليست دولة أوربية، إنما هي بلد محترم لكنها تقع في أسيا.

كان من المفترض أن تحدد القمة الأوربية سنة 2000 موعدا لبدء المشاورات المؤدية الانضمام تركيا لكنها أجلت القرار مرة أخرى إلى قمة كوبنهاغن التي أعلنتها في 17 ديسمبر 2004 وحددت يوم 03 أكتوبر 2005 موعدا لبدء مفاوضات انضمامها للاتحاد، وبدأت بالفعل في ذلك التاريخ دون أن يحدد موعد الانتهائها فقد تستغرق من 10 إلى 15 سنة[41].

على الرغم من أن تركيا عرفت تحولا كبيرا في العقد الأخير، يتناسب مع معظم شروط "كوبنهاغن الإنضمام التي أعلنها الاتحاد الأوربي في قمة 2005 بكوبنهاغن، وأهم هذه الشروط [42]:

1_إرساء الديمقراطية النيابية

2_بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد

3_احترام حقوق الإنسان والغاء التشريعات المنافية له.

---

[38]- نفس المرجع، ص 93.

[39]- المرجع نفسه ص 95.

[40]- شفيعة حداد، مرجع سابق، ص 98.

[41]- إبراهيم البيومي غانم، " تركيا وأوربا جالية الاستيعاب والاستبداد في مؤلف : علي حسن باكور وآخرون مرجع سابق ص 175.

[42]- المرجع نفسه، ص 177.

4_احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

5_وجود نظام فعال يعتمد على نظام السوق.

6_ إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.

7_إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.

8_ بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوربية. ومكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

رغم التحول الذي أبدته النخب السياسية الإسلامية التركية اتجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوربي سواء كان ذلك عن قناعة أو مساومة وعملها جاهدة لتحقيق العضوية في الاتحاد إلا أن هذا الأخير لا يزال يرفض أن تتجاوز العلاقات التركية الأوربية حدود المسائل الأمنية والدفاعية[43]، وذلك رغم كل الانجازات التي حققتها تركيا سواء على المجال السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي والتي سمت بتركيا في أواخر العقد الماضي إلى مصاف الدول الأوربية المتقدمة كألمانيا.

هذا الرفض المتواصل من طرف الاتحاد الأوربي دفع تركيا إلى مراجعة حساباتها التحول في سياساتها الخارجية والبحث عن أبعاد أخرى في سياستها فانتقلت من سياسة البعد الواحد إلى سياسة الإبعاد المتعددة.

المبحث الثالث: سياسة الأبعاد المتعددة، وموازين القوى الجديدة.

تبلورت هذه السياسة بعد إدراك الساسة الأتراك أنه يجب أن يحددوا دورهم في ضوء موازين القوى الجديدة التي عرفتها المناطق المجاورة لهم، بل أكثر من ذلك، ذهبوا إلى رسم سياسة خارجية مختلفة تماما عن سابقتها وذلك انطلاقا من قناعتهم بأن لتركيا دور مهم في استقرار كل من منطقة القوقاز، وسط أسيا و منطقة الشرق الأوسط، وفي الاستقرار العالمي ككل.

وحتى تنجح تركيا في تحقيق هذا الدور عملت على توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل وبالتالي استعملت مفهوم النظرية البنائية وتركيزها على الهوية الاستغلال الأمثل والايجابي، بحيث انفتحت على عدة جبهات، كدول أوربا الشرقية ودول أسيا الوسطى الإسلامية ذات الهوية التركية ودول المشرق العربي ، بالإضافة إلى التوجه التقليدي

[43]- ياسر أحمد حسن ، مرجع سابق، ص 259.

نحو أوربا الغربية لتفعيل دورها الإقليمي، ذلك ما أكده وزير خارجية تركيا أحمد داوود أغلو: إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز ستسعى لدور إقليمي أكبر.» [44]

يقصد بالدور الإقليمي حسب المدرسة الوظيفية:نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانته الدولية في بيئة دولية بعينها، وبعبارة أخرى هو وظيفة تؤدي في عملية محددة. ويقصد بالدور التركي :أداء تركيا لوظيفة محددة اتجاه التنمية والسلام الدولي بما يحقق مصالحها في إطار التوازن والعمل مع الفاعلين الدوليين الآخرين في النظام العالمي الحالي. [45]

أهم الأسباب التي أدت إلى التحول في السياسة التركية [46]:

1_ إدراك تركيا أنه قد يكون من المستحيل قبول عضويتها في الاتحاد الأوربي.

2_أحداث 11 سبتمبر 2001: هذا الحدث أربك العالم كله وفي مقدمته العالم الإسلامي حيث تحول هذا الأخير إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، ولم تكن تركيا – كونها بلد مسلما– بمنأى عن تأثيرات الحرب الأمريكية على الإسلام [47]والتي أسقطت بها النظام في أفغانستان والنظام في العراق وما نتج عنها من فوضى في هذين البلدين.

3_ تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة وما ينتج عنه من مساس للمصالح التركية .

4_حاجة تركيا المناطق نفوذ حيوية كسوق كبرى بحجم القوة الاقتصادية الحالية التركيا.

5_الاحتلال الامريكي للعراق والمأزق الأمني العراقي وسيناريو تقسيم العراق الى دويلات وما قد ينتج عنه من عواقب وخيمة على دول المنطقة ككل وعلى تركيا بشكل خاص..

المطلب الأول: أسس السياسة التركية الجديدة.

تبلورت السياسة التركية الجديدة بوصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا وإصرار زعيمه السيد "رجب طيب أردوغان على تفعيل الدور التركي والعودة بتركيا إلى الساحة

---

[44]- الصادق الفقيه، "تركيا تودع الأطراف وتستقر في مركز الأحداث. في: قراءتان في كتاب العمق الإستراتيجي الأحمد داوود أغلو. نافذة دراسة أطروحات وكتب، مركز الجزيرة للدراسات. متاح على:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm

في 2020/06/20 على 09: 10

[45]- حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل. مجلة دراسات إستراتيجية العدد 41. 2000، ص 29.

[46]- احمد دوود اوغلو مرجع سابق، ص612.

[47]- محمد نور الدين ،« السياسة الخارجية... الأسس والمرتكزات». في مؤلف: علي حسن باكور وآخرون، مرجع سابق ص 135

الدولية من خلال سياسة حكيمة ارتكزت وفقا لستة مبادئ هندسها وزير خارجية تركيا السيد أحمد داود أغلو. هذه المبادئ هي:

1_مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن: وذلك من خلال اقتناع داوود أغلو على أنه ما لم تحصل دولة من الدول على إقامة توازن بين الحرية والأمن بداخلها فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تحقق عندما يوفر الأمن لشعوبها وتحرمها في المقابل من الحرية، تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية، كذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الإضراب المخيف، خاصة بعد التحولات التي شهدها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويقول أحمد داوود أغلو في هذا الصدد[48]:" إن 11 سبتمبر دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا مستندا إلى المفهوم الأمني".

2_مبدأ تصوير المشكلات مع دول الجوار [49]: وذلك من خلال العمل على حل المشاكل العالقة مع دول الجوار بعقد اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية، لتفعيل العلاقات إلى علاقات حسنة وتعاونية، وأبرز مثال على ذلك علاقاتها مع سوريا بحيث تحولت إلى علاقات تعاونية بعدما أن كادت أن تقع حرب بين الدولتين عام 1998، كذلك علاقات تركيا مع جورجيا وبلغاريا، وبالتالي إخراج تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء.

3_مبدأ الدولة الفاعلة :يقوم هذا المبدأ على أساس لعب تركيا دور محوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار ، خاصة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وأسيا الوسطى[50]، فقد كان لنجاح التأثير التركي في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو في فترة التسعينات من القرن الماضي دافعا مشجعا لانتهاج مبدأ التأثير في القضايا الداخلية والخارجية لدول الجوار، وذلك من خلال مبادرات وساطة وإصلاح قدمتها تركيا في أكثر من مناسبة، كالوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، كذلك المبادرة التركية البرازيلية فيما يخص أزمة النووي الإيراني، بالإضافة إلى محاولاتها للتوصل إلى حل توافقي بين الفر قاء اللبنانيين في مبادرتها مع قطر في 2010.

---

[48]- المرجع نفسه ص 137

[49]- احمد داوود اوغلو، مرجع سابق ص ص612 ، 613

[50]- ياسين الحاج صالح، « تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 85. شتاء 2011،ص 156 متحصل عليه من www.palestine-studies.org/ar_journals.aspx?href=issue&jid=3&iid=8&wi في 2020/06/19 على 15 :30

4_مبدأ السياسة الخارجية المتعددة البعد: باعتبار أنه يمكن لتركيا أن توطد العلاقات مع عدة دول بحيث لا تكون هذه العلاقات على حساب قطع علاقاتها مع أطراف أخرى مثلما كانت تنتهجه في سياسة البعد الواحد، وذلك لأن حسب داوود أغلو [51] : العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض. هذا المبدأ جاء المحاولة استغلال السياسة الأتراك لهوية تركيا المتعددة معتمدين في ذلك على مبدأ النظرية
البنائية التي تعتبر أن البعد الثقافي والديني والقيمي والتواصل الاجتماعي هي في الأساس محددات للسياسة الخارجية [52].

إن هذا المبدأ أعتمد بعد صراع داخلي كبير بين النخب التركية المتعددة المشارب، العلمانية (هوية واحدة وهي الهوية الأوربية)، الإسلامية والوطنية (الهوية التركية متعددة بحكم الحضارة والتاريخ).

ويقول داوود أغلو عن الموقع الجغرافي الذي أكسب تركيا تلك الهوية المتعددة الأبعاد [53]: تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، فاعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط ارض واسعة بين إفريقيا وأوربا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، وعلى غرار روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة، وتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذها المباشر".

كما بين رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان البعد الحضاري لتركيا في قوله[54]: "إن اسطنبول ليست مركزا يجمع قارتين فحسب، إنما هي رمز مركزي يجمع الحضارات ويختزلها.

5_مبدأ الدبلوماسية المتناغمة[55] وتعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية. واستغلال تركيا لمكانتها في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لتفعيل العمل الدبلوماسي، والعمل على توثيق الروابط مع الدول الأعضاء في تلك المنظمات.

---

[51]- بولنت أراس، « داوود أغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ». (تر: الطاهر بوسامية). في نافذة دراسات وتقرير. مركز الجزيرة للدراسات. متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2517C3B0-FDCC45EB-A268-5702C736AFIC.htm في 2020/06/19 على 10 :20

[52]- رابح زغوني ، مرجع سابق،ص 22

[53]- احمد داوود اوغلو ، مرجع سابق، ص 609

[54]- محمد نور الدين،« السياسة الخارجية... الأسس والمرتكزات». في مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، مرجع سابق ، ص 137

6_مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي من خلال إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: وذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون قادرة على تقديم الأفكار والحلول في القضايا الدولية سواءا كانت متعلقة بالشرق أو الغرب على السواء. وهذا ما أكد "داوود أوغلو" حيث قال [56]:« ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى اندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الإتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة التركية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا ونحن نقترب من العام 2023، للذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية".

وهذا ما أكد مسعى تواجد البصمة التركية من خلال عضويتها في المنظمات الدولية المختلفة حتى وان كانت متناقضة فيما بينها ،لكن تركيا مصرة أن تتواجد فيها جميعا مما يجعلها حلقة وصل تربط بين هذه المنظمات.

المطلب الثاني: مفهوم القوة في السياسة الخارجية التركية الجديدة.

تهدف السياسة الخارجية التركية الجديدة إلى تكوين دولة قوية ذات سيادة ومكانة ومركز عالميين، فقد بلور "داوود اوغلو" في كتابه "العمق الإستراتيجي": موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية معادلة حسابية فريدة من نوعها للقوة وهي [57]:

ق = (مث + م ت) * (ذ س خ س ×رس)، بحيث (ق) في قوة الدولة، و (م ش) هي المعطيات الثابتة المكونة بدورها من التاريخ (ت)، والجغرافيا (ج)، وعدد السكان (ع)، والثقافة (ف). أما (مت) فهي معطيات القوة المتغيرة، وهي تشمل القدرة الاقتصادية (ق ت) والقدرة التكنولوجية (ق ك)، والقدرة العسكرية (ق ع)، في حين (ذ س) تمثل الذهنية الإستراتيجية، بينما (خ س) تعني التخطيط الإستراتيجي، وأخيرا ترمز (رس) إلى الإرادة السياسة. وهكذا عند صوغ معادلة القوة تفصيليا تكون على النحو التالي: ق=[(ت + جعف) + (ق تق كلمت ع)](ذ سلاخ سارس).

من خلال هذه المعادلة المعقدة التي عرف بها " داوود اوغلوا" أ قوة الدولة الدولة محصلة جمع التاريخ والجغرافيا والسكان والثقافة مع الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية مضروبا كله بالذهنية الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسة. وهذا يعني أن ما

---

[55]- أحمد داوود اوغلو ، مرجع سابق ، ص 614

[56]- بولنت أراس ، مرجع سابق

[57]- احمد داوود اوغلو ، مرجع سابق، ص 35

يضاعف قوة الدولة هو الفاعلية البشرية الحية أي ذكاؤها وقدرتها على التخطيط و إرادتها الطامحة وهذا ما يفسر تحول موقع تركيا من دولة كانت مثقلة بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الأمنية إلى دولة متطورة اقتصاديا ذات نظام ديمقراطي وفاعلة في محيطها ومبادرة على المستوى الدولي لحل المشاكل الإقليمية والدولية بعد أن حلت معظم مشاكلها الداخلية، وذلك كله من خلال حل الساسة الأتراك المعادلة "داوود اوغلو" حلا صحيحا وعدم الخطأ في أي من متغيراتها.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة وآليات التنفيذ.

تقوم السياسة الخارجية التركية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد والتي أهم أهدافها [58]:

1- السعي لخفض المشكلات مع الدول الجوار إلى نقطة الصفر(أي مع اليونان ، سوريا، إيران ، قبرص وأرمينيا وغيرها)

2- الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا . (أي تنشيط الدور التركي ، أزمات لبنان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمات القوقاز وغيرها)

3- تعزيز العلاقات مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا(الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا، والتحالفات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف).

4- تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة القوة الرخوة " الدبلوماسية الاقتصادية).

5- الحفاظ على وحدة الدول في الجوار وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية .

6- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع في منطقة الشرق الأوسط بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وامن الشيعة العراقيين يجب أن يساوي امن السنة العراقيين ،وامن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السني اللبناني ،وامن العرب يجب أن يساوي امن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف أخر.

أ-آليات تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للسياسة التركية.

[58]- فتيحة ليتيم ، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. مجلة المفكر : العدد5.مارس 2010 ص ص 211، 212

إن هذا التحول الجوهري في السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية المقاليد الحكم، جعل تركيا تبحث عن آليات جديدة لتحقيق إستراتيجيتها الخارجية الجديدة، وتنوعت هذه الآليات بين الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية، أهمها:

1- القوة الناعمة

عملت تركيا على تجسيد نهج الثورة الناعمة أي الدبلوماسية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في 3 نوفمبر 2002، وانتقلت إلى موقع الطرف البارز لا المنتظر لما يجري، كذلك أصبحت أحد الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية بعد أن كانت في نوقف الدفاع ورد الفعل.

وقد أكد ذلك الرئيس التركي عبد الله غول في أحد تصريحاته بأن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على مايجري حولها.[59]

وقد عملت على استخدام دبلوماسيتها لتعزيز موقعها الدولي في أكثر من قضية خاصة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، والأزمات الداخلية لكل من أفغانستان وباكستان، وسعت إلى خفض التوتر في القوقاز.

2- المؤسسات الإقليمية والدولية:

سعت تركيا إلى إعادة تفعيل دورها وعضويتها في منظمات إقليمية عدة وذلك الأهمية هذا الدور في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المنظمات الغربية إلا أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لكسب مصداقية وثقة لدى الدول الإسلامية مما يؤهلها للعب دور فعال في حل المشاكل التي تعرفها هذه الدول خاصة تلك المتعلقة بظاهرة الإرهاب [60]. وقد كان تولي التركي إكمال الدين لحسان أغلى منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكبر دليل لسعي تركيا للعب دور محوري في المنطقة، بالمقابل يتجلي دورها في حلف شمال الأطلسي إذ يعتبر الجيش التركي ثاني أكبر جيش في الحلف بعد الجيش الأمريكي.

3- قوات حفظ السلام :

[59]- محمد نور الدين، « تركيا... إلى أين؟ دور وتحديات ». مجلة المستقبل العربى: السنة 32. العدد 364. جوان 2009،ص من 44

[60]- المرجع نفسه، ص 45

حرصت تركيا بأن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات اليونيفل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز 2006، وهذا أول حضور للجيش التركي إلى المنطقة العربية منذ نهاية 1918، كما وافق البرلمان التركي في فيفري 2009 على إرسال قوات السلام إلى الصومال [61].

بالإضافة إلى مشاركة تركيا في قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عملية مكافحة الإرهاب.

4- الانفتاح الاقتصادي والثقافي: برز الدور التركي بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي هو الاتحاد الأوربي (52% تقريبا من حجم تجارتها الخارجية) وروسيا (شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول) [62]، عرفت الحركة التجارية بين تركيا والأقطار العربية قفزة نوعية وتقامت بشكل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات، واعتمدت تركيا على مشاريع المياه المنجزة في أواخر القرن العشرين، لتفعيل الحركة الاقتصادية من خلال استبدال المياه بالطاقة مع دول المشرق العربي المنتجة للطاقة.

[61]- محمد نور الدين،« السياسة الخارجية... الأسس والمرتكزات»، في مؤلف: علي حسن باكور وآخرون، مرجع سابق ص 141

[62]- المرجع نفسه،ص 142

الفصل الثاني
السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا.

تميزت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في فترة تسعينات القرن الماضي بالتصعيد المستمر وتوجيه الاتهامات لسوريا بضلوعها في عدم استقرار وأمن تركيا، ما نتج عنها من عالقات بين الدولتين تميز ت بالتوتر والنزاع طيلة عقد من الزمن. وضمن التغيرات الدولية التي شهدها العالم في بداية القرن الحادي والعشرين جرى تحول مهم في السياسة التركية نحو العالم العربي بشكل عام.وسوريا بشكل خاص.

المبحث الاول: السياسة التركية في الشرق الأوسط في إطار العلاقات التركية–السورية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية، الرؤى والخلفيات.

أ–الخلفية التاريخية السيكولوجية.

ينبغي حتى يتسنى لنا تحليل مسار العلاقات ذات العمق التاريخي متعدد الجذور في التوازنات الاستراتيجية اليومية للعلاقات التركية – العربية، ألا نتناول المقاييس السياسية القائمة فقط، بل دراسة الأرضية التي ظهرت فيها هذه المقاييس السياسية جوانبها المتعددة أيضا. إن أي تحديد لا يضع في اعتباره العناصر التاريخية والسيكولوجية والاجتماعية – الثقافية، التي تحدد الذهنية الاستراتيجية خاصة، هو تحليل آلي ميكانيكى. لقد اتبعت العلاقات التركية – العربية، بخلفيتها التاريخية، السلبية والإيجابية، مسارا حيويا نادرة من حيث تأثيراتها الثقافية – السياسية المتبادلة . ويمكننا أن نشير إلى حالة مشابهمة في العلاقات الجرمانية – الرومانية في أوروبا، والعلاقات اليابانية الصينية في آسيا؛ فكما أن الحرمان، الذين شكلوا مجتمعات أكثر دينامية من حيث البناء السياسي، تقبلوا مسيحية روما، واعتنق اليابانيون بوذية الصين وشكلوا ثقافة عالمية، فإن الأتراك الذين جاءوا كجماعات سياسية دينامية من آسيا الوسطى إلى المناطق الخاضعة للسيطرة العربية، دخلوا في الإسلام وانخرطوا في عملية تحول حضاري متعددة الجوانب. وكما حولت المسيحية والبوذية الهوية التاريخية للجرماني والياباني إلى إدراك حضاري، كذلك وفر الإسلام الأساس الحضاري للأبنية السياسية الضخمة، التي أقامها الأتراك فيما بعد، وتمثلت في الدولة السلجوقية ودولة باير والدولة العثمانية.

وإذا كانت التراكمات الثقافية التي وضعها العرب خلال العهدين الأموي و العباسي قد انتقلت إلى بنية هذه الحضارة، فإن دينامية الأتراك السياسية – العسكرية، ومهاراتهم التنظيمية ذات العمق الآسيوي، أثرت في الجغرافيا العربية كلها.

وقد رفد ذلك التأثير المتبادل، الذي حمل موروثات التراكم الإيراني المتجذر، النسيج الثقافي السياسي للدولة العثمانية.

وها هي عواصم الجغرافيا العربية اليوم، مثل القاهرة، ودمشق، وبغداد، لا تزال تضم الآثار العثمانية التركية. وفي المقابل، نجد أن فن الخط الذي بلغ قمته في إسطنبول هو شكل أنيق لفن الخط العربي. كما أن مدن تركيا التقليدية، مثل أورفة، وقونية، وبورصة، ظلت تعبر عن الوحدة والتكامل في النسيج الثقافي مع المدن المشابهة لها في الجغرافيا العربية, دب الضعف في ذلك التأثير المتبادل والمشترك بفعل ما قامت به التيارات القومية التي ظهرت مع الثورة الفرنسية من تمزيق لذلك الإدراك داخل الجغرافيا الثقافية – السياسية العثمانية، وكان من نتائج بروز الهوية القومية والحاجة إلى بناء سياسي جديد في سياق تشكل الدولة القومية، تحول هذا التمزق إلى رد فعل سيكولوجي، صنع أرضية الميلاد نوع من الإدراك "للآخر".

كما أن تأثيرات القوى الاستعمارية والتطورات التي حدثت في الحرب العالمية الأولى كانت من العوامل المحرضة على ظهور هذا الإدراك. فمنذ تلك الفترة، رأى القوميون الأتراك في التخلص من التأثير العربي شرطة ضرورية للتمكن من تشكيل ثقافة تركية مستقلة، كما تبي القوميون العرب فكرة أن السبيل الوحيد لعودة العرب إلى الظهور على الساحة السياسية يكمن في التحرر من تأثير السياسة التركية.

افترض المثقفون الأتراك وجود ارتباط بين ثقافة الأتراك قبل الإسلام وبين الحداثة، وعملوا على تجاوز الموروثات السلجوقية – العثمانية التي من المفترض أنها قد تطورت في ظل التأثير العربي. أما المثقفون العرب فقد سعوا إلى تشكيل بنية سياسية وثقافية جديدة، تستند إلى العهدين الأموي والعباسي، متجاوزين العهدين السلجوقي والعثماني، اعتقادا منهم أن العالم

العربي كان يرزح تحت نير القهر والاستبداد في هذين العهدين. وأخذت النخبة العربية التي نشأت في ظل نظام تعليمي وضعته الإدارات الاستعمارية بعد انتهاء الإدارة التركية في الأراضي العربية ، ومنها سياسيون وزعماء عرب ما زالوا على قيد الحياة، تنظر إلى العهدين السلجوقي والعثماني باعتبارهما حقبة تاريخية ساقطة من سجل تاريخ العرب، وأن تطورات هذين العصرين جزء من التاريخ لا يمكن الاستفادة منه أو اتباعه. رأى هذا الجيل من المثقفين العرب أن الفترة الممتدة بين سقوط بغداد وانتهاء الدولة العباسية فعليا عام 1258، وبين تاريخ ظهور القومية العربية الحديثة ودولها القومية، لا سيما الفترة بين 1516–1918، التي شهدت وقوع البلاد العربية تحت الحكم العثماني، هي فترة لا محل لها في التاريخ. ويطرح ألبرت حوراني Albert Hourani بشكل ملفت تأثير عدم التأريخ لهذه الفترة على الوعي التاريخي العربي، قائلا: "إنك لا تستطيع أن تجد الكثير مما يتعلق بالفترة 1516–1918 في الكتب القديمة الخاصة بتاريخ العرب". "وعندما سألت ذات مرة أحد كتاب التاريخ العربي عن سبب إهماله لهذه الفترة، زعم أن هذه العصور لا تنتمي فعليا إلى التاريخ العربي". وتعني وجهة النظر هذه تجاهل احتمال أنه لولا الإدارة العثمانية، لا اضطر العالم العربي [63] لمواجهة الحركات الاستعمارية الغربية الهدامة، بل ولعدة قرون سابقة على ذلك، ولتعرض لحركة تصفية مكثفة في ظل السيطرة الاستعمارية، كما حدث لمناطق أخرى عديدة. لم تكن الهيمنة العثمانية بنية استعمارية تحول دون تطور العالم العربي، بل كانت درعا واقيا لمناطق مختلفة من العالم آنذاك أمام الحركات الاستعمارية الغربية التي عملت كإعصار عارم على تصفية ثقافية لمناطق مختلفة من العالم. ودون إدراك هذه الحقيقة، يصبح من الصعوبة مكان أن تتغير صورة العداء للعثمانيين المترسخة في ذهن المثقف العربي الذي تلقى تعليمه في ظل الإدارات الاستعمارية.

[63] – Albert Hourani, "The Ottoman Background of the Modern Middle East", ed. Kemal Karpat, The Ottoman State and Its Place in World History, Leiden: Brill, 1974, S, 61.

تسببت ردتا الفعل اللتان دفعتا بالعهدين السلجوقي والعثماني – اللذان استمرا نحو تسعة قرون– إلى خارج الإدراك التاريخي، في وجود نوع من "عدم التدوين التاريخي[64].

وقد تحولت هذه الأنماط من المعالجة، إلى ردود أفعال نتيجة عدم التحلي بالقدر الكافي من القدرة على متابعة تجربة بناء الدولة القومية لدى الغرب. فعلى النقيض من تلك المعالجة، نجد أن ايطاليا التي تضم روما والفاتيكان، قد تحولت إلى دولة قومية؛ كما نجد ألمانيا التي تضم العناصر الجرمانية قد تحولت أيضا إلى دولة قومية، استطاعت هاتان الدولتان القيام بهذا التحول ليس من خلال رفض موروثات التجربة التاريخية المقدسة المشتركة لدى الرومان والحرمان، وإنما بالاستفادة من موروثات هذه التجربة التاريخية على المستويين الثقافي والمؤسسي على حد سواء. في حين أن ردتي الفعل اللتين اتفقتا حول أن موروثات العهدين السلجوقي والعثماني تشكل عائقا أمام التحديث، نظرنا إلى تأثير كل منهما باعتباره عائقا أمام التحديث. مثلت التراكمات الثقافية للتأثير العربي بالنسبة للنخب التركية قوة تعطيل، ورأت تلك النخب استحالة القيام بالتحديث ما لم يتم تخليص تلك التراكمات الثقافية من تأثير الجغرافيا التي ولدها. ولذا، أصبحت صورة الشرق الأوسط لدى النخب التركية مرادفا للتخلف الواجب التحرر منه ثقافيا، وساحة مخاطر عسكرية – سياسية يتحتم الإبتعاد عنها قدر الإمكان. ولقد تأثر الدبلوماسيون والباحثون وصانعوا السياسة الأتراك هذا النسق الإدراكى، الذي ثم التعبير عنه في صيغة أدبية في رواية "جبل الزيتون" Zeytindagi لفالح رفقي، وفي صيغة المثل الشعبي "لا تريني وجه العربي، ولا حلوى الشام". وقد استمدت التحليلات المعنية بهذا الشأن من مصادر خارجية. وأصبحت تركيا بالتالي غريبة عن ثقافة المنطقة وسياستها وتوازناتها الداخلية، بل وانسلخت عنها. وقد أدى هذا الأمر بتركيا إلى فقدان القدرة على التقاط إيقاع المتغيرات الجارية في المنطقة؛ واستقرت الرؤية العامة التي تكونت وفقا للصورة المرسومة للعرب داخل مركز صناعة السياسة الخارجية التركية

[64] – عن إشكالية استمرارية التاريخ في تشكيل الدولة القومية وتأثيراتها على فهم التاريخ العشمتى نظر
Ahmet Davutoğlu, "Tarih idraki oluşumunda metodolojinin rolu: Medeniyetlerarası etkileşim açısından dünya tarihi ve Osmanlı", Diván İlmi Araştırmalar, 1999/2, S. 7,S, I-63.

أما بالنسبة للنخب العربية، فقد صور الجدار التركي باعتباره ستارة بين العرب والغرب، وسببا في تخلف العرب عن اللحاق بركب الحداثة؛ وأصبح الانسلاخ عن التأثير التركي نوعا من التوكيد على المصداقية الذاتية. وعندما نجمع بين هذا النمط من المعالجة، الذي يرهن ظهور العرب على مسرح التاريخ بالانسلاخ عن التأثير التركى، وبين الدافع الضمني لإثبات الذات، نجد أقما أوجدا انسلاخا مضادا.

ويمكن من منظور سيكولوجية الانسلاخ المتبادل، إدراك ذلك القدر من التباعد الدبلوماسي والسياسي بين النظامين السوري والتركي، بالرغم مما بينهما من تقارب شديد جغرافيا وثقافية؛ إذ تضع الشخصية النفسية والحسية لدى الإنسان في هذه المنطقة، الدبلوماسية العقلانية تحت ضغط سيكولوجية الانسلاخ المتبادل هذه، وتجعل مناقشة المصالح المتبادلة والعناصر المشتركة، التي قد تصل إلى الحد الأقصى، أمرا لا يمكن إدراجه في مفاوضات عقلانية. والعقبات السيكولوجية التي شكلت هذه الأنماط الإدراكية المتبادلة، والتي ترسبت في لاوعي النخب، هي عقبات تؤثر تأثيرا سلبيا في مسار العلاقات التركية – العربية على المستوى الدبلوماسي، وفي إسهاماتها المحتملة عالميا وإقليميا.

ومن الصعوبة بمكان بلوغ العلاقات التركية – العربية مستوى صحيا دون تطوير علاقة عقلانية، وحتى وقت قريب جدا، كان من الممكن التماس العذر للسلوكيات النابعة من ردود الأفعال السيكولوجية هذه لدى بعض الدول التي لا تمتلك رصيدا من التجربة والخبرة، بيد أن دولة مثل تركيا، ذات ميراث تاريخي أقام هيمنة مطلقة في المنطقة دامت لمدة تقترب من الأربعة قرون، يتعين عليها تجاوز هذه العقبات السيكولوجية، وتطوير نمط معالجة استراتيجية تمكنها من فهم المنطقة بكامل عناصرها، وتحليلها وتوجيهها والإحاطة الشاملة ومفرداتها.

ب – توازنات الشرق الأوسط والعلاقات التركية –العربية.

عندما نجمع بين التجارب السلبية التي عاشتها المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى تحت التأثير البريطاني، وبين هذا الفهم للتاريخ، نجد أن سيكولوجية الانسلاخ التي تكونت في

العلاقات بين تركيا و العنصر العربي في الشرق الأوسط قد تراكمت وازدادت و تعمقت في فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد أسفر النظام العالمي ثنائي القطبية، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، عن نتائج غذت التناقضات التي أخذت في التبلور في السياسات الإقليمية. أدت سيكولوجية الانسلاخ إلى انضمام كل من تركيا، والدول العربية التي حصلت على استقلالها في الثورات ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، إلى معسكري القطبية الثنائية، في مواقع متعاكسة (تركيا في طرف والدول العربية في طرف آخر)، وإلى فقدان هذه الدول الاستعداد لبناء سياسات إقليمية.

شعرت تركيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بضغط التهديد السوفياتي القادم من الشمال، فانتقلت إلى المعسكر الغربي، وواجهت مشكلة لم تحسب لها حساباتها السيكولوجية والدبلوماسية والتكتيكية تمثلت في أن كل دولة جديدة تظهر في الشرق الأوسط يمكن أن تكون حليفا محتملا للاتحاد السوفياتي. وكان من نتائج التمحور حول المعسكر الغربي – أكثر من كونها تخطيطا إقليميا ذا طبيعة استراتيجية – أن أصبحت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل، واتخذت موقفا سلبيا إزاء أزمة السويس، وشاركت في تأسيس حلف بغداد، وصعدت حدة التوتر مع سوريا إلى حافة الحرب، بانية على التراكم السيكولوجي السلبي إدراكا لقطب آخر مخالف. كان الرأي العام العربي في تلك المرحلة يطور خطابه وصراعه السياسي المعادي للاستعمار إلى توجه مناهض للدول الغربية، وبدأ ينظر إلى تركيا هذه المرة باعتبارها شريكا استراتيجية للدول الاستعمارية؛ بينما كانت تركيا تنطور سياستها الإقليمية على نحو يتفق مع الخيارات العامة للمعسكر الغربي الذي تنتسب إليه، ولم تسفر هذه السياسة الإقليمية عن نتائج نتعلق بالمنطقة وحدها، بل وأدت إلى فقدان تركيا للكثير من اعتبارها وقيمتها لدى معسكر عدم الانحياز، الذي تألف من الدول التي ولد معظمها في خضم ثورات ضد الاستعمار، ووضعها الموقف المعادي للاستعمار في مركز المعسكر السياسي الدولي البديل. تسببت هذه السياسية في وقوع تركيا في حالة من العزلة الدولية، بالرغم من أنها الدولة التي حازت السبق في القيام بأول حرب استقلالية في الشرق.

بيد أن التطورات التي شهدتها تركيا في عقد الستينيات من القرن العشرين على محور قبرص، والتي عرفتها الدول العربية على محور فلسطين، أسفرت عن نتائج من شأنها التحرر من سياسات المعسكرين العالمية؛ فبينما أدى كل من التوتر الذي عاشته تركيا مع الولايات المتحدة، وخطاب جونسون خلال أزمة قبرص عام 1964، إلى حدوث تغير جاد في بنية السياسة الخارجية التركية ذات الوجهة الواحدة والمعسكر الواحد، أدت هزيمة الحركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر في 1967، إلى قيام الدول العربية الراديكالية، وعلى رأسها مصر، بإعادة النظر في مواقفها. أضحت القضايا ذات الطابع القومي لدى الطرفين سببا في قيام كل منهما بإعادة النظر ومراجعة السياسة الخارجية على أصعدة عدة مختلفة؛ فقامت تركيا بعد خطاب جونسون بتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، وحتي يتسنى لها الخروج من عزلتها في الأمم المتحدة، سعت جاهدة لسد الفراغ الذي تركته لدى دول معسكر عدم الانحياز وفي مقدمتها الدول الأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. أما الدول العربية، فقد شرعت في اتخاذ خطوات من شأنها القضاء على الخلافات القائمة فيما بينها والمتولدة من انتمائها لمعسكرات مختلفة، كما بدأت – لا سيما مصر – في إعادة النظر في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، الذي حملته مسؤولية جزئية عن هزيمة.1967

أدت المقاربات البرجماتية، التي أوجبتها الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل، إلى إخراج العوائق التاريخية السيكولوجية من الحسابات؛ واتجهت العلاقات التركية – العربية نحو التحسن في السبعينيات.

وفي بدايات عقد الثمانينيات، أخذت تلك العلاقات في بناء مجالات مصالح مشتركة من خلال روابط اقتصادية مكثفة، كان من نتائجها قيام مشروعات مثل خط أنابيب كر كوايو مورتالك، الذي قرب بين تركيا والعراق. وفي النصف الأول من عقد الثمانينيات، عززت تركيا من تأثيرها في المنطقة عبر العلاقات التي طورها مع دول عربية مهمة، مثل مصر والعراق والمملكة العربية السعودية، بوسائل وعلى محاور مختلفة. كما هجت تركيا عددا من السياسات الإقليمية، مثل تبني سياسة عدم انحياز فعال تجاه الحرب الإيرانية العراقية، ومساندة مصر في

العودة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد استبعادها منها بسبب معاهدة كامب ديفيد، إضافة إلى إقامة ارتباطات أمنية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، التي كانت عرضة للتهديد الأمني بسبب الحرب الإيرانية العراقية، وتعد هذه السياسات الإقليمية بمثابة ميلاد السياسة تركية جديدة في الشرق الأوسط، ولعلها أيضا السياسة الأبرز والأكثر فاعلية لتركيا في المنطقة بعد انسحابها منها في الحرب العالمية الأولى.

شهد الشرق الأوسط ثلاثة تطورات مهمة أدت إلى تغيير التوجه التركي: انتهاء الحرب الإيرانية – العراقية، ونشوب حرب الخليج، وعملية السلام. وقد أدت الهدنة التي عقدت بين إيران والعراق، والتي دعمتها تركيا كخطوة مهمة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، إلى ميل توازن القوى الإقليمي لصالح العراق . وبالرغم من أن العراق لم يستطع أن يحقق نجاحا عسكريا جادا ضد إيران، إلا أنه بات يمتلك بنهاية تلك الحرب التي خاضها بدعم مالي من الدول العربية، ودعم تسليحي من القوى العالمية المعادية لإيران، مخزون للسلاح التوازنات سواء داخل المنطقة العربية، أو التوازنات الإقليمية بشكل عام. وإذ أدى ذلك الخلل، وميل ميزان القوة الصالح العراق، إلى إزعاج دول .

" – السعودية، ومصر، وسوريا، وهي التي كانت تنظر إلى العراق في حربه الطويلة ضد ايران باعتباره درعا واقيا للعالم العربي، فقد دفع تركيا أيضا إلى البحث عن توازن جديد، بعد أن شعرت بالاضطراب من جراء الفراغ الذي ظهر على حدودها بسبب الحرب. وعندما تجمع بين تصاعد مشكلة المياه وتفاقم التهديدات في الجنوب التركي خلال تلك الفترة، مع التغيير الذي جرى داخل دول المعسكر الشرقي، نجد أن اهتمامات تركيا تحولت من الشمال إلى الجنوب، وهو ما بدا في التصاعد الملحوظ في الممارسات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، وإيواء سوريا له. وكانت حرب الخليج الثانية بمثابة تحذير من محاولة العراق تحويل مخزون سلاحه إلى مكسب جيوسياسي و اقتصادي – سياسي دائم في الكويت. وقد أفرزت هذه الحرب تأثيرات مهمة على العلاقات بين سياسات تركيا الإقليمية والدول العربية .

دفعت الحرب بالتأثير المتبادل بين التوازنات الدولية والتوازنات الإقليمية، إلى مستوى غير مسبوق؛ كما عملت على تقليص مساحة المناورة الإقليمية لدى الدول، وفي مقدمتها تركيا، التي شعرت بضرورة متابعة التوازنات الدولية متابعة دقيقة. إن إغلاق تركيا لخط الأنابيب من تلقاء ذاها، ودون طلب من الولايات المتحدة، التي اضطلعت بزعامة التحالف الدولي، وتبنيها لخطاب هجومى شديد اللهجة مع فتحها قاعدة "إنجرلك" للعمليات العسكرية، قد أدى إلى استحضار صورة تركيا الخمسينيات، الحليفة للقوي الغربية. بل إن الدول العربية استشعرت القلق من الموقف التركي، بالرغم من انزعاجها من التهديد الذي شكله ها العراق.

وقد تفاقمت حالة انعدام الأمن المتبادل بعد ما أعقب الحرب من تقسيم للعراق فعليا إلى ثلاثة مناطق، وخطورة حول شماله إلى منطقة فراغ، وتحول الحدود التركية – العراقية إلى خط مواجهة بالنسبة لتركيا، ليس فقط من حيث الأمن الخارجي، بل أيضا من حيث الأمن الداخلي. وسرعان ما أخذ ذلك الخط في التمدد نحو الداخل التركي بفعل اختراقات حزب العمال الكردستان، ونحو العمق العراقي أيضا من خلال التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق، وهو ما أسفر تزامنت الأزمة التي شهدها العالم العربي مع التهديد الذي تعرضت له تركيا في ظل المناخ الاستراتيجي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة. وكان لهذا التزامن دوره في دخول العلاقات التركية – السورية، والتركية – العراقية، مناخا دينامية جديدا ومتسارعة. فقد تصاعدت وتيرة تراجع العلاقات من كلا الطرفين بعد تبني تركيا سياسة بشأن العراق وضعت في حسبانها مشكلة الفراغ في شمال العراق، وسياسة تجاه سوريا اختزلت العلاقات في حزب العمال الكردستاني الإرهابي، والتأييد الدولي الذي حققه ذلك الحزب.

ج – التصورات المتعلقة بالشرق الأوسط ومستقبل العلاقات التركية – العربية

إن من المهم للغاية إعادة تأسيس العلاقات التركية – العربية على أرضية عقلانية، تأخذ في الاعتبار إعادة تحديد المقاييس العالمية والإقليمية، في فترة تشهد تحولات جادة في تركيا والدول العربية، مجتمعة وفرادى. ولا تقتصر هذه الأهمية على مستوى المصالح المتبادلة بين

الأطراف، ولكنها تمتد إلى مستوى السلم الإقليمي أيضا. ولعل بناء هذه الأرضية العقلانية يمكن أن يتيسر من خلال البدء بتجاوز التراكمات السيكولوجية المتبادلة، وترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك، والحفاظ على العلاقات البينية من مؤثرات التوازنات العالمية. وفي هذا الإطار، يتعين على تركيا أولا وقبل أي شيء، تطوير وجهة نظر تؤهلها لتحسس نبض العالم العربي، وتلمس إيقاع التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تشهده مجتمعاته. فعلى سبيل المثال، يمكن لتركيا العمل على فهم الوضع الجديد الذي طرأ على سوريا بعد حافظ الأسد، وطرح تفسير لهذا الوضع، لا سيما ما يتعلق بعملية التغيير الاجتماعي التي شهدها سوريا في الأعوام الأخيرة، ويمكن للدبلوماسية تجاه هذه الدولة أن تقيم أرضية صحيحة بناء على مثل هذا التحليل والتفسير.

وفي مرحلة إعداد على هذه الشاكلة، ينبغي الابتعاد عن المقاربات التعميمية والسطحية، التي تختزل المجتمعات العربية في تصنيف واحد.

مثل هذه المقاربات، تجعل من العسير التوصل إلى رؤية صحيحة وتقييم دقيق للفروق الهامة بين المجتمعات المنتشرة من المغرب إلى عمان ومن العراق إلى السودان، والتي تحمل خصائص ثقافية وسياسية متباينة.

وعند النظر إلى التصورات المتعلقة بالمستقبل، نجد أن مصدر الخطر الأكبر بالنسبة لسياسات تركيا الإقليمية، يكمن في تصاعد التيارات القومية المضادة ؛ فالحركات القومية، لا سيما المدعومة من القوى العظمى، تمتلك خيارات هي الأخطر في توجهاتها الخارجية بالنسبة لسياسات تركيا في الشرق الأوسط. ويمكن الشرق أوسط تنمو فيه الحركات القومية، أن يغلق الأبواب أمام التأثير المباشر التركيا في المنطقة، ويرهن المنطقة لكيانات سياسية تتحكم فيها قوى أخرى. كما أن تصاعد التيارات القومية والحركات السياسية ذات الأساس العرقي سوف يسفر عن مشكلات ضخمة بالنسبة لوحدة الصف داخل تركيا، التي تضم كل العناصر المتبقية عن العهد العثماني.

ولذا، ينبغي على تركيا الابتعاد عن المعايير التي من شأنها أن تضعها في تناقض مع الحركة القومية العربية. وبالرغم مما نراه من انقسام في العالم العربي، وضعف تأثيره السياسي خلال الأزمة مع سوريا، والذي نظر إليه وكأنه موقف مناسب، لا يجب أن ننسى أن الدول العربية المنقسمة على نفسها قادرة على توحيد ردود فعلها، بل ويمكنها تحريك كثير من المحافل الدولية وفي مقدمتها معسكر عدم الانحياز . ثمة حقيقة مفادها أن تركيا، التي تواجه الآن اللوبي العربي في المحافل الدولية بعد اللوبي اليوناني والأرمين، ستواجه صعوبات جمة عند انتهاجها دبلوماسية فاعلة.

كما أن علاقات تركيا مع إسرائيل، التي اكتسبت بعدا استراتيجية بتخطيها للسمة التكتيكية المحدودة المزعومة، كانت بدورها عاملا مساعدة في تصاعد الحركة القومية العربية. إن تدهور العلاقات الثنائية بين تركيا ودول عربية مثل سوريا والعراق، في موازاة علاقات تركية متطورة مع إسرائيل، من شأنه حشد العالم العربي كله ضد تركيا؛ وهو ما يعني بالأحرى إبعاد تركيا عن المنطقة بصفة فعلية.

إن الخطر الأكبر في سياسة الشرق الأوسط يتمثل في الانعزال أمام حركة جبهة واسعة، ولا ينبغي أن ننسى حجم التأثير السلبي الذي تعرض له دور مصر الإقليمي بعد الإقصاء الجماعي لها من قبل العالم العربي بسبب معاهدة كامب ديفيد.

أما النموذج العراقي، الذي عاش حالة من العزلة التامة في المنطقة بعد حرب الخليج، فيبرز جانبا من مخاطر السياسات التي لا تأخذ في الاعتبار ميزان القوى في المنطقة. ولعل الخطوة الأهم للحيلولة دون حدوث استقطاب وشيك، تتمثل في تطوير العلاقات الثنائية مع الدول العربية، كل على حدة، من خلال تنويع هذه العلاقات وتعميقها على نحو يوسع من مجالات المصالح المتبادلة.

يمكن لمثل هذه السياسة أن تقلص من المخاطر التي قد تسفر عنها ردود الأفعال. ومن الأمثلة على هذه العلاقات الثنائية: العلاقات الدبلوماسية في المسار العام للعلاقات التركية –

الأردنية، والعلاقات التركية – المصرية بعد كامب ديفيد، والعلاقات الثنائية في محال المصالح المشتركة، كما في العلاقات التركية – العراقية خلال الفترة الممتدة من تشغيل خط أنابيب كركوك – يو مورتاليك حتى انتهاء الحرب الإيرانية – العراقية، والعلاقات التركية – الليبية في عقد الثمانينيات، وأثناء أزمة قبرص، حين اتسعت مشاريع المقاولات المشتركة.

وينبغي إزاء احتمال تشكل استقطاب بفعل أوضاع معينة الاهتمام بالعلاقات مع إيران، وهي الدولة المسلمة غير العربية في المنطقة؛ ففي حال تعثر العلاقات التركية – العربية، يمكن للعلاقات التركية – الإيرانية كسر حالة العزلة الإقليمية . كما أن حرص تركيا في علاقاتها مع إسرائيل على أن لا تتولد عن هذه العلاقات نتائج تؤدي إلى فرض حالة من العزلة على تركيا داخل التوازن التركي – العربي – الإيراني، هو عنصر مهم في سياسات المنطقة. أما الأمر المهم الآخر في العلاقات التركية العربية، فيتعلق بتجاوز العلاقة القائمة بين التوازنات الدولية المعايير الإقليمية، وتجنب ما قد يفضي إلى استقطاب متبادل.

فقد تتعرض صورة تركيا الإقليمية وتأثيرها للضعف إذا نظر الرأي العام العربي إليها باعتبارها دولة محورية في حسابات الدول الأخرى وتستند إلى التوازنات العالمية. وكما أن تركيا دولة لم تحقق التكامل مع دول المنطقة بعد، فهي أيضا دولة تفتقد السلوك المعياري المتميز، وينبغي على الحسابات التكتيكية ذات المدى القصير ألا تؤدي إلى إفساد صورة تركيا الاستراتيجية الدائمة. فعمق تركيا التاريخي وموروثها داخل المنطقة يتناقضان مع وضع الامتداد الإقليمي لأي قوة أو معسكر عالمي.

مثل هذا الوضع، الذي يمكن للوبي المعادي لتركيا استغلاله في التأثير على الرأي العام العربي، يحمل الكثير من المخاطر والمشكلات بالنسبة لتأثير تركيا الإقليمي، وليس فقط بالنسبة للعلاقات التركية – العربية.

إن القدرة على تجاوز هذه الأنماط من الصور السلبية مرهونة قبل أي شيء بالاستخدام الأمثل لشبكة من الاتصالات الأفقية (العربية)، ولآلية تعمل على تشكيل الرأي العام وإذا ما كانت هناك رغبة في إحداث تأثير فعال في الشرق

المطلب الثاني: السياسة التركية اتجاه سوريا.

ان السياسة التركية في اتجاه سوريا في إطار العامل الدولي كان مناخ التنافس الاستراتيجي الديناميكي الذي أوجدته مرحلة ما بعد الحرب الباردة عاملا من العوامل التي أوجبت على تركيا البحث عن استراتيجية إقليمية جديدة، وصياغة سياسة شرق أوسطية لها. وتشكل العلاقات الدينامية بين القوى العظمي خارج المنطقة والتوازنات الداخلية ساحة التقاء مع الصلة بين العوامل الدولية والمعايير الإقليمية. ومن المعايير المهمة بالنسبة لتركيا في صياغة سياستها الإقليمية: تأثيرات الماضي الاستعماري الفرنسي على سوريا؛ الماضي الاستعماري البريطاني في العراق؛ سياسة ألمانيا في منطقة الشرق الأوسط، التي وصلت إلى حد التفكير في مشروع خط سكة حديد برلين – بغداد العنصر الشرق أوسطي في الاستراتيجية الروسية الأورو آسيوية؛ وفوق كل هذا، الرغبة الأميركية في التفرد بتوجيه سياسة الشرق الأوسط، كما أن الأزمة القائمة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، والخلاف الاستراتيجي الأوراسي المستمر بين روسيا وتركيا، ومواقف الولايات المتحدة المفتوحة والخيارات الجديدة السياستها، لا سيما سياستها جاه كل من العراق والأكراد، هي أيضا عناصر مهمة، تؤثر على ثقل تركيا الإقليمي.

في مرحلة الحرب الباردة، كانت السياسة التركية تجاه إقليمها الجغرافي القريب، الذي يضم مثلث الشرق الأوسط – القوقاز – البلقان، تتعرض لتغيير جذري كلما فقدت البنية الجامدة للثنائية القطبية تأثيرها؛ فبينما كانت سياستها الجامدة تجاه البلقان والقوقاز، التي قامت على التوازن بين حلف الناتو وحلف وارسو، تزج بالتوازنات الداخلية الأصغر نحو مناخ استراتيجي، كانت منطقة الشرق الأوسط تكتسب دلالات استراتيجية جديدة. منذ الحرب العالمية الأولى وحين انتهاء الحرب الباردة، حرصت تركيا على عدم التدخل المباشر في المنطقة، وعلى

تطوير استراتيجيات سياستها الخارجية بالاعتماد على تحالفات بعيدة عن المنطقة، مثل الناتو والاتحاد الأوروبي. بيد أنها تجد نفسها اليوم في متاهة الحسابات والمعايير الداخلية لتلك المناطق. فقد تحولت سياسة عدم الانحياز النشطة التي انتهجتها تركيا في المنطقة، وبدأت مع الحرب الإيرانية العراقية، إلى سياسة انحياز نشط ومبادر في إطار تدخلاتها العسكرية في شمال العراق، والتوتر السوري، والتعامل الاستراتيجي مع إسرائيل. جاءت هذه السياسات التركية نتاجة لتأثير حسابات حددها عوامل خارجية، مثل حزب العمال الكردستاني وقضية المياه و خطوط أنابيب النفط، أكثر من كونها نتاجا لتخطيط استراتيجي دولي وإقليمي جديد. ولذا، فمن الملاحظ أنها سياسات لم ترتكز حتى الآن إلى أساس وتعريف استراتيجي قويم، ثمة أسئلة تبرز حاجة تركيا إلى صياغة تعريف استراتيجي دقيق السياسنها، منها ما يتعلق بالمناطق الحدودية، مثل: كيف سيتم تطوير سياسة تركيا مع سوريا بعد تلاشي عامل حزب العمال الكردستاني؟

وما هي النتائج التي ستسفر عنها حالة الانقسام في العراق بعد انتهاء حرب الخليج؟

وكيف ستتم إدارة العلاقات التركية – الإيرانية الحساسة؟ فضلا عن أسئلة أخرى مثل:

ما هي نطاقات التأثير التي ستشكلها التوازنات الداخلية والإقليمية، وما هي المخاطر الأمنية التي يمكن أن تسفر عنها هذه النطاقات؟

التغير في جيوسياسية الشرق الأوسط وسياسة تركيا في شمال الشرق الأوسط (شرق المتوسط – بلاد الرافدين: تركيا – سوريا – العراق

لعل بروز ضرورة إعادة تحديد نطاقات التأثير المتبادل بين الأقاليم كان من أهم نتائج مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ فقد جعلت مقتضيات البنية الثنائية القطبية في مرحلة الحرب الباردة العلاقات بين المناطق تبدو منسلخة عن بعضها البعض. ولكن هذه الصورة اختلفت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ فقد تغيرت هذه العلاقات تغيرا جذريا، واكتسبت بعدا ديناميا جديدا، منفتحا على أنماط التأثير المتبادل بين السياسات الإقليمية، بعدما اعتمدت في فترة الحرب الباردة على انعكاسات عملية الاستقطاب ثنائية القطبية على المستوى العالمي، وينبغي

تقييم سياسة تركيا في شمال الشرق الأوسط، والتوازنات التركية – السورية – العراقية، التي افترضتها تلك السياسية، في إطار التأثير الاستراتيجي المتبادل للإقليم الجغرافي القريب من تركيا، الذي يتشكل من البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. وإذا كان التأثير الاستراتيجي الإقليمي المتبادل فتح مجالات جديدة للمناورات أمام القوى الإقليمية، فقد أسفر في المقابل عن ضرورة محاكمة مخاطر أمنية جديدة.

فعلى سبيل المثال، تعد تركيا الآن مضطرة إلى التصرف داخل هذه المناطق بوصفها فاعلا إقليميا لا يراعي فقط كونه عضوا في حلف الناتو، بل يراعي أيضا استراتيجياته القومية. ولا يختلف الأمر بالنسبة للقوى الإقليمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، أصبحت سوريا الآن في حاجة إلى تطوير سياسات مختلفة عن فترة تحالفها الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي. فاتساع ساحات المناورات لدى القوى الإقليمية، يؤدي إلى تضاؤل المظلات الأمنية للقوى العظمي، وإلى زيادة أهمية نطاقات المؤثرات الإقليمية الجديدة.

وبعد ذلك، سيكون بمقدور القوى الإقليمية أن تقيم المعيار الدينامي الذي أبرزته ساحات التأثير المتبادل الإقليمية، من خلال اختيار التوقيت المناسب والتخطيط الاستراتيجي الدقيق؛ وهذا، يتسنى لها الحصول على مواقع مهمة.

أما القوى التي لا يمكنها تقييم مزايا هذا المعيار الدينامي، فستظل مضطرة إلى مواجهة مخاطر أمنية خطيرة.

إذ لم يعد هناك ما يمكن أن يسمي بعهد السياسات الإقليمية المستقلة عن بعضها البعض؛ فقد تصدرت الآن استراتيجيات التأثير المتبادل الإقليمية التي يؤثر بعضها في البعض، بل ويحدد بعضها بعضا. وعند النظر من هذه الزاوية نجد أن منطقة شمال الشرق الأوسط – أو إقليم شرق المتوسط و بلاد الرافدين، بقول أكثر تحديدا، أو حدود تركيا الجنوبية – التي تعد منطقة مرور إلى إقليم تر كيا الجغرافي القريب (القوقاز – الشرق الأوسط – البلقان)، تحظى بأهمية كبيرة من حيث التوازنات والمؤثرات المتبادلة داخل ذلك الحزام. أما

نطاق التأثير المتبادل بين مناطق القوقاز والشرق الأوسط، ونطاق التأثير المتبادل بين خط بلاد الرافدين – والخليج العربي – والبلقان – والشرق الأوسط، ونطاق التأثير المتبادل بين خط بحر إيجه وشرق المتوسط والبلقان والقوقاز، فتقع كلها في خط البحر الأسود – الدانوب – المضيقين.

ولهذا، يضم نطاق التأثير المتبادل المشترك للإقليم الجغرافي القريب (القوقاز – الشرق الأوسط – البلقان) بداخله حزام البحر الأسود – إيجه – شرق المتوسط – بلاد الرافدين – الخليج العربي، بحيث تشكل هذه المنطقة مركز الشرق الأوسط وشماله. وكل سياسة تتعلق بهذه المناطق، ينبغي أن تقيم في إطار استراتيجي واحد. هذا الوضع تأثيرات توجه العلاقات الثنائية توجيها مباشرة، بل وتحددها في بعض الأحيان.

ولذا، فإن العلاقات التركية – السورية، والعلاقات التركية – العراقية ، تقع من حيث التأثير المتبادل الإقليمي داخل وسط استراتيجي واحد، وعبر خطين أساسيين يتشكل أحدهما من بلاد الرافدين – الخليج، والآخر من خط شرق المتوسط. ومع تفكك توازنات الحرب الباردة، تسبب الإقليم المروري الحيواقتصادي والجيوسياسي لمنطقة القوقاز ومنطقة الشرق الأوسط، التي تزايدت العلاقات المتبادلة فيما بينهما، في انحسار حدود الحزام الاستراتيجي الذي يبدأ من شمال القوقاز إلى الخليج العربي عبر بلاد الرافدين، وإلى شرق المتوسط عبر طوروس وحران. ويمثل الخط الأول عنصرا أساسيا في السياسة التركية تجاه العراق، كما يمثل الخط الثاني عنصرا أساسيا في السياسة التركية تجاه سوريا. أ- خط بلاد الرافدين – الخليج العربي خضعت بلاد القوقاز والشرق الأوسط خلال الحرب الباردة لنطاقات تأثير السياستين إقليميتين مختلفتين، تستندان إلى المقاييس الاستراتيجية للقوتين العظميين. من هذه الناحية، لم تكن حدود السياسة التركية – الروسية حدودا سياسية بين دولتين، بل كانت حدودا بين قطبين ومعسكرين متغايرين. وبسبب هذه الخاصية وفرت هذه الحدود مشهدا مستقرا وساكنا إلى درجة كبيرة، لارتباطها بنوازن الردع النووي بين القوتين العظميين. وحافظت العلاقات التركية – السورية، والعلاقات التركية – العراقية أيضا، على مستوى معين من الاستقرار في إطار التعاون الاستراتيجي الذي

عقده الاتحاد السوفياتي مع كل من سوريا والعراق. ومع انتهاء كل من الحرب الإيرانية – العراقية، والحرب الباردة، أخذ استقرار هاتين المنطقتين يتعرض لهزة عنيفة، وأدى ذلك الوضع أيضا إلى بدء مرحلة اكتسبت فيها الحدود السياسية دلالات ومفاهيم جديدة. وبعد أن كانت استراتيجيات الناتو تتعامل مع منطقة شرق الأناضول باعتبارها حائط صد في مواجهة الطموحات التوسعية السوفياتية نحو البحر المتوسط وشرقه (الخليج العربي)، صار ينظر إليها الآن باعتبارها خطا حدوديا جديدا لنطاق التأثير المتبادل الإقليمي بين القوقاز والشرق الأوسط. ولم يكن من قبيل المصادفة في هذه المرحلة أن تتعدد سيناريوهات أزمة مصادر المياه في المنطقة، وأن يلقى النشاط الإرهابي لحزب العمال الكردستاني الدعم الدولي باعتباره أحد القوى الجديدة.

ومن اللافت للنظر أيضا، قيام تركيا بعمليات عسكرية في شمال العراق، هدف سد فراغ السيطرة الذي نجم عن الحرب الإيرانية – العراقية.

ويظهر اليوم بوضوح التأثير الإقليمي المتبادل بين القوقاز والشرق الأوسط على خط بلاد الرافدين – الخليج العربي، الذي يهبط من شرق الأناضول إلى الخليج، ويربط القوقاز بالمحيط الهندي. ولهذا، فإن العلاقة بين شمال بلاد الرافدين .

الواقعة تحت الحكم التركى و جنوب بلاد الرافدين الواقعة تحت الحكم العراقي، اكتسبت أبعادا جديدة؛ فعلاقة التبعية المتبادلة والخلاف التاريخي بين شمال بلاد الرافدين وجنوبها، الذي تحلى قديما في العلاقات الأكادية – السومرية، والآشورية – البابلية، والبيزنطية – الساسانية، والبيزنطية – السلجوقية، والعثمانية – الإيرانية، عادت لتبرز على مسرح التاريخ مرة أخرى، حاملة سمات جديدة.

وقد تشكلت علاقة ارتباط جديدة للتوازن بين النفط – المياه – النفط، عبر الخط المروري الذي يربط إقليم نفط بحر قزوين ومياه بلاد الرافدين، ومشروع جنوب الأناضول (GAP) والموصل، ومنطقة نفط الخليج العربي. وتعد الفعاليات الإرهابية لحزب العمال

الكردستاني، التي بدأت في التصاعد بعد أزمة الخليج، إحدى نتاجات علاقة الارتباط الحيواقتصادية هذه. كما أن أقصر الطرق المرورية الأقاليم القوقاز – شرق الأناضول – بلاد الرافدين تمر عبر سوريا؛ أما الحدود العراقية ومناطق شمال العراق المحاطة بالجبال الشاهقة، فتمثل بديلا طارئا، وضع في الظروف الطارئة للحرب العالمية الأولى، وقسم ذلك الإقليم تقسيمة زائفة؛ فبينما تحظى سوريا، وهي دولة محرومة من مصادر النفط، بأهمية لكونها منطقة مرورية، فإن العراق يعد أهم مركز لذلك الخط الجيواقتصادي. وبينما تطور تركيا استراتيجيتها في المنطقة على نحو يشمل علاقاتها الثنائية مع كل من سوريا والعراق، فإنها مضطرة إلى مراعاة الخط المروري الذي يشمل بلاد الرافدين – الخليج العربي، الواقع بين القوقاز والشرق الأوسط.

ب – خط شرق البحر المتوسط، والعلاقات التركية – السورية

تعد منطقة شرق المتوسط ثاني مناطق الالتقاء المهمة بالنسبة لتركيا، باعتبارها الحزام الأدبي لمحاور القوقاز – الشرق الأوسط – البلقان. وقد أصبحت تركيا مضطرة إلى تطوير سياسة شرق متوسطية، تضم بداخلها أيضا نطاقات مشحونة بالمشكلات، مثل إيجه، وقبرص، ومضطرة إلى أن تفكر في هذه السياسية بعيدا عن التوازن العقيم للعلاقات التركية – اليونانية. كما يتوجب على هذه السياسة الاعتماد على استراتيجية بحرية تحيط بخط البحر الأسود – المضيقين – إيجه، وخط الأدرياتيكى – كريت – قبرص، وخط السويس – البحر الأحمر – الخليج العربي الذي يحيط بمركز الشرق الأوسط، وأخيرا خط باكو (قزوين) – جيحون. وقد بات كل تطور يجري داخل الإقليم البحري الأدنى (قزوين – البحر الأسود – إيجه – الأدرياتيك – شرق المتوسط – البحر الأحمر – الخليج العربى)، تطورا يحمل علاقة ارتباط، لا غنى عنها، بالتطورات الأخرى بداخله.

ويحتل شرق المتوسط موقعا مركزيا في هذه العلاقات. وتتمتع العلاقات التركية – السورية بأهمية خاصة في إطار السياسة الشرق متوسطية وتوازناها. كما إن السياسة الموجهة

نحو سوريا، الدولة التي تسعى إلى تطوير نمط من أنماط استراتيجية مشرقية، ذات المركز الشرق متوسطي، تشكل جزءا أصيلا من التخطيط الاستراتيجي المتعلق بشرق المتوسط، الذي يمتد من خليج الإسكندرون، على المحو الشرقي – الغربي، إلى الأدرياتيكي، ومن المضيقين، على المحور الشمالي – الجنوبي، إلى السويس. وعلى هذه السياسة أن تراعي، إلى جانب العلاقات الثنائية، التوازنات المتبادلة في العلاقات الإقليمية.

إن العلاقات بين تركيا، وبين كل من اليونان، وإسرائيل، ومصر، وسوريا، بل وليبيا، وإيطاليا، ستتطور من الآن فصاعدا باعتبارها جزء من ذلك المعيار الإقليمي. كما ستترك الأزمات وعلاقات التوازن الثنائية ومتعددة الأطراف، التي ظهرت في الخطوط الداخلية لمنطقتي البلقان والشرق الأوسط، تأثيراتها على حزام شرق المتوسط. كما أن أرتكاز العلاقات التركية – الإسرائيلية، والعلاقات السورية – اليونانية، على معادلة ما، هو أيضا أحد نتائج الجيوستراتيجية الجديدة ذات المركز الشرق متوسطي. ويعد الدعم المعنوي الذي قدمته أيطاليا للبرلمان الكردي المزعوم في فترات تصاعد النشاط الإرهابي لحزب العمال الكردستاني، ومواقف القذافي التي بدت غير متزنة، عنصرين هما مكانتهما في هذه المعادلة . وتدخل علاقات التوازن الديناميكي هذه إلى المعادلة باعتبارها أكثر من مجرد علاقات اتفاق دائمة. كما سنعمد الأطراف المختلفة إلى تبني سياسة تتسم بالمرونة، تعي مصالحها في هذا الإطار. ومن الملفت للنظر في هذا الصدد، سعي إسرائيل – التي ارتبطت بعلاقة تحالف مع تركيا – إلى ترك أبواب علاقتها مع سوريا مفتوحة في ظل عملية السلام في الشرق الأوسط، واهتمامها كذلك مشكلة المياه القائمة بين تركيا وسوريا، إضافة إلى قيام إسرائيل بعملية تبادل للأسلحة مع القسم الجنوبي من قبرص اليونانية، كما أن سياسة الصمت الواعي التي اتبعتها إسرائيل خلال أزمة أوجلان بين تركيا وسوريا، تعد أيضا نتيجة للمسار الحساس في التوازنات الإقليمية

إن كل خطوة مستقبلية سيتم اتخاذها في المنطقة، ستؤدي إلى تشكيل توازن ديناميكي مضاد. ولذا، ينبغي على تركيا أن تتجه نحو انتهاج سلوك يتسم بالفاعلية والمبادرة في معادلات التوازن ذات المدى القصير، أكثر من الاهتمام بسياسة التوتر الدائم والتحالف الدائم. كما ينبغي

عدم النظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط بوصفها خلافا عربيا – إسرائيليا فحسب، بل أن يعطى لعملية السلام مفهوما ودلالة جديدة في سياسة تركيا الإقليمية. إن اتخاذ تركيا لدور أكثر فاعلية في عملية السلام، حتى ولو بصفة مراقب، بعد أن لم يكن لها أي دور في مراحلها الأولى، إنما هو أمر من الأهمية بمكان، ليس فقط في إطار تأثير تركيا الإقليمي بل أيضا في إطار حساباتها الأمنية.

إذ ستتغير في المعيار الدينامي الجديد أنماط التأثير المتبادل بين القضايا القبرصية، والفلسطينية، والكردية. فخطة روسيا لزرع صواريخ إس ثلاثمائة S300 في قبرص، إنما تهدف إلى توسيع نطاق الأزمة القبرصية إلى مدى يزيد عن كوها بمجرد ساحة لأزمة إقليمية ثنائية. وتسعى روسيا هذه الخطوة إلى الدفع بشرق المتوسط إلى خارج مناطق المرور النفطي، من خلال خلق أزمة مزمنة عند نقطة نزول خط باكو – جيحون، الذي سيوجه ضربة كبيرة لاستراتيجيتها النفطية . وقد أسفرت المصادفة التي أدت إلى حدوث التوتر التركي – السوري الأخير، قبيل اجتماع الاتحاد الأوروبي لمناقشة خطوط أنابيب النفط، عن ضعف خطير في عملية التوقيت. وإذا أردنا متابعة هذه التوازنات جميعا، ينبغي علينا أن نقيم العلاقات التركية مع سوريا على أساس أنها جزء من سياسة شرق متوسطية ذات نطاق أوسع، وجزء من استراتيجية بحرية تستند إلى هذه السياسة. وينبغي علينا أيضا أن تتناول نطاقات التأزم ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في المنطقة، وسياستها التوازنية، كما تحب الحيلولة دون تشكل مجموعات توازن مضادة ، تقلص نطاق المناورة بينما تعمل على تطوير سياسات إقليمية على أوسع نطاق ممكن.

إن مسار العلاقات التركية – السورية، الذي يرتكز إلى التوجه القديم الذي ساد مرحلة الحرب الباردة، والذي ازداد تفاقما أيضا في أزمة أوجلان، يشكل نموذجا للكسل والخمول والإحجام على نحو قل أن يرى له مثيل بين دولتين متجاورتين، ولا ينتمي إلى أي مفهوم أو رؤية دبلوماسية عقلانية. فلدى الدولتان أطول حدود سياسية برية مشتركة، تحتل فيها تركيا موقع البوابة المفتوحة على شمال سوريا وغربها، بينما تحتل سوريا موقع البوابة المفتوحة على

جنوب تركيا. وتعد هاتين الدولتين الآن ساحة صدام، بينما تتوفر لديهما القدرات والإمكانات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة ومثمرة في مجالات الزراعة، والتجارة، والنقل، فضلا عن استخدام المناطق المائية المشتركة، وبالرغم من الضرورات والاستحقاقات الجغرافية المفتوحة، والاقتصادية والجيوسياسية، فإن العلاقات بين الدولتين تذكرنا مباراة ملاكمة في جولتها الأولى؛ حيث يتعرف الملاكم على قوة الآخر.

وقد تحولت سيكولوجية الحسابات المتبادلة هذه إلى سمة أساسية لا تتغير في سياف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بحيث لا يتوقف أي من الطرفين عن الدخول إلى ساحة صدام قريبة مع الآخر، ويمتنع الطرفان عن إنهاء الجولة وبدء مرحلة من العلاقات الودية الجديدة. لم تصل العلاقات بين هذين البلدين إلى مرحلة صدام ساخن، ولا أقول حرب واسعة شاملة، ولكنها ظلت في مستوى أقل من مستوى علاقات كل منهما مع الدول التي دخلت معها في صدام حقيقي. إذ نرى اليوم تنوعا دبلوماسيا وتزايدا في الصلات بين تركيا واليونان، وبين سوريا وإسرائيل، ما يفوق مستوى العلاقات بين تركيا وسوريا.

أما الأطراف الأخرى التي تدرك هذه الحالة النفسية، والخمول الدبلوماسي بين تركيا وسوريا، فتعمل على استغلال هذا الوضع إلى أقصى حد، وتحرص على الإمساك هذين الطرفين إلى جانبها بوصفهما حلفاء ضعافا في مباريات ثنائية وثلاثية؛ فالسياسات الإسرائيلية تجاه تركيا، والسياسات اليونانية تجاه سوريا، تنفخ في نيران التوتر التركي – السوري كلما هدأت ألسنتها. وإن كان كل منهما قد دخل مع طرف خارجي في علاقة تحالف، إدراكا منه ومن ذلك الطرف بوجود تمديد مشترك، وبهدف الحد من هذا التهديد، إلا أن الطرف الرابح في أي من هذه العلاقات هو الطرف الذي يترك حليفه في وضع مقيد؛ حيث رأينا في الحالات التي يضغط فيها التوتر الموجود في العلاقات التركية – السورية على تركيا، تكون إسرائيل هي الطرف الذي يوظف تحالفه النابع من فكرة التهديد المشترك على أفضل نحو ممكن، وفي الحالات التي يضغط فيها التوتر على سوريا، تقوم اليونان بالدور الذي تقوم به إسرائيل، وهو ما حدث في طرح إسرائيل خلال مباحثاقا مع سوريا فكرة أن تغطي سوريا احتياجاتها من المياه

من تركيا، في مقابل ترك مصادر المياه في مرتفعات الجولان تحت الإشراف الإسرائيلي، وذلك بعد أن أقحمت إسرائيل مشكلة المياه بين تركيا وسوريا في عملية السلام.

وكذا في جهود اليونان نحو تحييد العالم العربي في مسألة قبرص، مستغلة في ذلك التوتر التركي السوري. وطالما استمرت حالة القطيعة واللاحوار بين تركيا وسوريا، فإن الأطراف الرابحة ستكون هي اليونان وإسرائيل.

إن من السهل القيام بعمل دبلوماسي مع الدول المجاورة الصديقة ذات الثقل والإمكانات، وشن حرب على الدول المعادية التي يمكن معرفة قوتها. غير أن المشكلة التي نحن بصددها تتمثل في صعوبة العمل الدبلوماسي مع دول صديقة لا تتمتع بثقل دولي أو إمكانات قوية، وصعوبة العمل الدبلوماسي على صعيد علاقات جوار متوترة، تسير في حقل ألغام؛ وتتمثل أيضا في صعوبة محاربة دول عدوة ليس من الممكن معرفة قوها معرفة كاملة، أو التقارب مع دول حليفة قد تغير مواقفها فجأة لتتحول إلى قوة معادية. إن نجاح الدبلوماسية التركية لا يظهر في علاقات تركيا مع باكستان أو الصين، ولكن في علاقاتها مع اليونان، وسوريا، وإيران، والولايات المتحدة، وألمانيا. وليس من المحتمل أن تسفر مسألة المياه، التي تطل برأسها كثيرا، لا سيما في فترات التأزم الإقليمي، عن صدام نشط ومباشر مع سوريا؛ لأن سوريا تدرك أنها لن تتمكن من إحراز أية نتيجة في ملف المياه من خلال الحرب مع تركيا. فلا التوازن العسكري ولا الوضع الجيوسياسي بين الدولتين يصب لصالح سوريا؛ كما أن أي صدام ساخن لن يسفر عن نتائج من شأنها إخراج الفرات ودجلة من الرقابة التركية. و قد تطرح مسألة المياه في فترات معينة بوصفها عنصر ضغط دبلوماسي بوجه خاص.

غير أن التوتر القائم بين سوريا وتركيا يمكن أن يشهد مزيدا من التصعيد الأسباب أخرى، ربما لا علاقة مباشرة لها بتركيا أو سوريا؛ وصدام على هذا النحو، قد يكون مرهونة بعنصر آخر، يوظف مشكلة المياه في فترات معينة. فعند تصاعد اهتمام تركيا بدول البلقان والقوقاز، تطل التهديدات في الجنوب التركى ومشكلة المياه برأسها.

ويتصاعد التوتر في العلاقات السورية – التركية، عندما يصبح من المطلوب من تركيا أن تتراجع عن اهتمامها الدبلوماسي والعسكري بدول البلقان والقوقاز. ومن مؤشرات الضعف أصلا أن تقوم إحدى الدول يتجاهل دولة جارة لها، أو أن تداوم على انتهاج دبلوماسية توتر دائمة معها؛ فالطرف الذي يقوم بالمبادرة لتحسين العلاقات المتوترة، يعبر عن ثقة بالنفس، وثقة بقوته. وسيحقق قيام تركيا بتطوير علاقاتها مع سوريا، لا سيما في المجال الاقتصادي، لها النفاذ بشكل أكثر تأثيرا إلى النطاقات الجنوبية، التي تمثل امتدادا طبيعية لإمكانات الأناضول الهائلة. كما أن إزالة العراقيل من طريق الحركة الاقتصادية، لن يؤدي إلى تطوير نطاق الحيوية الاقتصادية الممتد من قونية، وقيصرية، وأضنة إلى كهرمان مرعش، وغازي عنتب وحسب، بل وإلى تجاوز ذلك النطاق الحدودي، والتقدم نحو حلب ودمشق أيضا، وما هو أبعد في مناطق الجنوب.

ومن ثم، فإن العلاج الناجع لهذه العلاقات السياسية المتوترة يتمثل في تشكيل نطاق من المصالح الاقتصادية المشتركة وتحمل علاقات تركيا بجيرانها في الجنوب أهمية إضافية من حيث التوازنات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط. فكما أكدنا من قبل، تتألف محاور القوة التاريخية في الشرق الأوسط من أضلاع المثلث الخارجي: إقليم الأناضول شمال بلاد الرافدين (تركيا، وإقليم النيل/ السويس (مصر)، وإقليم جنوب بلاد الرافدين إيران. أما أضلاع المثلث الداخلي (سوريا – العراق – السعودية)، فتتشكل وفقا لتوازنات المثلث الخارجي. وتتبع قدرة إسرائيل على التماسك داخل الشرق الأوسط، رغم كوها غريبة عن المنطقة، من مهارتها في متابعة هذه التوازنات وتوجيهها توجيها مؤثرة فالتحالفات التي جرت خلال الحرب الإيرانية – العراقية بين إيران وسوريا، من جهة، والعراق ومصر والسعودية، من جهة أخرى، تعد من نتائج هذه التوازنات.

كما أن من نتائجها أيضا تدخل مصر في الأزمة السورية الأخيرة، ومسارعة إيران إلى الدخول فيها. ولذا، ينبغي أن تنظر تركيا بعين الاعتبار وبشكل مطلق إلى هذه التوازنات في السياسة التي ستنتهجها في علاقاها الثنائية، سواء مع سوريا أو مع إسرائيل، أو مع الدول

الأخرى في المنطقة. ومن المؤكد أن السياسات العراقية والسياسات السورية ستقحمان بالضرورة سياسات كل من مصر وإيران داخل هذا البناء الثلاثي. إذ يشكل مثلث تركيا – إيران – العراق التوازنات التي ستحدد الديناميات الداخلية لخط بلاد الرافدين – الخليج العربي، كما يشكل مثلث تركيا – سوريا – مصر توازنات خط شرق المتوسط.

وفي ظل هذه العلاقات الثلاثية، سيكون من المحتم على تركيا أن تبذل أقصى جهدها حتى لا تصبح الطرف المستبعد والمعزول. فإسرائيل تتابع وتراقب هذه التوازنات الثلاثية بدبلوماسية فاعلة ومؤثرة إلى أقصى درجة، بالرغم من أنها الدولة التي تتسم علاقاتها مع دول المنطقة بالتأزم شبه التام، بل وتعيش حروبا مباشرة أو غير مباشرة معها. ولذا، يجب على تركيا، تحت أي مبرر كان، أن يكون لديها من المرونة ما يجعلها بعيدة عن المجاهة مع الأقطاب الثنائية داخل هذه التوازنات الثلاثية فنجاح سياسة الحياد النشط التي انتهجتها تركيا خلال الحرب الإيرانية – العراقية، وما حصدته أيضا من امتيازات اقتصادية مهمة، هو ترجمة لتعاملها مع هذا التوازن الثلاثي على أفضل نحو. وليس بمقدور دولة، مهما بلغت من قوة، أن تتحمل عب العزلة داخل هذه التوازنات الثلاثية الحساسة للشرق الأوسط. هذا هو العنصر الأساسي الذي لم يستطع العراق أن يأخذه في الحسبان في حربية مع إيران ومع الكويت. ولم يستطع التفوق العسكري معالجة الضعف في المرونة الدبلوماسية ؛ فالتفوق العسكري، الذي يفتقر إلى المكونات الأساسية للمرونة الدبلوماسية، لا يمكنه أن يحرز نصر دائما في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: العلاقات التركية-السورية.

تدخل العلاقات بين تركيا وسوريا في إطار السياسة الشرق متوسطية للسياسة الخارجية التركية، والتي تعمل تركيا على جعل سوريا منطقة ارتكاز إقليمي وتحسين علاقاتها معها، حتى تتمكن تركيا من الوصول إلى دول الجوار، وفق تخطيط استراتيجي يعطي الأولية لشرق المتوسط، وهناك ثلاث صور للعلاقات التركية السورية تأتي على النحو الآتي:

1. **المرحلة الأولى:** العلاقات المتوترة بيت تركيا وسوريا وصلت إلى أوجها عام 1998م، عند تهديد تركيا بغزو عسكري لسوريا، على خلفية قيام سوريا باحتضان الزعيم الكردي "عبد الله أوجلان"[65].

2. **المرحلة الثانية:** التحسن الكبير في العلاقة التركية بسوريا، والاهتمام المضاعف لإصلاح العلاقة معها منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م، وحتى انفجار الثورة السورية.

3. **المرحلة الثالثة:** التوتر الكبير في العلاقة بين تركيا مع النظام السوري، التي وصلت إلى حد القطيعة معه، بعدما وجهت تركيا الانتقاد للنظام السوري بسبب السياسة الجائرة التي يمارسها بحق شعبه، مثل القتل والتدمير والاعتقالات [66].

وتأخذ العلاقات التركية السورية عدة أبعاد، هي:

أولا: البعد السياسي.

حرص الجانبان التركي والسوري على مسألة العلاقات البينية، أي وضع إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات بينهما، وذلك من خلال التوقيع على الإعلان السياسي المشترك" " joint political Declaration"، والذي تم بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون

[65]- اتركماني، عبد الله، تعاظم الدور الاقليمي لتركيا، 91

[66]- أوغلو، أحمد داوود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، 736-437 .

الاستراتيجي، حيث تم تأسيس هذا المجلس خلال زيارة الرئيس السوري بشار الأسد" لتركيا في سبتمبر 2009م، ويتألف هذا المجلس من رئيسي حكومتي البلدين والوزراء الأساسيين في الحكومتين، ويجتمع مرتين في العام، وتتمثل أبرز إنجازاته في إلغاء تأشيرات الدخول أمام مواطني البلدين، وذلك في أكتوبر 2009م، إضافة لتوقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات السياسية، والدبلوماسية، والمجالات الأخرى [67].

لكننا لا نستطيع أن ننكر أن هواجس جمَّة كانت تطارد السوريين تَتُّمُ عن إمكانية تحول السياسة التركية وتأثرها بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقد كانت الانتخابات البرلمانية في تركيا في 22 تموزيوليو 2007م التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بأغلبية مكنته من تشكيل حكومة بمفرده، حدثا مهمة بالنسبة لسوريا التي أقلت أن تنعكس بصورة إيجابية على علاقاتها مع تركيا لتشهد دفعا أكبر وأقوى من السابق، خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة، والبرلمان، ورئاسة الجمهورية [68].

وفي أعقاب حادثة "أسطول الحرية" عام 2010م ، المتوجه إلى غزة للتضامن معها، والتي سقط فيها عدد من الأتراك، بادر الرئيس السوري بشار الأسد" بالسفر لإسطنبول لتقديم واجب العزاء للشعب والحكومة التركية، وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان" أكد الأسد خلاله أن هذه الحادثة ما هي إلا رسائل تسعى إسرائيل من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف، أولها: منع أي مساعدات تأتي إلى غزة؛ لأن الحديث عن الحصار ممنوع وفقا للموقف الإسرائيلي، والحديث أيضا عن قتل الفلسطينيين ممنوع، أما الهدف الثاني فهو وجوب أن تدفع الحكومة التركية ضريبية وقوفها إلى جانب العرب في قضاياهم وانحيازها إليهم، في الوقت الذي كانت إسرائيل تنتظر من تركيا الانحياز إليها على حساب الدول العربية [69].

---

[67]– بيبرس، سامية، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مجلة شؤون عربية، شتاء 2012م، العدد 152 ،172، 173.

[68]– محفوظ، عقيل سعيد، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، 89.

[69]– تغيان، شريف، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، 203.

وهكذا انتقلت العلاقات التركية السورية خلال الأعوام الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل، إلى البعد الاستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين، وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات، خاصة السياسية والدبلوماسية، والتي اعتبرت من أزهى فترات العلاقات بينهما، وبعد انطلاق الربيع العربي عام 2010م انقطعت العلاقات بين البلدين في المجالات كافة بسبب موقف تركيا من النظام السوري.

ثانيا: البعد الاجتماعي.

أدى إلغاء تأشيرات الدخول لحاملي جوازات سفر البلدين الذين يرغبون في زيارة البلد الآخر (بصفتها "حدودة مصطنعة على حد تعبير وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو)، والذي بدأ تنفيذه في 18 أيلول/سبتمبر 2009م إلى تنامي الزيارات بين مواطني البلدين بنسب كبيرة عكست عناصر اللحمة الاجتماعية الموجودة بين الشعبين، والتي تتجسد في الالتقاء الديني، والتاريخي، والعرقي، والذي بدوره زاد من الروابط الاجتماعية بين البلدين[70].

وفي إطار تعزيز العلاقات الاجتماعية بين البلدين، تم إنشاء خط سكة حديد يربط بين مدينة حلب السورية القريبة من الحدود مع تركيا وبين مقاطعة مرسين جنوبي تركيا، إذ إن هذه الخدمة يمكن من خلالها نقل (56) ألف شخص سنوية بين البلدين[71].

وتسهم اللقاءات الأسرية المتبادلة بين السوريين والأتراك وصلات القربي بين الشعبين في توسيع قنوات التواصل الاجتماعي والأسري، بشكل ينعكس إيجابا على علاقات التبادل التجاري، والسياحي، والاقتصادي، وتوفر مناخ ملائمة لعلاقات أكثر تميزا تعززها وحدة الموقف السياسي والتطابق في وجهات النظر، والتنسيق المشترك في المحافل الدولية بما يعكس إرادة الجماهير من كلا البلدين الجارين

---

[70]– تغيان، شريف، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، 200بدء خدمة نقل الركاب بين تركيا وسوريا، موقع أخبار العالم:
http://www.akhbaralaalam.net/index.php?atype=haber Aechive&ArticleID=21451

[71]– العلاقات السورية التركية، وكالة سانا للأنباء، 14 أيار مايو 2009م :
http://sana.sy/ara/206/2009/05/14226386.htm

أما أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي فيلخص أسباب الاهتمام بالعمق الجغرافي والتاريخي لتركيا، المتمثل في الدائرتين العربية والإسلامية، وخصوصا سوريا، فيقول: إن المواطن التركي في (غازي عينتاب) مثلا يجد نفسه أقرب إلى الفرد السوري في حلب منه إلى مواطنة التركي في إسطنبول"، وهو ما يمثل نموذجا للكثير من المشتركات الوجدانية واللغوية بين الأتراك وجيرانهم، التي يتعين استثمارها لتحقيق المصالح المشتركة، وهنا فإن أوغلو يقصد بعبارته أن المواطنين الأتراك والسوريين الذين يعيشون على الحدود يشعرون بالتقارب والألفة مع بعضهم البعض، أكثر مما يشعرونه مع مواطنيهم داخل البلد، فالسوري الذي يعيش على الحدود التركية أقرب إلى المواطن التركي عنه إلى السوريين داخل سوريا، وبالتالي فإنه يجب على المسؤولين في كلا البلدين استغلال التقارب في تحقيق المصلحة المشتركة لكلا البلدين[72].

ثالثا: البعد الاقتصادي

كانت تركيا في بداية القرن على أبواب الحرب مع سوريا، وبعد أن تولت الرئاسة في 2002م، عرضت على الرئيس السوري بشار الأسد حل المشاكل بالمباحثات والحوار، واليوم تحولت العلاقات بين البلدين إلى نموذج، فتحولت الدولتان إلى دولة واحدة وأسرة متماسكة"، بهذا الجزء بدأ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خطبته في منتدى التعاون التركي العربي الذي عقد في إسطنبول في 10 يونيو/حزيران 2010م، حيث لخص في كلماته حالة التوأمة التي أنهت سنوات عجافا من العداء الذي امتد طوال عقود القرن العشرين.

في السادس والعشرين من كانون الأول 2004م، تم في العاصمة السورية دمشق توقيع اتفاقية لإقامة منطقة التجارة الحرة بين سوريا وتركيا، من أجل زيادة التعاون الاقتصادي وتعزيزه بينهما، حيث وقع الاتفاقية كل من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ونظيره السوري أحمد ناجي العطري، ضمن جهود البلدين لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارة الثنائية وتضمنت الاتفاقية حينها العمل على التخلص التدريجي من القيود على تجارة السلع، وتشجيع

[72]– تغيان، شريف، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، 206

الاستثمارات، كما أقرت الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات البلدين ضمن معايير محددة، كما تضمنت الاتفاقية، إمكانية اتخاذ الطرفين إجراءات لمنع كشف معلومات تتعارض مع مصالحهما الأمنية والسياسية، وتطبيق السياسات الدولية، أو الوطنية، ولا سيما المتعلقة بتجارة الأسلحة وعدم نشر الأسلحة البيولوجية والنووية[73].

وتم على أثر هذه الاتفاقية أيضا – تنظيف حقل الألغام الذي يفصل تركيا عن سوريا بطول (450 ميلا)، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2007م،[74] كما تم على غرارها توقيع اتفاقيات مع العديد من الدول العربية الأخرى، مثل: مصر، وفلسطين وغيرهما[75]، وقد رافق رئيس الوزراء أردوغان في هذه الزيارة التاريخية وكالعادة وفد اقتصادي ونحو 100 من رجال الأعمال الأتراك، سعيا لبحث سبل التعاون في جميع المجالات، خاصة الاقتصادية والاستثمارية، وتأتي هذه الزيارة بعد نحو عام على زيارة تاريخية مماثلة قام بها الرئيس السوري للعاصمة أنقرة، كأول زيارة الرئيس سوري إلى تركيا، ويظهر التحول الكبير في هذا السياق لدى استحضار اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها تركيا مع إسرائيل عام 1996م، التي نصت على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية إلى ملياري دولار سنويا، مقارنة ب(448) مليون دولار عام 1996م [76].

رابعا: البعد العسكري.

تجدر الإشارة إلى أن التعاون العسكري بين البلدين قد وصل إلى مستوى كبير، إذ إنه في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2009م، وبدلا من المناورات العسكرية التركية الإسرائيلية في إطار تدريبات حلف شمال الأطلسي التي تحمل اسم الصقر الأناضول" في

---

[73]– أنقرة ودمشق توقعان اتفاقية منطقة تجارة حرة، الجزيرة نت ، 2017/02/26

http://www.aljazeera.net/news archive Jarvhive?ArchiveId=101403

[74]– أبو القاسم، محمود، دوافع تحسن العلاقات السورية التركية، موقع الأهرام، 2010 م:

htto://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=96406&eid=1875.

[75]– العلاقات الاقتصادية التركية العربية وانعكاساتها السياسية، موقع BBC.2017/02/26

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/nwesid=7451000/7451049.stm

[76]– الغول، يسري، أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية ، 41، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011م.

مدينة قونيا التركية، أعلن عن إجراء مناورات عسكرية تركية سورية، على الحدود التركية والعراقية والسورية، التي تقع على مرمى حجر من العمق الإسرائيلي[77].

وبالتالي توترت العلاقات بين تركيا وإسرائيل في ظل تلامسي دائم بين قيادتي البلدين، بسبب حدة الهجوم التركي على السياسات الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، وبسبب القلق الإسرائيلي الدائم من الشراكة التركية السورية، والخوف من تقل أسرار الآلة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية إلى القيادة السورية، فانهارت اتفاقات التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل، مع حرمان الأخيرة من الاشتراك في مناورات الصقر الأناضول" لعامين متواليين، هذا غير المناورات الأخرى، وخصوصا حرمان الطيارين الإسرائيليين من التدريب والمناورة في قاعدة قونيا الجوية، وهي خسارة فادحة بالنسبة لهم، في المقابل تطلب تركيا من سوريا مشاركتها في إحدى المناورات، وهو ما شكل كارثة للإسرائيليين[78].

وفي نهاية شهر آذارمارس 2010م زاد التعاون التركي السوري من الناحيتين: العسكرية والأمنية من خلال القيام بمناورات عسكرية أخرى؛ وذلك لجعل التعاون الأمني الحدودي على أرض الواقع، وهذا ما أقلق إسرائيل التي أرسلت بدورها رسالة استياء من إمكانية تهديد أمنها الإقليمي جراء هذه السياسة، خاصة بعد استبدال المناورات التركية التي كانت تقوم بين تركيا وإسرائيل، فاستبدلتها تركيا بمناورات مع سوريا؛ وذلك بعد تأزم الموقف التركي من الجرائم التي اقترفتها إسرائيل في قطاع غزة.

[77]– تغيان، شريف، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، 2001.

[78]– المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الدور التركي في الازمة السورية.

المطلب الاول: السلوك السياسي التركي تجاه الأزمة السورية.

وقد سادت العلاقات التركية السورية حقبة طويلة من الخلاف والتوتر الذي اتسمت به، وكان هذا الخلاف والتوتر نتيجة لأسباب داخلية كطبيعة الجوار الجغرافي، والشكوى السورية من السياسات التركية التي اضرت بها، منذ ضم أراضي سورية لتركيا، كإقليم الأسكندرون فضلا عن سياسات تركيا المائية التي أجحفت بالحقوق المائية السورية والعراق واتهام تركيا بأن سورية داعمة لحزب العمال الكردستاني الـ PKK[79] وانتهى ذلك التأزم في تلك العلاقات بالتوقيع على اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين قبيل الأزمة السورية [80].

لكن اندلاع الأزمة السورية وضع تركيا امام حسابات مختلفة، وذلك نظرة الى اهمية سورية الخاصة بالنسبة لتركيا، فضلا عن محاذاتها الجغرافية المباشرة لها بحدود 900 كم وتشكل البوابة العربية الوحيدة لنفاذها الى الوطن العربي[81]

وقد ادى ذلك إلى تعرض علاقة البلدين لنكسة قوية بعد فترة قصيرة من بدء الأزمة السورية، فأعادت العلاقات بين البلدين الى المربع الأول الذي كان قائما ليس فقط قبل وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002، بل حتى الى ما قبل بداية مشوار التحسن الأمني والسياسي في العلاقة بين دمشق وانقرة في نهاية عام 1998[82]

ولمعرفة كيف كان السلوك السياسي للأزمة السورية فقد قسم البحث الى ثلاثة مراحل تبنتها تركيا تجاه الأزمة السورية.

---

[79]– هيفاء احمد محمد، الموقف التركي من الثورة السورية، مجلة دراسات سياسية، العدد (24)، مطبعة الزمان، العراق – باب المعظم، 2013، ص 54.

[80]– عرفت العلاقات السورية – التركية تطورا مهما في 16 أيلول عام 2009، بتوقيع اتفاقية تأسيس (مجلس التعاون استراتيجي) ، والغاء تأشيرات الدخول بين مواطني البلدين، وكان له اثر في تحسين العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وفي اطار الاجتماع الأول للمجلس الاستراتيجي السوري التركي على مستوى رئاسة الوزراء في 2009 تم التوقيع على (49) اتفاقية في مجال الصحة والطاقة والنقل والتعليم والبيئة والمياه والأرصاد الجوية والمعلومات والاتصالات والرياضة. للمزيد انظر عبدالله التركماني، تعاظم الدور الاقليمي التركي، ط1، دار نقوش عربية– تونس، 2010، ص 98.

[81]– أحمد يوسف أحمد وأخرون، حال الأمة العربية 2011–2012 معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص62، 63.

[82]– نفس المرجع، ص 63.

المرحلة الأولى: مرحلة النصح عندما اندلعت الاحتجاجات الأولى ضد نظام الأسد في سورية، تدخلت تركيا بسرعة وحاولت إقناع الأسد بتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي في نهاية المطاف، [83].

أذ وجدت تركيا نفسها في موقف لا تحسد عليه بعد اندلاع هذه الاحتجاجات الشعبية في سورية، وارتأت التعامل بشفافية تامة نظرة للعلاقات السورية التركية المتطورة على اكثر من صعيد سياسي واقتصادي وشعبي اعتقادا من حكومة أردوغان بأن لديها ما يكفي من النفوذ لدى القيادة السورية الأقناعها بأحداث اصلاحات سريعة وجذرية، وبهذا ارسلت الحكومة التركية العديد من الوفود السياسية والأمنية وعلى رأسهم وزير الخارجية أحمد داود أوغلو إلى دمشق لهذه الغاية، بل وصل الأمر إلى حد أن أوغلو حمل معه في احدى الزيارات برنامج حزب العدالة والتنمية "كنموذج" للإصلاح في سورية[84] وتواصلت الجهود الدبلوماسية التركية مع النظام السوري في بداية الاحتجاجات وتبنت تركيا دور الناصح الأمين معه، وأشاروا للأسد بأنه قد حان الوقت للقيام بإصلاحات سياسية عديدة ويجب أن تلبي طموح الشعب السوري[85]

وكما أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا في03/25/ 2011 ، وركزت فيه على اهمية العلاقات الراسخة التي تربط الدولة التركية بسورية الأمر الذي يدفع الأنقرة بأن تعطي أهمية قصوى لتحقيق الرفاه والاستقرار في سورية الشقيقة والصديقة ولسعادة وأمن الشعب السوري[86]

وأبرز ما تمثل البيان التركي بما يأتي: [87]

---

[83]– أرول جيجي وقادر أوستن، مصدر سبق ذكره

[84]– عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد (5)، العدد (17) حزيران 2013، ص198

[85]– رنا مولود شاكر، العلاقات التركية السورية في ظل الأزمة السياسية الداخلية لسوريا، أوراق دولية (دورية تعني بالقضايا الإقليمية والدولية الراهنة) جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (210) ،السنة (13)، شباط 2014، ص18.

[86]– علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث والسياسات، (معهد الدوحة)، الدوحة – قطر، حزيران 2011. ص 7–8

[87]– أحمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45) ص 57–58

1- تعرب عن أساها لما نتج من وفيات واصابات نتيجة الأحداث، وتعزي الضحايا وامنياتها بالشفاء العاجل للجرحى.

2- تأييد تركيا لقرارات الرئيس السوري بشار الأسد المرتبطة بضرورة التوصل الى الفاعلين المتورطين في هذه الأحداث وتقديمهم للعدالة وأطلاق سراح المعتقلين.

3-تتمنى تطبيق القرارات التي صدرت على لسان المسؤولين السوريين حول الاستجابة للمطالب المشروعة واتخاذ خطوات جدية.

وكذلك جرى اتصالين في بداية الأزمة بين أردوغان والرئيس السوري بشار الأسد عبر له من خلال الاتصال الأول عن دعم بلاده لسورية في عملية الإصلاحات التي أعلنت انها بصدد أطلاقها قريبا في مسعى يحقق طموح الشعب السوري، وفي اتصال اخر نصح فيه اردوغان الرئيس السوري بشار الأسد بتطبيق سريع وحقيقي اللإصلاحات على الأرض دون تأخير وبمخاطبة شعبه بشكل مباشر في شأن ذلك متمنية أن لا تتكرر تجربة ليبيا وان يتجنب السوريون الأحداث التي تبعث بالقلق والتوتر[88].

وأن مواقف تركيا جاءت بالضد من النظام السياسي السوري في مواجهة الأزمة، ولكن مواقفها جاءت متدرجة من الحكومة السورية من المطالبة بالتغيير والإصلاح بقيادة بشار الأسد نفسه، وضرورة عدم استخدام العنف ضد المحتجين وأطلاق عملية اصلاح ديمقراطي شاملة[89]

ولكن القلق التركي من عدم التزام الأسد بتنفيذ إصلاحات حقيقية ومن انعكاسات ذلك على الوضع برمته داخل سورية وخارجها، مما دفع الحكومة التركية على التواصل الدائم مع القيادة السورية حرصا الا تفوت هذه الفرصة السانحة لتجاوز الأزمة الداخلية، أذ أرسل أردوغان في2011 /04/06 وزير خارجيته أحمد داود أوغلو الى دمشق على رأس وفد للقاء بشار الأسد وقد حمل الوفد رسالة تتضمن اربع نصائح: [90]

---

[88]- احمد سلمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص 8

[89]- محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، المستقبل العربي، العدد (389)، تموز 2011، ص 115.

[90]- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص 9.

1- عدم التأخير في تبني الإصلاحات المنشودة وتطبيقها، مع ضرورة الانفتاح على المعارضة خاصة أن ذلك من شأنه أن يؤمن الاستقرار السياسي المطلوب.

2- ضرورة الانفتاح على العامة وشرح البعد الإيجابي للعلاقة مع السنة.

3- استعداد تركيا لتأمين الدعم اللازم للعملية الإصلاحية كلها.

4- ضرورة الانتباه على ما يجري في المنطقة، لا يقتصر فقط على النموذجين المصري والتونسي، وأن الأوضاع في سورية قد تؤثر على المنطقة.

وقد عقد مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 28 نيسان 2011، جلسة بمشاركة عبد الله غول رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو، بالإضافة إلى رئيس هيئة الأركان العامة ورئيس جهاز المخابرات والقائد العام للدرك، فضلا عن سفير تركيا في دمشق لمناقشة الأوضاع في سورية، إذ علق المجلس على ما يجري هناك (بأن تركيا تأسف وتعبر عن قلقها الشديد اتجاه سقوط عدد من القتلى خلال المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام السوري، وتأكيد ضرورة تطبيق الإصلاحات في سورية وتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار[91].

وبهذا فأن تركيا سعت منذ بداية قيام الاحتجاجات السورية الى الحفاظ على قنوات الاتصال، ولا سيما بعد زيارة وزير الخارجية وقت اشتداد الأزمة السورية، ويمكن أن نعزو ذلك الى خلفية المصالح في ظل معطى الاستثمارات الاقتصادية بين البلدين، ولكن ما لبث أن تغير الموقف التركي حيال سورية إلى مزيد من التصعيد في اللهجة التركية أزاء النظام السوري لحد التقاطع[92].

كل ذلك ادى الى وضع تركيا في موقع مماثل للنظام السوري، وذلك بسبب خصوصية العلاقة مع سورية من جهة، وبسبب الموقف المنتظر منها أزاء الأحداث من النظام السوري ومن الشعب السوري من جهة اخرى، لاسيما في ظل انتشار بعض وجهات النظر التي تنقسم

---

[91]- حسن عادل محمد، مصدر سبق ذكره، ص118

[92]- فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، قضايا سياسية، العدد (34)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 19

بين مشكوك في الدور التركي واتهامه بدعم النظام وبين متهم اياه بالازدواجية، مقارنة بالثورة الليبية والمصرية، وبين يأس منه لا يملك الأدوات اللازمة. [93].

ويمكن القول أن السياسة التركية الرامية إلى تحقيق التوازن بين دعمها لنظام الأسد من جهة مطالب المشروعة من جهة ومناصرة المطالب المشروعة للشعب السوري للإصلاح من جهة أخرى، تبقى مهددة بحساسية السوريين حيال لهجة النصح ومستوى الضغوط اللذان تمارسها تركيا عليهم من أجل الإسراع بالمباشرة بالإصلاح المطلوب الذي لا تتورع أنقرة عن تعلية سقفه بما يتماشى مع تطلعات الجماهير السورية ويحول دون انفجار الأوضاع في سورية[94].

المرحلة الثانية: الضغط والتهديد لتنفيذ الإصلاحات

ظهر بشكل جلي وواضح في الانتقاد العلني والواضح لسياسة القتل التي تجري على الساحة السورية وذلك بتحذير اردوغان الرئيس الأسد من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين أو ارتكاب المجازر كما حصل عام 1982 في مذبحة حماه منبهة الى ان سورية لن تنهض مرة أخرى أن استمرت أو تصاعدت وتيرة العنف، فقد تدفع المجتمع الدولي الى تجديد ضغوطه على سورية واتخاذ موقف حاد منها، وفي هذه الحالة ستكون تركيا مضطرة على القيام بما يجب عليها القيام به تجاه هذه المواقف. وهذا واضح في قول أردوغان (لا نريد أن تنقسم سورية ولا نريد حماة جديدة واذا ما تحرك المجتمع الدولي فأن تركيا ستتحرك معه، نريد من الأسد تطبيق الإصلاحات التي أعلن عنها وعدم اطلاق نار على المتظاهرين). [95].

وفي شهر أب من العام 2011 صعدت السياسة التركية موقفها وتحذيراتها بعد فترة من الهدوء واطلق اردوغان تصريح قوية وربما كان من اقوى تصريحاته السلبية ضد الرئيس بشار الأسد

---

[93]– المصدر نفسه، ص 20.

[94]– مينا اسحق طانيوس بولس، السياسة التركية تجاه سوريا منذ 2002 حتى الآن، المكتب العربي للمعارف مصر الجديدة القاهرة، ط1، 2014، ص56

[95]– عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص202.

فقال "أنه سيغرق في الدم الذي يسفكه" وقد قالت صحيفة جمهوريت) عن تصريح أردوغان (أن انقره حددت بالفعل الأماكن التي ستنصب فيها نظام الدرع الصاروخي في تركيا). [96].

وأن انقلاب تركيا والمطالبة بتنحي بشار عن السلطة جاء نتيجة افتراض القيادة التركية بأن الرئيس السوري غير متعاون مع الجهود الدولية والتركية وغيرها من الجهود الرامية الى المساعدة في التوسط لأنهاء العنف من خلال الإصلاح الساسي[97] ومن أهم دوافع التحول التركي تجاه النظام السوري وتصعيد لهجتها ضده هي : [98]

1-عدم تجاوب الرئيس السوري مع الجهود التركية لتنفيذ الإصلاحات ووقف العنف ضد المدنيين. 2- المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى، انتقال الفوضى الى المنطقة برمتها. 3- المخاوف من ازدياد عدد القتلى والتدخل الدولي. 4- الملف الكردي وتداعيات الانفصال، ومحاربة حزب العمال الكردستاني. 5- الضغط الشعبي التركي ووقوفه الى جانب الشعب السوري.

وحسب صحيفة (ميلليت) فقد أوفدت الحكومة التركية وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو إلى دمشق وحملته رسالة مفادها "لقد بذلنا جهدا كبيرة ليكون الإصلاح أولوية بقيادتكم ومن دون دماء وفي اطار سلمي، ولكن منذ ستة أشهر وانتم تتلاعبون بنا، لقد وصل صبرنا إلى النقطة الأخيرة، أذا لم تتخلوا عن مواجهة الناس بالعنف وتنسحبوا من المدن فسنتخلى عن دعمكم"، وأن عدم استماع الاسد للنصائح التركية آثار استياء تركيه لأنه يقوض ادعاءاتها بأنها اللاعب الإقليمي الأقوى وهي التي

كانت تقول أن تحسن علاقتها مع سورية والعراق هو أفضل نموذج على نجاح سياستها [99]

وأن وقوف الأوساط المؤيدة لحزب العدالة والتنمية إلى جانب مطالب الحراك الاحتجاجي في سورية جعل القادة الأتراك يتخذون مواقف أكثر حزمة حيال الوضع فيها، وراحوا يتحدثون عن

---

[96]- باسل العودات، بعد علاقات ومصالح استراتيجية. الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوة، صحيفة العرب، العدد (9460)، 2014/05/02. ص 07

[97]- فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[98]- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية ، مصدر سبق ذكره، ص16-22.

[99]- باسل العودات، مصدر سبق ذكره،

عواقب عدم التجاوب مع مطالب المحتجين، وأطلق أردوغان وأحمد داود أوغلو تصريحات متصاعدة أزعجت المسؤولين السوريين، ودفعت وسائل الإعلام السورية إلى شن حملة على الخطاب والمواقف التركية[100]

وقد نقلت الأزمة السورية العلاقات السورية–التركية إلى مفترق طرق ومرحلة شديدة من التوتر بعد سنوات من الوئام وصل إلى حد التعاون الاستراتيجي، واجراء مناورات عسكرية ووصل إلى حد أن تكون علاقة شخصية بين الأسد وأردوغان، ولكن اليوم لم يعد لهذه النظريات اي مكان في العلاقة بين الجانبين، فتركيا تقول أن علاقتها مع النظام السوري وصلت الى مرحلة اللاعودة وأن المطلوب هو تغير هذا النظام وكيفية أدارة مرحلة ما بعده [101]

وقد جاء التحول في الموقف التركي في هذه المرحلة عبر عدد من المؤشرات، كتسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف الناجمة عن عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية والخارجية والداخلية وفرض المزيد من العقوبات الأوربية والأمريكية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الأنسان ومجلس الأمن، والتحذير من التداعيات الكارثية للاستمرار في السياسة القمعية[102].

وظهر بشكل واضح الانتقاد العلني لسياسة القتل التي يمارسها النظام السوري وللروايات التي يقدمها عن الأحداث ومفادها بأن المسلحين وعصابات هي التي تواجه المتظاهرين والجيش، حيث أراد أردوغان ارسال رسالة من خلال هذا الموقف التركي
الجديد والتصعيدي ويتمحور في ثلاثة عناصر اساسية تمثلت في الاتي [103] :

1- أن الأزمة السورية لم تعد مسألة سورية فقط وانما اصبحت مسألة داخلية تركية لعوامل كثيرة، واذا لم تأخذ القيادة السورية ذلك بعين الاعتبار فأن تطور الأحداث داخل سورية سيؤدي الى انفجار المنطقة برمتها.

---

[100]- عمركوش، الموقف التركي من الثورات العربية، متاح على الرابط:
/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/6/10

[101]- خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مقال منشور في جريدة الرأي الكويتية، العدد (11941)، 11/ أذار / 2012، ص42.

[102]- مينا اسحق طانيوس بولس، مصدر سبق ذكره، ص 59.

[103]- مينا اسحق طانيوس بولس، مصدر سبق ذكره، ص 59-60.

2- لا أحد يصدق الرواية الرسمية عن المؤامرات فيما يتعلق بالأحداث الداخلية، فلا مزيد من القتل لأنه سيزيد من العمليات الاحتجاجية وستخرج الأمور عن السيطرة ولا يمكن حينها السيطرة عليها. 3- اذا ما تدخل المجتمع الدولي وانتقلت القضية الى مجلس الأمن وتوسعت دائرة مناقشاتها في المجالس الدولية، فلن يكون بأمكان تركيا كدولة تحترم القانون ألا أن تقف في مواجهة المجتمع الدولي خاصة اذا استمرت سياسة القتل أو ازدادت وتيرتها.

وعلى صعيد التحول التركي من الأزمة السورية فقد قامت تركيا بالقيام بعدة خطوات منها ما يأتي:

1- استضافة مؤتمر للمعارضة السورية الذي ضم مختلف أطيافها ومكونا من ثلاثمئة شخصية وطنية والذي أدى الى تأسيس مجلس انتقالي أطلق عليه (المجلس الوطني السوري) التي تأمل تركيا منه اسباغ الشرعية عليه، وأخيرا اطلق عليه الأتلاف الوطني السوري بعد انضمام عدد من الكتل والشخصيات السورية المعارضة للنظام السوري[104]

2- القيام بفرض عقوبات على النظام السوري. كوضعه تحت طائلة البند السابع في الأمم المتحدة.

- التنسيق التركي مع دول الخليج والجامعة العربية لزيادة الضغط على النظام السوري.

4- تنسيق تركي امريكي بشأن كيفية أدارة الأزمة.

5- التوجه نحو طهران وموسكو للتأثير على مواقفهم المؤيدة للنظام السوري [105]

وأن احتضان إسطنبول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، ثم احتضانها مؤتمر الجماعات والشخصيات الإسلامية السورية، الأمر الذي أحدث شرخا في علاقة القيادتين التركية والسورية، وتوقفت على أثره الاتصالات السياسية بين قادة البلدين [106]

---

[104] -Maria Fantappie, Turkey eyes Syrian crisis through lens of Kurdish stability . March 23, 2012, p.1. http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment

[105]- خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، 42

[106]- عمر كوش، مصدر سبق ذكره

وانسجاما مع المواقف الدولية ولاسيما الأمريكية والأوربية تجاه ارتفاع عدد القتلى في سورية بتوسيع دائرة العقوبات على الحكومة السورية، بدأت الحكومة التركية بتشديد لهجتها ضد السلطات السورية، اذ اصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا دعت فيه السلطات السورية الى عدم استعمال العنف ضد المتظاهرين والإسراع بتنفيذ الإصلاحات السياسية، ووجهت الصحف التركية انتقادات الى سياسة الحكومة السورية في التعامل مع المتظاهرين، وعدت صحيفة الصباح التركية أن الرئيس السوري بشار الأسد أدار ظهره لكل النصائح التركي[107]

المرحلة الثالثة: الدعوة الى اسقاط النظام

مع تصاعد وتائر العنف الدموي تفاقم الأزمة السورية تحول الإلحاح التركي على الإصلاح الى ضغط سياسي ودبلوماسي، ومن ثم توالت التهديدات التي أطلقها أردوغان وسط حديثه المتكرر عن الفرصة الأخيرة وعدم السماح بتكرار ما جرى في مدينة حماة السورية، وصولا الى دعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة على غرار ما فعله مع حسني مبارك[108].

وبدأ التحرك التركي ضد الأسد بأقناع روسيا بضرورة انضمامها المجتمع الدولي للموافقة على مشروع قرار ضد النظام السوري ووضعه تحت طائلة البند السابع، وذلك في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى موسكو في 18 تموز من العام 2012، ولكنه لم ينجح بسبب الخلاف الروسي التركي حيال المواقف تجاه الأزمة السورية[109]

وقد جاء التغيير في الموقف التركي والمطالبة بتنحي بشار عن السلطة نتيجة افتراض القيادة التركية بأن الرئيس السوري غير متعاون مع الجهود الدولية والتركية وغيرها من الجهود الرامية إلى المساعدة في التوسط لأنهاء العنف من خلال الإصلاح السياسي[110]

---

[107]– عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص202

[108]– خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

[109]– قناة العربية الفضائية، 2012/07/18

[110]– فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، مصدر سبق ذكره، ص 21

لا ريب أن تركيا تحاول تعزيز حضورها الفاعل في الأزمة السورية في ضوء تصاعد العنف الدموي وتدهور الأوضاع في سورية وازدياد عدد اللاجئين السوريين في الأراضي التركية. وجاء الرد التركي في ضوء قرار الجامعة العربية بتجميد عضوية سورية في الجامعة في 13 تشرين الثاني 2011 على سحب السفير التركي من دمشق، وفي اليوم نفسه صرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بأن انقرة ستقف بجانب الكفاح العادل للشعب السوري، وأكد احمد داود أوغلو في اجتماع الجامعة بأن بلاده تدعم جهود الجامعة العربية لحل الأزمة في سورية[111].

وبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على أجزاء من سورية والعراق وتشكيل تحالف دولي لمجابهته، طالب التحالف تركيا بالانضمام اليه ولكن تركيا رفضت الانضمام الى التحالف الدولي وتمسكت بشروطها للانضمام الى هذا التحالف والتي كان ابرزها إقامة منطقة أمنة وكذلك استهداف النظام السوري وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على حد سواء[112]

وفي موقف تصعيدي أخر يضاف الى المواقف التركية المناهضة للنظام السوري، اتهم رئيس الوزراء التركي أردوغان نظام بشار الأسد بانه اصبح (دولة إرهابية بسبب ما قال انها (مجازر جماعية) يرتكبها في حق شعبه. وذلك بالتزامن مع اعلان الصين انها تدعم (انتقالا سياسية في سورية[113] وقال أردوغان في اجتماع عام لحزب العدالة والتنمية أن (المذابح في سورية التي تكتسب قوة من اللامبالاة التي يظهرها المجتمع الدولي ما زالت في ازدياد) مشيرا إلى أن النظام السوري أصبح دولة إرهابية)، ومؤكدة بأن (تركيا لا يمكنها أن تسمح لنفسها بعدم الاكتراث بالنزاع الذي يمزق جارتها) [114]

وان سياسة تركيا تجاه سورية مليئة بالأولويات المربكة والمتناقضة في كثير من الأحيان. فأنقرة لن تدعم سياسة أمريكية تؤدي إلى انحلال «داعش» دون استهداف نظام

---

[111]– عارف محمد خلف البياتي، سياسة تركيا حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص 203.

[112]– ثائر عباس، بايدن يفشل في ضم أنقرة للتحالف الدولي. وتوافق على فترة انتقالية بعيدة عن نظام الأسد، جريدة الشرق الأوسط، العدد (13144)، 2014/11/23

[113]– جريدة الشرق الأوسط، العدد (12336)، 2012/09/06

[114]– جريدة الشرق الأوسط، العدد (12336)2012/09/06 ، مصدر سبق ذكره.

الأسد. وهي لن تقبل بالتفاني في تبني استراتيجية تفشل في تقوية عناصر المعارضة السورية من غير تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وبدلا من ذلك، ستعمل تركيا مع فصائل المعارضة، بما فيها جماعات صنفتها الولايات المتحدة على أنها إرهابية مثل (جبهة النصرة)، بينما ستعارض في الوقت نفسه أي تدابير أمريكية تدعم حزب العمال الكردستاني. ومن وجهة نظر أنقرة، إن أي استراتيجية تؤدي فقط إلى انحلال (داعش) من شأنها أن تقوي من عزيمة الأسد، في حين أن إضعاف الأسد وحده قد يشجع حزب العمال الكردستاني. ووفقا لذلك، تقوم السياسة التركية على وسورية، وتعد تركيا أن هذه الغارات غير مجدية وليست فعالة، وتقول ان مغادرة الرئيس السوري بشار الأسد من السلطة تشكل الأولوية في استراتيجية مكافحة تنظيم (داعش)، وأضاف أردوغان في رده على ضعف الموقف الأمريكي تجاه نظام الأسد بقوله (لقد أكتفوا الأمريكيون بأن يكونوا مجرد مشاهدين عندما قتل الطاغية الرئيس السوري 300 الف قتيل. وبقوا صامتين أمام وحشية الأسد، والآن يتلاعبون بمشاعر الرأي العام الدولي حيال مصير كوباني) في اشارة الى زيارة بايدن لإسطنبول في تشرين الثاني عام 2014[115].

ويلاحظ مما سبق أن تركيا قد تبنت موقف سياسي مزدوج في بداية اندلاع الأزمة السورية وقد مسكت العصا من المنتصف بالدعوة الى ضبط النفس ، ثم ما لبثت أن تغير موقفها من النظام السوري بعد رفضه للإصلاحات التي قدمها حزب العدالة والتنمية وأعلنت صراحة بأنها مع الشعب السوري وطالبت بتنحي نظام بشار الأسد عن السلطة، وذلك بالاستناد الى مؤتمر جنيف (1) والذي يقضي بعملية انتقال سياسي في سورية دون الأسد والذي تطالب به الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة.

المطلب الثاني: السلوك الإنساني والعسكري التركي تجاه الأزمة السورية.

أ-**السلوك الإنساني التركي تجاه الأزمة السورية:** تبنت تركيا منذ بداية الأزمة السورية موقف ايجابي تجاه اللاجئين السوريين فقد احتلت المرتبة الأولى في عدد استقبال اللاجئين السوريين اذ استقبلت اكثر من مليون ونصف لاجئ سوري ، وقد طالبت بإقامة مناطق آمنة

[115]- المرجع السابق.

داخل الأراضي السورية لا تصل اليها طائرات النظام السوري وذلك لإقامة مناطق مؤمنة ومحمية لإيواء هؤلاء اللاجئين.

وبهذا سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين وسنحاول البحث في المطلب الأول اللاجئين السوريين في تركيا، أما في المطلب الثاني فسنحاول البحث في مطالبة تركيا بإقامة منطقة آمنة في شمال سوريا لإيواء اللاجئين السوريين.

أ- اللاجئين السوريين في تركيا

بدأ تدفق اللاجئين السوريين الى تركيا منذ نيسان 2011، وقد اعلنت تركيا من ذلك التاريخ تطبيق "سياسة الباب المفتوح" لهؤلاء اللاجئين، وفي اعلانهم الأول بشأن اللاجئين السوريين اعلنت منظمة أفاد (AFAD) التركية) في حزيران 2011 بأن هناك 8535 من الأفراد اللاجئين الذين يعيشون في هاتاي، وقد وصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا حسب احصائيات منظمة أفاد في شهر أب من العام 2012 الى 78409 لاجئ، وقد ازدادت اعداد اللاجئين السوريين بشكل كبير تجاوز جميع التوقعات[116].

ومنذ أواخر تشرين الأول عام 2011 سمحت تركيا للاجئين السوريين وأتاحت الهم (الحماية المؤقتة)، وضمنت لهم عدم العودة القسرية وايضا لا يفرض عليهم مدة او حد معين للبقاء[117].

وقد تلقت تركيا الجوائز بجدارة للاستجابة الإنسانية السخية منذ نشوب الأزمة السورية عام 2011، واستضافت تركيا حتى منتصف عام 2013 سادس اكبر عدد من اللاجئين في العالم، ويشكل السوريين المجموعة الأكبر في البلاد، اذ أن ثلث اللاجئين السوريين في المنطقة يتواجدون في مخيمات على الأراضي التركية، وتشير التقديرات التركية بأنه من المرجح أن يصل عدد اللاجئين في نهاية عام 2014 الى1.5 مليون لاجئ، وفي ظل عدم وجود نهاية

---

[116]- منظمة افاد(AFAD) :- وهي منظمة اغاثية تركية، يرأس ادارتها "فؤاد أتكاي" وقد حصلت على المرتبة الرابعة على مستوى المساعدات الدولية لعام 2012 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والأمم المتحدة. انظر.. تركيا بوست، متاح على الرابط:-15498
http : / / www . turkey - post . net / p
(*) Effects of The Syrian Refugees on Turkey, Report, Prepared in Cooperation
and Tesev. Center For Middle Eastern Strategic Studies, between Orsam Washington, United States, January 2015. P.12.

[117] -Souad Ahmadoun, Turkey's Policy toward Syrian Refugees, Domestic Repercussions and the Need for International Support, Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, November 2014,

قريبة للصراع الدائر في سورية، وحتى لو توقف العنف، فأن الكثير من السوريين سيبقون في تركيا لسنوات أطول[118].

ومع ذلك فأن هناك تقديرات اخرى تشير إلى أن عدد السوريين الذين دخلوا تركيا منذ عام 2011 هربا من نظام الأسد إلى 645001. 1 مليون شخص. وخاصة بعد الاعتداء الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بتاريخ 18 أيلول 2014 على مدينة كوباني على الحدود السورية التركية والتي تقع تحت سيطرة الأكراد، اذ عبر 150 ألف سوري إضافي نحو تركيا. ويتركز هؤلاء اللاجئون بمعظمهم في محافظات تركيا الجنوبية، حيث يشكلون حوالي 20 بالمائة من عدد السكان. وحتى الآن، قدمت لهم أنقرة الرعاية في إطار دعم دولي محدود، اذ أنفقت أكثر من 3 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث الأولى من بدء الأزمة السورية [119].

وفي تصريح لرئيس الوزراء التركي اردوغان حول اللاجئين السوريين في تركيا بقوله (ان حدود تركيا ستبقى مفتوحة للاجئين. وقوى بشار تنهار يوما بعد يوم) [120].

وقد أدى تدفق اللاجئين إلى بروز ضغوط اجتماعية واقتصادية، لا سيما في المحافظات الجنوبية، مثل كهرمان ماراس وغازي عينتاب، التي شهدت مؤخرا أعمال شغب ضد وجود اللاجئين المستمر فيها. ونظرا إلى أنه من المستبعد أن يعود اللاجئون إلى بلدهم على المدى القصير أو المتوسط، اقترحت تركيا اتخاذ تدابير أخرى للتخفيف من التوترات المحلية، تتمثل بإيجاد ملاذات آمنة داخل سورية يمكن أن يأوي إليها هؤلاء اللاجئين في منطقة يتم فيها الحظر الجوي.

وبينما تحاول واشنطن تأمين المزيد من التعاون في مواجهة «داعش»، ستستخدم أنقرة هذه الفكرة كورقة للمساومة[121] ويتم توزيع اللاجئين السوريين في المناطق التركية إلى 13 مخيم وهي: [122].

---

[118] -p,l, (The Rising Costs of Turkey's Syrin Quagmire, Europe Report, International Crisis Group, Avenue Louise, Brussels, Belgium, April 2014, p.2.

[119] -Soner Cagaptay, Op cit, p

[120]– جريدة الشرق الأوسط، العدد (12214)، 2012/05/07.

[121] –Soner Cagaptay, Op cit, p.2.

مخيم أوفه، مخيم كلس، مخيم غازي عينتاب، مخيم قرمان مرعش، مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين 1، مخيم بخشين 2، مخيم بيلاداغي 1، مخيم بيلاداغي2، مخيم التتوز، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي، مخيم ادي مان.، وان هذه المخيمات منتشرة في مناطق جنوب تركيا ويختلف طبيعة كل مخيم عن الأخر، حسب الطبيعة الجغرافية أو الخدمات أو الرعاية الصحية.

ومنها من يقع على الجبال ومنها في الصحراء، أما المخيمات التي تتواجد داخل الأراضي السورية والتي تقع على الحدود بين تركيا وسورية.

1- مخيم أطمة وفيه ما يقارب 4000 شخص.

2- مخيم قاح ويحصل على المساعدات الإنسانية من منظمة الأي التركية.

3- مخيم باب الهوى حيث يتم تجهيزه حاليا في المنطقة الواقعة بين المعبر الحدودي السوري التركي في باب الهوى، ومقدر له أن يستوعب حوالي 7 الاف شخص. ويتم تجهيزه من قبل الهلال الأحمر القطري وبالتعاون مع

منظمة الأي وبهذا فان الحكومة التركية تبنت موقف ايجابي تجاه اللاجئين السوريين باستقبالها العدد الاكبر من اللاجئين السوريين واقامة لهم المخيمات داخل الأراضي التركية واعلان الحكومة التركية تقديم المساعدة الكاملة لهم.

ب- مطالبة تركيا بإقامة منطقة أمنة في شمال سوريا لاستقبال اللاجئين.

اللاجئين السوريين بسبب الجوار الجغرافي وطول الحدود بين سورية وتركيا، وتقارب الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعبين اضافة الى المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية وخاصة في المناطق الحدودية، وأضف الى ذلك ومنذ عام 2000 أصبح بإمكان العائلات بين الطرفين المتقابلين أن تقوم بزيارة بعضها البعض الآخر بكل سهولة، ثم الغاء تأشيرة الدخول في ظل

---

[122]- تقرير: النازحون في سورية واللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، اللجنة العربية الحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ص 44.

التطورات الحاصلة في العلاقات بين البلدين عام 2009، اذ اصبح بإمكان المواطنين السوريين والاتراك عبور الحدود لمدة تسعين يوما دون أي متطلبات أو اوراق باستثناء جواز السفر[123].

ومع اشتداد المعارك الدائرة بين المعارضة السورية والجيش السوري في مختلف المدن والقرى السورية فأن الحكومة التركية بدأت تتخوف من أن يؤدي التصعيد في سورية الى زيادة العنف والى اغراقها بمزيد من اللاجئين السوريين، وخاصة فيالمناطق الحدودية، وبالتالي انتقال المشكلة السورية الى الداخل التركي، وخاصة في ظل التضامن الشعبي التركي مع الشعب السوري[124].

وعلى هذا الأساس فأن رئيس الوزراء التركي الجديد أحمد داود أوغلو" أوضح بدوره أن مطالبة أنقرة إقامة منطقة آمنة في سورية هي ليست لحماية تركيا، بل الحماية المدنيين السوريين الفارين من قصف الطائرات وصواريخ سكود والبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية، داعية بعدم الخلط بين المنطقة الآمنة التي تدعو إليها تركيا، والمنطقة العازلة العسكرية التي لم تطالب بها تركيا أبدا، ولفت إلى أن بلاده عرضت هذا الأمر لدى بدايات الأزمة السورية عام 2011، ولو أنه تم تطبيق هذه المنطقة وقتها لما تحول هذا العدد من السوريين إلى لاجئين[125].

ويبدو أن من أحد الأسباب المهمة لدعوة انقرة لإقامة مناطق آمنة هو قلقها على المدى البعيد من التطرف المحتمل المرتبط باللاجئين.. حتى لا يكونوا على غرار الأفغان الذين فروا من الحروب في بلادهم في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وبقوا في النهاية لعقود من الزمن في باكستان، حيث كان اللاجئين الأفغان يشكلون حزام ناقل للتطرف داخل باكستان، ولذلك فأن لدى تركيا خشية من أن ينقل اللاجئيين السورين مشاكل بلدهم الى الداخل التركي،

---

[123] -O "Turkey ready for 'worst case scenario' on possible Syrian refugee crisis", May 01, 2011, ww.todayszaman.com/newsDetail getNewsById.action.jsessionid=28BAAFCESD AF3DDD3A32C00303AC3232?newsId=242526

[124] -GÖKÇE AYTULU, "Fleeing unrest, Syrians find shelter in southernmost district", Hurriyet newspaper12/5/2011:http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=syrian-refugees at-turkish-border-2011-05-19

[125]- مقال: تركيا تدفع باتجاه المناطق الآمنة في سوريا وامريكا غير متحمسة.. متاح على الرابط:

http://www.noonpost.net/content/4007

من بينها شبكات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والعنف الطائفي، والفكر الجهادي، وتؤمن انقرة أن قيام مناطق أمنة في شمال سورية من شأنها أن تساعد في معالجة هذه المخاطر من خلال تحفيز النقل التدريجي للاجئين ثانية إلى بلادهم [126].

وفي ضوء تلك المخاوف فإن أنقرة عازمة على إقامة ملاذات آمنة في سورية كوسيلة لإدارة أزمة اللاجئين، وتستضيف تركيا حاليا المزيد من اللاجئين السوريين، لن يعود الكثير منهم إلى بلدهم على المدى القصير ولا المتوسط في الوقت الذي تبقى فيه سورية دولة ممزقة بسبب الحرب. إن قيام ملاذ آمن في سوريا سوف يشكل منطقة عازلة بالنسبة لتركيا تعمل ضد تدفق المزيد من اللاجئين[127].

وقد أعلنت الخارجية السورية في بيان رفضها (رفضا قاطعة المحاولات التركية الإقامة منطقة آمنة على الأراضي السورية أو أي تدخل عدواني لقوات أجنبية فوق أراضيها)، وطالبت المجتمع الدولي لوضع حد لانتهاكات الحكومة التركية، وانها ستتخذ بالتشاور مع أصدقائها كل الإجراءات الضرورية لحماية سيادتها الوطنية ووحدة اراضيها[128].

وهناك تقارير صحافية جديدة غير مؤكدة تتحدث على إن الولايات المتحدة وتركيا وافقتا أخيرة على إنشاء منطقة (أمر واقع) آمنة في سورية، يمكن للنازحين السوريين فيها الحصول على المساعدة الإنسانية والحماية من هجمات نظام الرئيس بشار الأسد، اهتماما له ما يبرره، غير أن إلقاء نظرة فاحصة على تفاصيل ما يفترض أنه يجري اقتراحه يشير إلى ما هو أقل بكثير من منطقة آمنة يمكن أن يتم فيها تجميع عدد كبير من السكان المشردين واللاجئين العائدين من تركيا، كما تشير بعض المصادر الغير الرسمية[129].

---

[126] -Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler, Turkey Calls for Safe Havens and NoFly Zones in Syria: Five Things You Need to Know, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, United States, October 10, 2014, p.1.

[127] -Soner Cagaptay and Andrew J. Tablet Op cit., p.2.

[128]- جريدة الشرق الأوسط، العدد (13106)، 2014.

[129]- جريدة الحياة، العدد (19117)، 2015/10/16 .

وبعد الانتخابات التركية الأخيرة عادت تصريحات المسؤولين الأتراك بالمطالبة بإقامة مناطق أمنة في شمال سورية مرة أخرى إلى الواجهة. حيث أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده بصدد أتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق خطة أنقرة في انشاء مناطق أمنة في الشمال السوري، من أجل المساهمة في مكافحة الإرهاب، وللتخفيف من أزمة اللاجئين السوريين، التي اثقلت كاهل تركيا حكومة وشعبا وأن انشاء هذه المناطق سيمكن 1 , 7 مليون لاجئ من العودة لبلادهم)، وذلك ضمن عملية أطلق عليها ((جرابلس)) [130].

وتشير التقارير الأخيرة في 28 تموز 2015 موافقة أدارة أوباما على المطالب التركية بإقامة منطقة آمنة) محمية من قبل التحالف شمال سورية في مقابل السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قواعدها العسكرية في تركيا لمهاجمة الدولة الإسلامية (داعش) [131].

وسوف تمتد هذه المنطقة الآمنة على مسافة (68) ميلا على طول الحدود بين تركيا وسورية، من بلدة جرابلس الى ماريا وسوف يكون عمقها حوالي 40 ميلا وتصل الى مشارف حلب ثاني كبر المدن السورية، وحسب الاتفاق الذي تم بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيرة الأمريكي الرئيس باراك أوباما، بان الضربات الجوية للتحالف ستقوم بتطهير هذه المنطقة من مقاتلي داعش وابعاد الجيش السوري عن هذه المنطقة، مما يساعد على وجود ملاذ آمن للاجئين السوريين[132].

يلاحظ مما سبق أن سعي تركيا ومطالبتها بأقامة مناطق أمنة هو لتخفيف الضغوط التي تتعرض لها تركيا نتيجة العدد الكبير للأجئين السوريين الذي دخلوا الأراضي التركية وظهور مشاكل اجتماعية في المناطق التي يتواجد بها هولاء اللاجئين، اضافة الى ذلك خوف تركيا من زيادة أعداد اللاجئين المتوجهين الى تركيا في ضل زيادة العنف وعدم وجود بودار لنهاية هذه الأزمة، وكذلك خوف تركيا من نقل التطرف والصراع الى داخل تركيا عن طريق اللاجئين، إلا

---

[130]- قناة RT الفضائية، 2015/07/28.

[131]- موقع تقارير، تقرير لصحيفة الغارديان، متاح على الرابط:

http : / / alhagreer .com

[132]- موقع تقارير، تقرير لصحيفة الغارديان، مصر سبق ذكره.

أنه مع ذلك فأنه على ما يبدو أن تركيا لم تنجح في إقناع الولايات المتحدة على إقامة مثل هذه المناطق الآمنة في شمال سورية لوجود إشكالية وخلافات في تحديدها بين الطرفين.

ب-**السلوك العسكري التركي تجاه الأزمة.**

السورية منذ بداية الأزمة السورية في اذار 2011 تبنت تركيا موقف سياسي معارض ضد النظام السوري فقط، ولم ترغب بتدخل عسكري فعلي على الأراضي السورية، واكتفت فقط بدعم المعارضة السورية وعملت على تدريبها بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسمحت لقادة المعارضة للتحرك بحرية داخل الأراضي التركية والسماح لها بإقامة المؤتمرات لاسيما مؤتمر (اصدقاء سوريا).

ولكن بتطور الأحداث وسيطرة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على أجزاء كبيرة من سورية والعراق اضافة الى سيطرة وحدات الحماية الكردية (YBG) على اراضي سورية حررت من تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) واعلانها بأنها مناطق حكم ذاتي تغير الموقف التركي تجاه الأزمة، وذلك بقصف لمواقع تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ومواقع حزب العمال الكردستاني.. لذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، وسنحاول البحث في المطلب الأول التدخل العسكري التركي الغير مباشر في سوريا، وسنحاول البحث في المطلب الثاني التدخل العسكري التركي المباشر.

أ- التدخل العسكري الغير مباشر

رغم احتفاظ تركيا بحق انتقاد سياسة الرئيس السوري بشار الأسد، دون تدخل مباشر في الشؤون الداخلية، ولكن الأزمة السورية وما ارتبطت بها من تطورات إقليمية ودولية كشفت عن تغير تدريجي في علاقة تركيا بسورية، وهو ما يمكن وصفه بداية تحول أو اعادة توجيه للسياسة التركية تجاه هذه الأزمة، خاصة في ضوء ما جرى في مؤتمر (اصدقاء سورية) الذي استضافته تركيا، حيث عبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو على ان الوضع في سورية يشبه الوضع في البوسنة خلال التسعينيات من القرن الماضي وانه ينبغي على المجتمع الدولي

ألا يتأخر كما حدث في البوسنة " وهو ما يعكس تحولا في موقف تركيا، التي تعد قوة إقليمية مؤثرة في

القضية السورية مما قد يمهد لها قيادة الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة في سورية [133].

ورغم أن تركيا قد سلكت سياسة تصفير المشاكل مع الجيران" وكانت سورية واحدة من قصص نجاح هذه السياسة، ولكن بعد الربيع العربي اصبحت المنطقة مقسمة على نحو كبير واكتشفت انقرة بأنها لا يمكن ان تصبح صديقة للجميع وكان عليها الاختيار في المعادلة الجديدة، ولذلك احتضنت تركيا التغير وتحولت تجاه المعارضة السورية في محاولة لدفع الرئيس السوري بشار الاسد للتنحي عن السلطة[134].

وتعد تركيا احدى المؤيدين للمعارضة السورية منذ بداية قيام الأحداث على الساحة السورية وربما يرجع جزء كبير منه الى[135]:

1- المشاكل العالقة بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بمياه نهر الفرات والأسكندرونه وحزب العمال الكردستاني PKk

2- اختلاف وجهتي نظر الجانبين من حل الصراع العربي الإسرائيلي.

3-طبيعة الحكومة التركية (الإسلامية التي تغازل المعارضة السورية، واحتضانها الأكبر عدد من اللاجئين السوريين أضافة إلى إقامة أغلب اعضاء الائتلاف الوطني السوري على الأراضي التركية وعقد المؤتمرات والمناقشات المتعلقة بتقرير الوضع السوري على الأراضي التركية.

وبعد زيارة وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو إلى دمشق في اب عام 2011 والتي جدد فيها رفضه رفضا قاطعا على التمرد من خلال اعتماد خطة حقيقية للحوار والإصلاح، صارت تركيا عدوة لنظام الأسد ومؤيدا للمعارضة السورية، وبعد أن قامت تركيا بغلق سفارتها في 26 آذار عام 2012، استضافت الحكومة التركية في نيسان من العام نفسه الاجتماع

---

[133]-) ايمان رجب و رضوى عمار، اعادة توجيه: كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية، و 2012/04/19، ص 1. متاح على الرابط:
http : / / www . iasj . net / iasj ? func = fulltext & ald=82955 -

[134] -Bayram Balci, Turkey's Relations with the Syrian Opposition, APRIL 13, 2012. http://carnegieendowment.org/2012/04/13/turkey-s-relations-with-syrianopposition

[135]- حسين عليوي و أيسر الياسري، الأزمة السورية – الموافق الأقليمية والدولية، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، 2012-2013، ص8-

الثاني لمجموعة أصدقاء سوريا" الذي ضم عددا من الدول العربية والغربية التي تأسست لتقديم بعض الدعم للمعارضة السورية وأزاحة بشار الأسد من السلطة[136].

وان استضافة تركيا للمعارضة السورية في المراحل الأولى من قيام الثورة السورية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، هي محاولة الدفع بقيادة بديلة للأسد، ففي 13 تموز 2011 سمحت تركيا لرموز المعارضة المنفيين بالاجتماع في تركيا، واعلن كما ذكرنا سابقا عن تشكيل المجلس الوطني السوري) رسمية في اسطنبول في اغسطس 2011 وقد سبق اعلان هذا المجلس زيارة أحمد داود أوغلو إلى دمشق والتي اعتبرت الأخيرة حيث لم تسفر عن أي تقدم يحقق رضا تركيا. كذلك أعلن عن تشكيل "الجيش السوري الحر" من تركيا، كما تستضيف تركيا الآن جماعات المعارضة السورية الرئيسية وقيادات "الجيش السوري الحر" المعارض، [137].ووفقا للتوجه الاستراتيجي الذي رسمه احمد داود أوغلو، اذ يمتد الدفاع عن الأناضول في عمق المناطق الشمالية السورية، لذا بدأت تركيا بالحديث عن مناطق أمنة في شمال سورية [138].

وتجدر الإشارة بأن تركيا ومنذ بدء المرحلة المسلحة للثورة ضد بشار الأسد في صيف عام 2011، عازمة على إقامة ملاذات آمنة إلى جانب مناطق حظر الطيران في شمال سورية لحماية المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السبب الرئيسي لدعوة تركيا لإقامة هذه المناطق الأمنة هو حماية نفسها من عدم الاستقرار في سورية. وقد أثيرت القضية مرة أخرى أيضا لأن قوات الأسد أحرزت مؤخرا تقدمة في الشمال على حساب الثوار، شملت المناطق المحيطة بحلب – أكبر مدينة في البلاد. وتأمل أنقرة إقامة ملاذات آمنة تكون محمية من قبل الجيش التركي، فضلا عن مناطق حظر الطيران تكون متداخلة مع تلك التي فرضتها القوات الجوية التركية وتلك التابعة له "حلف شمال الأطلسي" ("الناتو") والدول العربية المشاركة في الحملة

---

[136] -Bayram Balci, Op cit.

[137]- إيمان رجب و رضوى عمار، مصدر سبق ذكره، ص 1،2.

[138]- كمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت لبنان، ط2، 2012، ص 206.

ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وتؤمن تركيا أنه بدون اتخاذ مثل هذه التدابير، قد ينجح نظام الأسد قريبا بطرد الثوار.[139].

وتسعى تركيا إلى إقامة الملاذات في قطع صغيرة من الأراضي السورية عبر الحدود، والتركيز على نقاط العبور التي يتجمع فيها معظم اللاجئين، وعلى مناطق يسيطر عليها (حزب العمال الكردستاني) وفرعه السوري (حزب الاتحاد الديمقراطي) بغض النظر إذا فعلت ذلك بواسطة جوانب متعددة الأطراف أو من جانب واحد. ويبدو أن تركيا تتمتع بالقدرة العسكرية لحماية أي ملاذات صغيرة، كان قد تم الإعلان عنها من جانب واحد. وقد قامت أنقرة بالفعل بنشر مدفعيتها على طول الحدود، وبإمكان هذه الوحدات الدفاع عن منطقة ضيقة تمتد إلى مسافة خمسة وعشرين ميلا داخل سورية، وفقا لما تمليه التضاريس.

كما قد تعتمد أنقرة على حلفائها في سورية، من بينهم جماعة الثوار المعروفة باسم كتائب (أحرار الشام)، للمساعدة في حماية محيط هذه الملاذات[140].

ويوازي الحديث عن منطقة أمنة تركية في شمال سورية ما قام به تورغوت أوزال بداية التسعينيات حين انشأ منطقة أمنة في شمال العراق بذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني وظهر جلية عزم الأتراك أداء دور في المنطقة العربية من البوابة السورية بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي الأمريكي الى مد نفوذ تركيا جنوبا ليتصل بالأردن وبالخليج العربي حتى يتم اغلاق سواحل البحر المتوسط أمام أي تغلغل ايرانى او روسي أو صيني[141].

واضافة الى ذلك قد يتمكن الأكراد السوريون من مساعدة جهود أنقرة أو تعقيدها اعتمادا على كيفية تطور الأحداث. فتركيا كانت قد حاربت (حزب العمال الكردستاني) منذ ما يقرب من أربعة عقود، وبدأت مؤخرا بإجراء محادثات سلام رسمية مع التنظيم، لذلك ما زالت علاقتهما دقيقة. ومن جانبه، سيطر (حزب الاتحاد الديمقراطي) على مناطق كردية في شمال سوريا في

---

[139] -Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler, Op cit.p.1.

[140] -ibid, P,1.

[141]- كمال واكيم، مصدر سبق ذكره، ص 207.

تموز 2012، وأعلن عنها مقاطعات مستقلة. وحاليا، بإمكان الملاذات الآمنة المحمية من قبل تركيا أن تستوعب هذه المقاطعات الكردية وتساعد في الدفاع عنها ضد تنظيم (داعش). بيد، ذلك سيعارض (حزب العمال الكردستاني) وفرعه الاخر في سورية (حزب الاتحاد الديمقراطي بشدة مثل هذا الترتيب لأنه قد يفرض سيطرة عسكرية تركية فعالة على أنشطتهما في سورية[142].

وبالطبع، يشن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حاليا هجمات على كوباني، التي هي إحدى هذه المقاطعات – وإذا ما هيمن التنظيم هناك وهاجم المقاطعتان الأخريان عفرين والجزيرة)، قد يضطر (حزب العمال الكردستاني) وفرعه (حزب الاتحاد الديمقراطي) إلى اختيار ملاذات آمنة تركية كملجأ أخير. وفي الوقت نفسه، إذا سمحت أنقرة بسقوط كوباني، فسوف تتنامى مشاعر الاستياء ضد تركيا على المدى البعيد في صفوف العديد من الأكراد الذين يعيشون في الملاذات المستقبلية، حتى إذا وافقوا على قبول حمايتها ضد (داعش) على المدى القريب[143].

وقد رفض البيت الأبيض باستمرار قبول دعوات لإقامة مناطق حظر جوي أو مناطق عازلة في سورية، وكان رفضه يأتي مباشرة بعد موافقه كبار المسؤولين الأمريكيين وتأكيدهم بأن الموضوع قيد النظر، الأمر الذي أثار استياء أنقرة إلى حد كبير؛ ومن بين أولئك المسؤولين وزير الدفاع تشاك هيغل ووزير الخارجية جون كيري ورئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديمبسي.

ويشكل ذلك الاستياء جزء من القلق الأوسع بكثير القائم بين حلفاء واشنطن الإقليميين والأوروبيين ألا وهو: أنه يجري شن الغارات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) دون وجود أي استراتيجية تعود بالفائدة على المعارضة السورية المعتلة، التي تعهدت الولايات المتحدة ودول أخرى بتدريبها وتجهيزها. ويشعر الحلفاء بالقلق من أن نهج واشنطن "الضيق

142 -O Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler, op cit, p.2.

143 -ibid. P,1.

الحدود" هو وصفة لتقسيم سوريا وإضفاء الشرعية على سيطرة الأسد على جزء منها على الأقل، وإدامة الصراع في جميع أنحاء البلاد وحولها لسنوات مقبلة. ومثل هذه المخاوف يمكن أن تؤدي حتى إلى حل الائتلاف الوليد المناهض له (داعش)، وتزيد من احتمالية قيام حاجة لنشر قوات أمريكية على أرض المعركة لتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)[144].

وأن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية اتفقا على تسليح مجموعات من المعارضة السورية "المعتدلة" وتدريبها بحيث تتولى "وكالة الاستخبارات القومية التركية" تحديد هؤلاء المعارضين السوريين المعتدلين لتدريبهم في قاعدة عسكرية على الحدود التركية السورية، وأن الولايات المتحدة قد وافقت على تقديم التسليح المتعلق بمعدات التدريب، كما تم الاتفاق على أن تضم المجموعة الأولى أربعة ألاف عنصر من المعارضة[145].

وان برنامج التدريب الأمريكي – التركي لا يشمل حزب الاتحاد الديمقراطي، الذراع العسكري لوحدات حماية الشعب الكردي (YPG)، لأن تركيا تعده مرتبطة بمنظمة إرهابية بحسب تصنيفه قانونية لديها[146].

ولكن هناك تطورات حديثة بشأن دعم المعارضة بين تركيا وامريكا وهذا ما افصح عنه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بقوله إن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أتفقا من حيث المبدأ التقديم الدعم الجوي لبعض مقاتلي المعارضة في سورية الذين يجري تدريبهم في تركيا حاليا.

وان هذه الجماعات من المعارضة سوف تتلقى دعما ليدخلون مرة اخرى الى سورية للقتال ضد الجماعات المتطرفة بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والنظام السوري[147].

---

144 -Ibid, pl.

145 -O"Turkey, US to Provide Military Training for Syrian Opposition," Daily Sabah.

146 -October 11, 2014, at: http://goo.gl/8JIhhK.

وأضاف قائلا بأنه من الضروري لهذه القوى المعتدلة في الحصول على الغطاء الجوي من أجل ضمان فعالية العمليات ضد المتطرفين، وأن تركيا تنتظر من برنامج تدريب المعارضة السورية المعتدل التوصل إلى حل سياسي لصراع نشب منذ اربع سنوات مع الجارة الجنوبية، مشيرة الى ان هجمات النظام السوري على شعبه مستمرة لذلك فمن الضروري استعادة التوازن العسكري على الأرض من خلال برنامج التدريب الأمريكي التركي لمقاتلي المعارضة المعتدلين[148].

وان دعم تركيا للمعارضة السورية جاء لعدة أسباب منها[149]:

1- أنها تمثل رصيدة اضافية للنفوذ التركي في المنطقة ، اذ اعلنت جماعة الإخوان المسلمين) في سورية عن انها تفضل النموذج التركي في سورية بعد الأسد وذلك على خلاف الأحزاب الإسلامية في مصر وتونس والمغرب

- منع ايران من تكريس نفوذها داخل سورية، واذا ما حصل ذلك سيكون له تداعيات سلبية عديدة على الأمن القومي التركي، مع تجنب الدخول في صراع معها داخل سورية.

ولكن تركيا حذرة ايضا في تعاملها مع المعارضة السورية والتدخل في الأزمة لعدة أسباب منها[150].

1- الهاجس التركي من تحول الساحة السورية الى ملاذ جديد لأعضاء حزب العمال الكردستاني (PKK)، خاصة في ظل اعلان بعض المجاميع السورية بأنها المسيطر الفعلي على الأراضي الحدودية مع تركيا.

---

147 -Bassem Dabbagh, Syrian opposition fighters to get US-Turkish air support, 26 May, 2015. See more at: http://www.alaraby.co.uk/english/news/2015/5/26/syrianopposition-fighters-to-get-us-turkish-air-support#sthash.abftP6ya.dpuf

148 -Bassem Dabbagh, Op cit.

149- أيمان رجب و رضوى عمار، مصدر سبق ذكره، ص2.

150- حسين عليوي و أيسر الياسري، مصدر سبق ذكره، ص8،9.

2- لا توجد ضمانة وتيقن تركي بالمعارضة السورية التي تشوبها الخلافات والانشقاقات. 3- الطابع الاسلامي للمعارضة السورية سوف يوقعها باختلاف عقائدي في حالة هزيمة بشار الأسد.

4- عدم رغبة تركيا في الدخول في صراع مباشر مع حلفاء النظام السوري مثل روسيا وايران.

5-ان قيام المناطق الآمنة على حدودها مع سورية فيه بعض المخاطر عليها وينعكس سلبا على موقفها تجاه الأقليات المتواجدة على اراضيها.

ب- التدخل العسكري المباشر في سورية

بعد سنوات من بدء الأزمة السورية واعلانها موقفا عالي السقف من النظام فيها، تدخلت تركيا للمرة الأولى عسكريا في الشمال السوري عبر قصف جوي ومدفعي متكرر .، وقد جاء هذا الموقف بعد اتفاق تركي-أميركي غير معلن، يتضمن موافقة أميركية على إنشاء منطقة آمنة" شمال سوريا لطالما طالبت بها أنقرة في مقابل السماح لطائرات التحالف الدولي باستعمال القواعد العسكرية التركية في قتالها لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتكمن أهمية هذه الخطوة التركية إلى جانب ملف مكافحة تنظيم الدولة- في بعدين آخرين لا يقلان أهمية، ألا وهما: الملف الكردي والمشهد السوري بشكل عام[151].

وجاء التحول التركي في التحرك العسكري المباشر على الأراضي السورية بعد ما نجح الأكراد في السيطرة على مدينة (كوباني) عين العرب السورية وتمكنهم ايضأ في منتصف حزيران الماضي من هذا العام 2015 في السيطرة على مدينة تل أبيض) السورية، مما يعني تطهير منطقة شرق الفرات بأكملها من تنظيم الدولة الإسلامية

(داعش) ماعدا منطقة الحسكة التي لاتزال فيها بعض المناوشات بين الوحدات الكردية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) [152].

[151]- سعيد الحاج، التحركات العسكرية التركية: الأسباب والانعكاسات الإقليمية، تقارير، مركز الجزيرة الدراسات،07/08/ 2015 ، ص2.

[152]- قناة الجزيرة، برنامج (في العمق)، تركيا وقواعد اللعبة الجديدة، 2015/08/03.

ومن هنا فقد جاء تخوف الأتراك من انتقال هذه الجماعات الكردية من مناطق شرق الفرات التي سيطرت على أغلبها وحدات الحماية الكردية وتحول هذه الجماعات الى مناطق غرب الفرات، وتقوم تلك الجماعات الكردية بوصل المناطق الثلاثة التي حررت من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والتي عملية اعلنوها عام 2013 بأنها مناطق حكم ذاتي، وهذه المناطق هي منطقة الجزيرة في اقصى شمال سورية، ومنطقة عين العرب (كوباني) تقع في الشمال السوري ايضا ومنطقة (عفرين) التي تقع في الشمال من مدينة حلب على حدود لواء الأسكندرونة، مما زاد من مخاوف الحكومة التركية إزاء الطموحات الكردية، وقيام الأكراد بأنشاء شريط على طول حدود تركيا مع سورية من القامشلي شرقا وحتى عفرين غربا وصولا الى البحر المتوسط، وأن حلم الدولة الكردية تم استعادته مرة أخرى بشكل واضح وقوي مع دعم دولي، وهذا لم يتوفر في يوم من الأيام لهذا الكيان الكردي تحت ذريعة ومسمى الحرب ضد (داعش) [153].

وتجدر الإشارة إلى أنه في 26 من حزيران 2015 قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للمجتمع الدولي بأن تركيا (لن نسمح أبدأ بإقامة دولة جديدة على الحدود الجنوبية لدينا في شمال سورية.. ولن نسمح لتغيير التركيبة السكانية للمنطقة).

وكما قال ذلك أيضا رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في 3 تموز 2015، (لقد أتخذنا إجراءات ضد التهديدات الأمنية عبر الحدود، وان تركيا اتخذت موقف واضح ضد المنظمة الإرهابية تنظيم الدولة الإسلامية)، وفي الوقت نفسه لدينا ايضا استمرار دعم المعارضة المعتدلة في سوريا، ونحن لن نتردد في العمل في حالة وضع يهدد امن تركيا) [154].

لقد جاءت هذه التصريحات من قبل المسؤولين الأتراك تعبيرا عن قلقها ازاء تهديد الإرهاب للمدنيين، فضلا عن الإجراءات الأخيرة التي تهدف الى تغيير التركيبة السكانية

---

[153]- المصدر نفسه.

[154] -Taylor Goel, Turkey's AKP pushes for military intervention in Syria, Jul 02, 2015. https://flyer-generator herokuapp.com/?article_url=https://flyercomponents .herokuapp.com/flyers/53294/data.

للمناطق المحررة من داعش على يد وحدات حماية الشعب الكردي.(YPG [155]) ويتضح من التصريح الأخير لأحمد داود أوغلو أن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا يرغب في استخدام تهديد تنظيم الدولة الإسلامية لأراضيه كذريعة للتدخل العسكري في سورية، وإقامة منطقة آمنة من جرابلس غربا حتى عفرين، ومنع وحدات الشعب الكردي (YPG) وغيرها من القوات الكردية من السيطرة على اراض متجاورة لمنطقة الجزيرة وعفرين، وهذا من شأنه أن تكون هناك منطقة آمنة تكون ملاذ امنة للمعارضة السورية التي تدعم من قبل تركيا كاحرار الشام وجبهة النصرة وأنصار الشريعة التي تشارك في معركة شرسة ضد النظام للسيطرة على شمال مدينة حلب[156].

وفي تطور لافت في الأسابيع القلية الماضية قصفت الطائرات والمدافع التركية مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سورية ومعسكرات حزب العمال الكردستاني في العراق، وهو تطور قوبل بالإستحسان في البداية من قبل حكومة الإقليم والحكومة العراقية، ثم ما لبث أن أثيرت حوله الكثير من التساؤلات والاحتجاجات داخلية وخارجية.

وفي 25 تموز عام 2015، قصفت الطائرات التركية المواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قرب الحدود السورية، ولكن تبني حزب العمال الكردستاني لقتل عدد من الجنود ورجال الشرطة الأتراك حول وجهة القصف التركي نحو جبال قنديل في العراق حيث تتواجد مقرات ال PKK).[157].) وقد شدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن حكومة أنقرة ستتخذ اجراءات اكثر حسماً ضد متشددي (داعش) والمسلحين الأكراد بالداخل على حد سواء[158].

وفي هذا الصدد يرى بعض المراقبين أن انقرة تسعى لتجنب أن تفضي الحرب على تنظيم الدولة الأسلامية (داعش) الى أي شكل من الأشكال دمج حزب العمال الكردستاني في

---

[155]- تركيا: مؤشرات على ارتكاب تطهير عرقي شمالي سوريا، BBC عربي، 16 حزيران/ 2015. متاح على الرابط التالي:
http : / / goo . gl / RSjaHN

[156] -Taylor Goel, Op cit

[157]- سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[158]- قناة RT، 2012/07/24، مرجع سابق.

التحالف الدولي، لان تركيا ترى في انضمام هذا الحزب لقتال داعش الى التحالف الدولي سيعزز قوته وشرعيته قبل أن تصل معه الى أتفاق سلام نهائي، ويتنامي الحذر التركي في وقت يستعد فيه هذا الحزب للاستفادة من حاجة التحالف الملحة، وهو يبحث عن طريق لاحتواء خطر التنظيم وتقليص انتشاره، وقد يؤدي الاستعانة بهذا الحزب الى أجراء قانوني ضروري في الولايات المتحدة الأمريكية بحذفه من قائمة المنظمات الإرهابية كي تتمكن هي والاتحاد الأوربي من تزويده بالأسلحة[159].

ولكن تركيا ترى أن تحسين صورة حزب العمال الكردستاني يأتي في وقت غير مناسب، وان تحسين صورته عالمية قد تجعل طلباته في ازدياد وتعالي في محادثات التسوية الجارية بين الطرفين، ففي حال فشل هذه المحادثات قد يؤدي الأمر إلى عودة تركيا لمواجهته مرة أخرى ، وان ذلك سيكون غير مناسب لأنه قد لا تلقي دعم وتأييدا دولية[160].

وفي حين رحبت واشنطن في القرار التركي بالانخراط الفعلي للحرب ضد الإرهاب فقد وجهت الى انقرة اعتراضات متوقعة من النظام السوري وايران وحكومة بغداد وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، إذ وصفت حكومة بغداد القصف التركي على مواقع حزب العمال الكردستاني في المناطق الخاضعة لإقليم كردستان في شمال العراق بالتصعيد الخطير بعد ايام من بدء القصف التركي[161].

وقد جاء رد وزارة الخارجية التركية في 31/تموز 2015 بأعرابها عن خيبة أملها إزاء رد فعل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي على قصفها لمواقع حزب العمال الكردستاني، واشارت الى ان الحكومة العراقية تدرك أرادة أنقرة بهذه المسألة وانها تمارس حق الدفاع المشروع عن النفس مؤكدة أن تحركها يأتي في اطار الاتفاقية سارية المفعول مع العراق منذ عام 1980

---

[159] -Sinan Ulgen and F. Doruk Ergun, "A Turkish Perspective on the Rise of the Islamic Caliphate" EDAM Discussion Paper Series 2014/6, Centre for Economics and Foreign Policy Studies. Brussels, Belgium, September 1, 2014, p.2.

[160] - Ibid. p.3.

[161]- بغداد تصف القصف التركي بالتطور الخطير، سكاي نيوز عربية، 2015/07/29 متاح على الرابط:-

http://www.skynewsarabia.com/web/article/763457

التي تعهدت بها الحكومة العراقية بعدم السماح لأي هجوم من الأراضي العراقية على تركيا، وقالت وزارة الخارجية التركية بأن حكومة بغداد لم تستطيع الوفاء بهذا الالتزام[162].

ولقد استطاعت الحكومة التركية أن تحصل على الدعم الدولي في ضرب مواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحزب العمال الكردستاني (PKK) والذي لم يتوفر هذا في السابق، حيث أن الحروب السابقة التي كانت تشنها تركيا ضد حزب العمال الكردستاني في التسعينيات وعام 2000، كانت لا تحظى بتأييد دولي كما هو في الوقت الراهن، بمعنى أن التنظيمات الكردية في سورية أصبحت مشروعة ايرانية وتابعة للنظام السوري بنسبة كبيرة بسبب وجود ورفع علم النظام السوري والحواجز التابعة النظام الأسد قد عادت من جديد في منطقة (تل الذهب) التي تحررت من داعش على يد الوحدات الكردية وبدعم من طيران التحالف الدولي [163].

وعلى هذا الأساس فأن الاسباب التي تقف وراء موقف الحكومة التركية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والدخول في سورية عسكرية بشكل مباشر هي: [164].

1-أتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) فرع حزب العمال الكردستاني في سورية واستخدامه كقوة برية في مواجهة (داعش). 2- توفير غطاء جوي لوحدات حماية الشعب الكردي أضافة الى الدعم اللوجستي والدعم المادي الكبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الذي شكلته الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

3- غض نظر الولايات المتحدة الأمريكية عن طموحات هذه الحركات الكردية التي بدأت تتمدد بشكل واضح وكبير مما يشكل خطرا كبير بالنسبة للأتراك.

---

[162] -Turkey disappointed by Iraqi PM's criticism of airstrikes against PKK, Hurriye 3 August 2015, of Entrance: ,2015 Date News, 31 July Daily http://goo.gl/FfKE3m.

[163]- قناة الجزيرة، برنامج في العمق، تركيا وقواعد اللعبة الجديدة، مصدر سبق ذكره.

[164]- المصدر نفسه.

4- أن ما يؤرق انقرة أكثر ليس الصعود الكردي فحسب، وإنما إحساسها العميق بأن حليفتها التاريخية (أمريكا) تقف وراء ذلك، وأن الهدف النهائي من وراء هذا الصعود هو إقامة دولة كردية مستقلة ستكون تركيا الخاسر الأكبر منها [165].

وبهذا باتت تركيا وربما غيرها من الدول ترى أن المستفيد الأكبر من الأزمة السورية حتى الآن هم الكرد، الذين نجحوا للمرة الأولى بتاريخ سورية في بسط سيطرتهم على مناطقهم وبلورة كيان سياسي خارج معادلة النظام والمعارضة[166].

وان تركيا ترى إن سيناريو اسقاط الأسد لن يبدو سهلا وانها حذرة ولا ينبغي المبالغة بتوغل عسكري بري للقوات التركية على الأراضي السورية لعدة اسباب منها[167] :

1- قناعة الحكومة التركية من الناحية النظرية والاستراتيجية بخطورة التورط العسكري المباشر في سورية، خصوصا أن الصراع يحمل ابعادا اثنية ومذهبية تعمق الأزمة.

2- عدم التوافق بين أنقرة وواشنطن حتى الآن على رؤية محددة لوضع حل محدد لأنهاء الأزمة السورية، بدليل تعثر مشروع تدريب وتسليح المعارضة السورية، وغياب الدعم الأمريكي الكامل لفكرة انشاء منطقة آمنة. واقتصار امريكا على دعم رقعة جزئية من التصور التركي الأولي مع ترك مناطق مهمة شرقي نهر الفرات للقوات الكردية، الأمر الذي يظهر الفرق الواضح في تصور أنقرة السابق للمنطقة الآمنة وما تم الاتفاق عليه حديثة.

3- هناك حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد، في ظل محاولات تشكيل الحكومة والغموض بشأن الشريك المحتمل فيها، وكذلك سيناريو اعادة الانتخابات والدعوة الى انتخابات مبكرة.

---

[165]- تركيا والتدخل العسكري في سوريا، موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/30

[166]- تركيا والتدخل العسكري في سوريا، موقع الجزيرة نت. مصدر سبق ذكره.

[167]- سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره. ص 7-8.

4-معارضة قادة الجيش التركي لأي عملية موسعة حالية والانتظار لحين تشكيل الحكومة الجديدة وترقية جديدة للقوات المسلحة لاتخاذ قرار بهذا الحجم.

5- حسابات التورط في المستنقع السوري ومواقف داعميه روسيا وايران المحتملة، خصوصا بعد الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة 6+1.

6- أن أغلبية الرأي العام التركي يرفض التدخل العسكري في سورية.

7- الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة في حال تدخل تركيا عسكرية في سورية وخاصة اذا استطال الأمر وهو ما سيؤدي إلى زيادة عمق الأزمة الاقتصادية في البلاد.

8- ضعف فصائل المعارضة السورية وعدم جاهزيتها بما يصعب امكانية التعاون معها او الاعتماد عليها في أي عملية محتملة وخاصة الانشقاقات التي تشوب تلك الفصائل واختلاف الرؤى حول كيفية التعامل مع الداعمين لهذه الفصائل.

9- التردد من أي عملية انتقامية في داخل تركيا أو على الحدود من قبل التنظيمات الكردية او النظام السوري او تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

10- حاجة تركيا لقرار دولي لمثل هذا التدخل الذي لن يكون بمقدور تركيا استصداره، أضافة الى عدم توقعها دعما من دول التحالف او الدول العربية التي انشغل بعضها في الحرب في اليمن.

وان قرار تركيا المشاركة رسمية في التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسورية جاء بعد ان ادركت انها اضحت هدفا لهجماته الانتقامية، وان تعرضها لهجوم مباشر من قبل تنظيم (داعش) أو أي مجموعة في تركيا قد يدعمها التنظيم علانية، سوف يعد تهديدة مباشرة للأمن القومي التركي، وبهذا قد يحظى التدخل العسكري المباشر حينها بتأييد شعبي، بل ربما بمطالبة واسعة بالرد، وبخاصة اذا تم استهداف ضريح سليمان شاه، جد سلالة السلاطين العثمانيين، الذي يقع شمل حلب على بعد نحو ثلاثين

كيلومتر من الحدود التركية السورية ، ويعد ارضا تركية بيموجب اتفاق انقر عام 1921 [168].

وبهذا فأن تدخل تركيا عسكريا وقصفها المواقع تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وقصفها ايضا لبعض مواقع حزب العمال الكردستاني في سورية وشمال العراق هو محاولة انقرة التذكير بانها دولة اقليمية مركزية تقرر ما تقوم به ولا تخضع لأجندة الاخرين وهي المقولة التي لطالما نظر لها رئيس الوزراء التركي احمد داود أوغلوا في كتاباته وتصريحاته، اضافة الى ذلك يؤكد الموقف التركي حتى الآن الافتراض القائل بأن تركيا بعد الانتخابات الأخيرة تسعى الى تقليص انخراطها في مشاكل الجوار بدلا من النهج الذي اتبعته في العقد السابق، لأن لديها اهدافة داخلية تسعى لتحقيقها تتعلق باستراتيجية عام 2023، ومنها تحقيق المرتبة العاشرة على مستوى الاقتصاد العالمي، وكذلك اقرار دستور جديد يؤسس "جمهورية جديدة وحل قضية الأكراد بشكل نهائي، لذلك يتوجب على تركيا أن تنصرف عن تركيز اهتمامها عن هذه الأهداف، الا في حالة وقوع اعتداء مسلح مباشر او وجود تهديد فعلي يستهدفها، وبهذا يكون تدخل تركيا الحالي محدودة في أطار الرد الذي يحفظ هيبة الدولة ويحقق الردع وتقليص التهديد دون الدخول في حرب مفتوحة مع دول الجوار[169].

ويلاحظ مما سبق أن تدخل تركيا العسكري جاء نتيجة التخوف التركي من زيادة نفوذ حزب العمال الكردستاني على الأراضي السورية بعد ما استطاع أن يسيطر على اراضي لا يستهان بها في ظل الدعم الدولي والغطاء الجوي لهذه المجاميع الكردية، ثم التغيير موازين القوى على الأرض في سوريا، ورغبة تركيا على رجحان كفة المعارضة السورية التي تفضل النموذج التركي (الاخوان المسلمين)، وابطال حلم الدولة الكردية الذي ظهر من جديد وبقوة مرة أخرى على الساحة الاقليمية.

[168]- هماد قدورة تركيا ومسالة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود ، تحليل سياسات المركز العربي الابحاث والدراسات ، الدوحة -قطر 2014. ص8.7

[169]- المصدر نفسه، ص 10.

المطلب الثالث: قراءات في مستقبل التحول في السياسة الخارجية التركية.

من خلال النظر للمسار التاريخي للسياسة الخارجية التركية الجديدة التي وضعها حزب العدالة والتنمية، من خلال مهندسيها الثلاثة، الأول / عبد الله غول رئيس الجمهورية التركية، الثاني / رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي، الثالث / أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي، وتقوم تلك السياسة على تصوير المشاكل مع الجوار، وتحسين العلاقات مع الدول المطلة على البحر المتوسط، ولكن السياسة التركية طرأ عليها تحولات بسبب موقف تركيا من ثورات الربيع العربي (موقفها من الثورة السورية ونظام الأسد، والثورة المصرية ونظام حسني مبارك).

ويتوقع أن تأخذ عملية التحول في السياسات الخارجية التركية العديد من المستويات، ومن بينها:

أولا: السناريو الأول: يبدو أن جملة من التغييرات ستتم بشكل سريع في السياسة الخارجية التركية، استنادا إلى أرضية فكرية سياسية، تنطلق من الإدراك بضرورة العودة إلى سياسة واقعية وبراغماتية في التعامل مع المشاكل والأزمات المحيطة بتركيا، وأن الفهم التركي الرسمي ينهض على أساس أن العالم بأسره دخل في مرحلة صراع كبيرة، ولا تملك تركيا القوة الكافية لحل المشاكل جميعها، وما عليها هو القيام بتخفيف الصراع في مناطق النزاع المحيطة بتركيا، وعلى الأقل تخفيف الجانب الخاص بها، والمتعلق فيها من النزاعات التي تشكل فيها طرف

إن العامل الزمني سيكون عنصرا محتدأ مهمة لنجاحها في قطف ثمار هذا التحول، حيث تكثر المتغيرات الإقليمية، والدولية المحيطة بسياسات العالم تجاه الشرق الأوسط، وتقوم الفلسفة الجديدة للسياسة الخارجية التركية على قاعدة أعلنها رئيس الوزراء التركي الجديد بن علي يلدريم قائلا:" يتعين علينا زيادة صداقاتنا مع الدول المطلة على البحر الأسود والبحر المتوسط، وضرورة أن تقلل من أعدائنا" [170].

[170]- تصريح للصحفيين من قبل رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، وكالة الأناضول AA، 2017/04/20
http://aa.com.tr/ar

أما بخصوص سياسة بن علي يلدريم بالشأن السوري " فقد أكد ضرورة قيام كل من تركيا، والدول المعنية، وعلى رأسها إيران، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول خليجية والسعودية، بفتح صفحة جديدة في سوريا، وأداء دور في إيجاد صيغة جديدة تتعلق بالأزمة السورية دون إضاعة مزيد من الوقت"، وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، أشار يلدريم إلى إمكانية إجراء عملية انتقال يتم التخطيط لها من خلال المفاوضات بين جميع الأطراف على طاولة الحوار، وهو ما يشير إلى إمكانية تجاوز شرط رحيل الأسد المسبق وبقاء الأسد في المرحلة الانتقالية[171].

وبخصوص العلاقات التركية المصرية أشار يلدريم إلى إمكانية تطوير تلك العلاقات، ولو في الجانب الاقتصادي، قائلا : "تؤيد تطوير العلاقات مع مصر، فهي بلد قريب جدا منا بثقافته وقيمه، وشعبان شقيقان، يجب أن لا تعود الخلافات بين الحكومات بالظلم على شعبينا"، واستدرك بالقول: "ولذلك ينبغي على الأقل أن تكون العلاقات في المجال الاقتصادي، حتى لو استغرق تطبيع العلاقات على المستوى السياسي فترة طويلة، فإنه بإمكاننا أن نطور علاقاتنا في المجال الاقتصادي، والسياحي، والزراعي، والثقافي، وغيرها من المجالات، بشكل سريع، وأعتقد أن كلا البلدين يحتاجان إلى ذلك[172].

ثانيا: السيناريو الثاني:

سوف تعمل تركيا جاهدة على تحسين علاقاتها شرقا مع روسيا وإيران و وذلك من أجل العمل على تحسين علاقاتها مع الغرب، بمعنى أن التقارب مع موسكو وطهران يعد قرار استراتيجية، ليس الهدف منه الابتعاد وقطع العلاقات مع الغرب، بل للضغط على واشنطن والمحور الأوروبي الأطلسي، وهو السيناريو الأوفر حظا لعدة أسباب، أهمها: عمق العلاقات التركية الغربية، ومصالح حلف الناتو في تركيا التي منها: قاعدة إنجيرليك العسكرية، وصعوبة

---

[171]- وكالة الأناضول

http : / / aa . com . tr / ar : 2017 / 04 / 20

[172]- وكالة الأناضول

http : / / aa . com . tr / ar 2017/04/20

التغييرات الجذرية في السياسة الخارجية وكلفتها، وتعارض مصالح تركيا مع مصالح كل من روسيا وإيران في معظم الملفات ذات الاهتمام المشترك.

ويشمل هذا التوجه الدول التي تم الإشارة إليها على وجه الخصوص، ومع ذلك فهو يؤكد استمرار علاقات تركيا مع أوروبا والولايات المتحدة وعبر حلف الناتو، إلا أن التركيز سيكون على تفكيك الإشكالات في العلاقات الخارجية التركية بعيدة عن التنسيق مع الغرب، وتكشف هذه التحولات ما تم منها وما يتوقع أن يظهر خلال الفترة المقبلة، في السياسة الخارجية التركية عن إدراك تركي متنام بأن ملفات المنطقة المهمة لن تنظر أيا من اللاعبين الأساسيين لترتيب أوضاعه الداخلية أو مراجعة سياساته؛ ذلك أن الأحداث تتطور بشكل سريع في المنطقة من جهة، وأن المنافسة وصراع النفوذ القوي بين اللاعبين الدوليين والإقليميين ربما يؤدي إلى ملء أي فراغ من تراجع أحد اللاعبين أو تردده في مراجعة سياساته واتخاذ زمام المبادرة، ومنهم تركيا، وهو ما سيؤثر في المحصلة على مكانتها الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها في سياسات الإقليم والسياسة الدولية على وجه العموم، يتوقع أن يساعد هذا التحول في السياسة الخارجية التركية على مزيد من الاستقلالية في تحقيق تطلعاتها ومصالحها الإقليمية، وحفظ أمنها الداخلي، وتفوقها الاقتصادي المميز، حيث تسعى الحكومة التركية إلى توظيف فشل المحاولة الانقلابية

الإحداث التحول المنشود، ويتجل هذا التوظيف في الانتقاد الشديد للموقف الغربي من تلك المحاولة[173].

ثالثا: السيناريو الثالث: تعمل الخارجية التركية على تحقيق التوزان بين المحاور المختلفة، لتعود لإعطاء مزيد من الاستقلالية لقراراتها المتعلقة بعدد من الملفات كقضايا الإقليم الخلافية مع معظم الأطراف، ووفق هذا المسار يمكن لأنقرة أن تبقى عضوا في حلف الناتو وضمن

[173]- يلدريم، قدير، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، كارنيغي، صدا، 2017/04/20.

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=64359&lang=ar

مسار عضوية الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سعيها الدخول منظمة شنغهاي وزيادة وتيرة التعاون الاقتصادي مع كل من روسيا، والصين، وإيران، وهو سيناريو أقل حظا من سابقه، ويمكن أن يحظى بفرصة فقط في حال وجود رغبة قوية لدى الطرفين التركي والروسي بتعاون حقيقي، وتعزز من فرصه الخلافات التركية الأوروبية الآخذة بالاتساع، وأي حل للأزمة السورية قد ينهي التناقض بين الطرفين فيها.

رابعا: السيناريو الرابع:

تعمل تركيا على رسم مسار مستقل لسياستها الخارجية، وهذا يمكن أن يكون سببا في إخراجها من أحد المحورين، لكي تقوم بدور قيادي إقليمي في المنطقة يضم كلا من السعودية وقطر، وقد ينضم إليه في وقت لاحق بعض من دول الخليج أو مصر، أو محور دولي يضم الدول النامية البعيدة عن منطقة الشرق الأوسط، مثل: الصين، والبرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا، وهو سيناريو ضعيف الاحتمال العدة سياقات، أهمها: محدودية إمكانات الدول الإقليمية المذكورة، وضعف التنسيق بينها وبين تركيا، وصعوبة تشكل محاور خارج دائرة الاستقطاب الأميركي–الروسي.

أولاً: الخيارات الاستراتيجية التركية.

يمكن طرح الخيارات الاستراتيجية المحتملة لتركيا من منظور هانتنغتون" من خلال ما يلي:

أ- الخيار الأوروبي

الذي يتجلى في العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي، ويرى "هانتنغتون" أن هذا الخيار من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لتركيا لكنه سيحد من حريتها في التحرك في المجال الاقتصادي وسيحول دون إمكانية تنفيذ سياسة خارجية مستقلة في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. ويعتقد "هانتنغتون" انه (على الرغم من الجهود التي بذلتها تركيا لاعتماد القيم والممارسات الأوروبية، فان مجتمعها وثقافتها وتاريخها تجعل منها في شكل أساسي بلد غير أوروبي). ويضيف انه (بينما تتقدم تركيا باتجاه علماني يبدو أن أوروبا تتقدم باتجاه ديني بسبب

هجرة المسلمين الكثيفة إلى أوروبا والتفاعلات المتزايدة على البلدان الأوروبية والبلدان الإسلامية المجاورة. اذ ان (تدفق المهاجرين المسلمين الشرعيين وغير الشرعيين قد ولد مشاعر قوية تجاه المسلمين في أوساط السكان والسياسيين، ما أدى إلى إعادة تأكيد الهوية الكاثوليكية في إيطاليا). ويخلص "هانتنغتون" الى القول أن أوروبا ليست جاهزة لتركيا، وانه مادامت أوروبا ترى في تركيا بلدا غير أوروبي ستبقى عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي امرا بعيد الاحتمال. وبالنظر لشعور الأوروبيين بأنهم لا يمكنهم رفض تركيا كما لا يمكنهم قبولها في آن واحد، فقد عمدوا إلى اتباع سياسة التأجيل والمماطلة[174].

ب- الخيار الإسلامي.

يعيد "هانتنغتون" إلى الأذهان ما شرحه في كتابه (انصدام الحضارات) من آن وجود دولة قيادية في الإسلام هو امر جيد للإسلام وللعالم. ويبدو الهانتنغتون" أن تركيا انسب من غيرها لتأدية هذا الدور. لكن قيام تركيا بهذا الدور يواجه مشكلتين:

المشكلة الأولى: تمكن في ارث "أتاتورك" الذي حدد هوية تركيا كدولة عصرية وعلمانية وغربية أي أوروبية .ويعتقد "هانتنغتون" أن الوقت قد حان لإعادة النظر في المبادئ الستة التي وضعها "اتاتورك اقبل ثلاثة ارباع قرن وان تعيد تركيا تحديد دورها في عالم القرن الحادي والعشرين المختلف جدا عن مرحلة "أتاتورك" ، اما المشكلة الثانية التي تقف عقبة أمام تولي تركيا دورا قياديا في العالم الإسلامي فتتجلي في أن معظم البلدان المجاورة لها كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية، وكان على شعوبها ومنهم العرب النظام للحصول على استقلالهم، وان التاريخ مازال يثير مخاوف لديهم. لذلك ينصح "هانتنغتون" تركيا أن توضح الشعوب البلدان المجاورة انها لا تهدد استقلالهم وان أي قيادة

[174]- عبد القادر نيال، تركيا وخياراتها الإستراتيجية "، تم تصفح الموقع يوم: 2020/08/21 ،الرابط :www.an-nour.com/item/1321

تمارسها ستركز على مشاورات مكثفة مع الأطراف المعنية. ويضيف انه إذا نجحت تركيا في ذلك فستكون في موقع جيد يسمح لها بالحد من النزاعات بين المسلمين وأنفسهم وبين المسلمين وغيرهم[175].

ج-الخيار القومي لتركيا

الذي يعني تخلي تركيا عن الخيارين السابقين الأوروبي والإسلامي، والتركيز على امنها وتطورها. ويلفت "هانتغتون" انتباه تركيا الى انها تقع في محيط خطر (امتلاك الدول الخمس غير العربية في هذا المحيط إسرائيل، روسيا، الهند، وإيران وباكستان أسلحة نووية. ومن المحتمل أن تسير دولة عربية او أكثر السعودية، مصر، سوريا، ليبيا، الجزائر في هذا الاتجاه) كما: (من الأرجح أن تمتلك مجموعة إرهابية إسلامية متطرفة أو أكثر، التكنولوجيا أو حتى الأسلحة بذاتها من واحدة أو أكثر من هذه الدول النووية من خلال السرقة او قرار الواعي الصادر عن الحكومة. أو الممارسات المارقة من قبل المسؤولين فيها لأسباب تجارية و/او سياسية). ازاء هذه الاحتمالات يري هانتغتون" أنه يجدر بتركيا أن تواجه السؤال التالي: هل يتعين عليها امتلاك الأسلحة النووية أيضا التصدي المخاطر؟

ينصح "هانتغتون" تركيا بان تعمل على تعزيز علاقاتها الأمنية مع الو-م-أ وإسرائيل، وان تسعى الى تكثيف الحلف الأطلسي ليكون أكثر ملائمة مع حاجتها الأمنية

ثانيًا: مستقبل الدور الإقليمي التركي.

يمكن أن نحدد الدور التركي الإقليمي مستقبلا ب 3 مسارات وهي ما يلي.

1-تنامي الدور التركي

ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي:

أ-استمرار التأييد الشعبي لحكومة أر دوغان في انتهاج السياسة الإقليمية.

[175]- المرجع نفسه، الرابط: www.an-nour.com/item/1321

ب-استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلميا وتحقيق النجاح بعد ذلك[176].

ج- تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة.

د- الحاجة الأمريكية والغربية والعربية الدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني السلبي.

هـ- الارتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد الأمر الذي يتيح لتركيا مركزا مهما في الساحة الإقليمية.

وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي فان هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات او تغييرات جذرية داخلية وإقليمية بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار اليه، لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل كبير أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع الى تراجعه تدريجيا[177].

2-انكفاء الدور الإقليمي التركي

وتتوقف بعملية انكفاء الدور الإقليمي على مايلي:

أ- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية.

ب- حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى عدد من الضباط بالتآمر لاغتيال نائب رئيس الوزراء التركي (بولنت ارنتش) وهو ما استدعى مجلس الأمن القومي ببحث تورط الجيش بالتآمر ضد الحكومة وهذا يعني العودة إلى الوراء.

ج- إخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة امام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية.

---

[176]- المرجع نفسه، ص 55.

[177]- أحمد الشلقامي، " الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، ثم تصفح الموقع: 2020/04/14 الرابط www.turkpress.co/node/1917

د- ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين.

هـ - فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب. و تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لتركيا لدى الو.م.أ.

3-محدودية الدور التركي

وتستند محدودية الدور التركي إلى مايلي:

أعدم قدرة من سيخلف أردوغان في رئاسة الحكومة والحصول على قاعدة شعبية تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل[178].

ب تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة.

ج-فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون عائقا أمام بروز أي دور إقليمي تركي.

د-ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى، مثل: إيران سيحد من فاعلية الدور التركي.

هـ -إن الانفتاح التركي على سوريا وتطوير علاقاتها معها سينعكس سلبا على أدائها دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا.

و عدم قدرة تركيا الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليا.

[178]- المرجع نفسه. الرابط

www.turkpress.co/node/1917

الخاتمة

الخاتمة والاستنتاجات

نستخلص من كل ما تقدم من استعراض في صفحات هذه البحث أن الدور التركي صار واضحة في الأزمة السورية، أذ من المعروف أن تركيا تعد احدى الدول الإقليمية التي تمتلك مقومات وامكانيات القوة بما يجعلها قادرة على فرض موقفها على هذه الأزمة، وقد تبين أيضا أن الدور التركي في الأزمة السورية كان متوقف على مدى تنسيق تركيا مع حلفائها في الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية، فهي لا تتحرك تجاه أزمة سوريا من دون التوافق مع الحلفاء، لذا فأن خطوات حكومة العدالة والتنمية تجاه سورية تكون محسوبة وتكون متوافقة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية خوفا من مواجهة الفيتو الروسي والصيني وتقاطع المصالح مع ايران صاحبة النفوذ الأقوى في سورية. وعلى هذا الأساس فأن تركيا لاتستطيع ان تتخذ قرارا حول الأزمة السورية من دون الحصول على الدعم الدولي، وقراراتها تكون متناسقة ومتوافقة ولاتختلف عن القرارات الدولية تجاه هذه الأزمة بأي شكل من الأشكال. فهي لاتريد التورط في صراعات اقليمية غير محسوبة النتائج ولا تريد الوقوع في مستنقع حرب مفتوحه قد تهدد كيانها الداخلي ومستقبل دورها الإقليمي.

وقد توصل الباحث في خاتمة هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات وهي على النحو الآتي:

1-إن المعطيات الدولية والاقليمية منحت تركيا فرصة للأخذ بزمام الأمور والمبادرة تجاه ازمة سورية وخاصة في ظل الدعم الأمريكي والأوربي لمواقفها المتناسقة معهما.

2-تسعى تركيا الى أن تلعب دورا اقليمي أكبر فاعل ومؤثر من خلال موقفها في الأزمة السورية ولتثبت للعالم أنها دولة محور ذات أهمية استراتيجية لايستهان بها.

3-تمثلت المواقف التركية تجاه الأزمة السورية بناء على متطلبات الأمن القومي التركي مع التطورات الجارية في سورية على انها تهديدا استراتيجي مباشر خاصة أن الوحدات الكردية في الساحة السورية أعلنوا أن المناطق التي تحت سيطرتهم هي مناطق حكم ذاتي مما يمهد لقيام

دولة كردية بما يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي التركي وخاصة أن تركيا لديها أعلى نسبة قومية كردية في المنطقة.

4-أن التحرك التركي تجاه الأزمة السورية ليس استجابة للرغبة الأمريكية الأوربية فقط وانما استجابة للحفاظ على مصالحها القومية والتي تتمثل في ما يأتي:

أ-محاولة تقييد الطموحات الكردية الخاصة بالانفصال بإقليم كردي في الشمال السوري مشابه لإقليم كردستان العراق وخاصة بعد الدعم الذي حصلت عليه القوات الكردية لوحدات حماية الشعب الكردي (YPG) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مما يساعد على ظهور القضية الكردية الى الواجهة مرة أخرى. ثم الدعم الذي حصلت عليه تركيا من قبل المجتمع الدولي توجب عليها استثمار هذا الدعم لمحاربة حزب العمال الكردستاني وهذا مالم تحصل عليه تركيا في التسعينيات وعام 2000 عندما كانت تحارب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

ب-محاولة علاج تداعيات اسقاط النظام السوري اذا حصل ذلك، وخوف تركيا من تأثير فوضى هذا السقوط في سورية على أمنها القومي.

5-وجود مصلحة امريكية خاصة في حضور تركي فاعل في الأزمة السورية ليس فقط لمجابهة النفوذ الإيراني والدعم الروسي للنظام في سورية وإنما بهدف توفير الدعم اللوجستي والعسكري اللازم لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي بات يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وخاصة بعد سيطرته على أجزاء كبيرة من العراق وسورية.

المراجع

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ- **الكتب.**

1- احمد يوسف احمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طا، 2011.

2- أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011.

3- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.

4- عبد الله التركماني، تعاظم الدور الاقليمي التركي، ط1، دار نقوش عربية-تونس، 2010.

5- عبد الله تركماني، " تعاظم الدور الاقليمي لتركيا"، الطبعة الأولى، (تونس: دار النقوش العربية، 2010).

6- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة. ج1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، 1985.

7- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث والسياسات، (معهد الدوحة)، الدوحة - قطر، حزيران 2011.

8- فيليب روبينس، تركيا والشرق الأوسط (تر: ميخائيل نجم الدين). قبرص تدار قرطبة للنشر والتوزيع، 1993.

9- كمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ط2، 2012.

10- مينا اسحق طانيوس بولس، السياسة التركية تجاه سوريا منذ 2002 حتى الآن، المكتب العربي للمعارف مصر الجديدة القاهرة، ط1، 2014.

11- وليد رضوان تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000م. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2005.

12- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2006.

المذكرات والرسائل الجامعية

أ- **المجلات.**

1- أحمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45).

2- بيبرس، سامية، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مجلة شؤون عربية، شتاء 2012م، العدد 152.

3- ثائر عباس، بايدن يفشل في ضم أنقرة للتحالف الدولي. وتوافق على فترة انتقالية بعيدة عن نظام الأسد، جريدة الشرق الأوسط، العدد (13144)، 2014/11/23.

4- حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل. مجلة دراسات إستراتيجية العدد 41. 2000.

5- حسين غازى، تركيا والعرب وإسرائيل. مجلة الفكر السياسي: السنة الثانية. العدد 54، شتاء 1998-1999.

6- رنا مولود شاكر، العلاقات التركية السورية في ظل الأزمة السياسية الداخلية لسوريا، أوراق دولية (دورية تعني بالقضايا الإقليمية والدولية الراهنة) جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (210) ،السنة (13)، شباط 2014.

7- عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد (5)، العدد (17) حزيران 2013.

8- عبد الجبار مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع وآفاق المستقبل. مجلة دراسات إستراتيجية: العدد 43،2000 .

9- فتيحة ليتيم ، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. مجلة المفكر : العدد5.مارس 2010.

10- فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، قضايا سياسية، العدد (34)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.

11- مالك مفتي، " الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، دراسات عالمية، العدد 27، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).

12- محمد نور الدين، 75 عاما على الجمهورية التركية نظرة عامة على إشكالية الأوربة." مجلة شؤون الأوسط: العدد 73 - جوان 1998.

13- محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، المستقبل العربي، العدد (389)، تموز2011.

14- محمود سالم السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية. المجلة العربية للعلوم السياسية العدد13شتاء 2007.

15- هماد قدورة تركيا ومسالة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود ، تحليل سياسات المركز العربي الابحاث والدراسات ، الدوحة –قطر 2014.

16- هيفاء احمد محمد، الموقف التركي من الثورة السورية، مجلة دراسات سياسية، العدد (24)، مطبعة الزمان، العراق – باب المعظم، 2013.

17- ياسين الحاج صالح، « تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 85. شتاء 2011.

ب–الصحف.

1– باسل العودات، بعد علاقات ومصالح استراتيجية. الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوة، صحيفة العرب، العدد (9460)، 2014/05/02.

2- خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مقال منشور في جريدة الرأي الكويتية، العدد (11941)، 11/ أذار / 2012.

ج– المذكرات

1- حسين عليوي و أيسر الياسري، الأزمة السورية –الموافق الأقليمية والدولية، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، 2012–2013.

2- رابح زغوني، " تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية. مذكرة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر باتنة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية. 2008).

3- الغول، يسري، أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية، 41، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

ج–التقارير:

1- ايمان رجب ورضوى عمار، اعادة توجيه: كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية، و 2012/04/19.

2- سعيد الحاج، التحركات العسكرية التركية: الأسباب والانعكاسات الإقليمية، تقارير، مركز الجزيرة الدراسات،07/08/ 2015.

المواقع الاكترونية.

1- http://www.awu-dam.org/index.html
2- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm
3- www.islamonlin.net/arabic/politics/indlex.shtml
4- http://www.aWu-dam.org/index.html
5- http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha.htm
6- http://www.awu-dam.org/index.html
7- www.damascusuniversity.sy/mag/law/images/stories/335-395.pdf2020/07/10
8- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/169F17B1-047E-4B91-8532-1BC5F2CE60E3.htm
9- www.palestine-studies.org/ar_journals.aspx?href=issue&jid wi=3&iid=
10- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2517C3B0-FDCC45EB-A268-5702C736AFIC.htm
11- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/6/10
12- http : / / www . turkey - post . net / p Effects of The Syrian Refugees on Turkey, Report, Prepared in Cooperatio
13- http://sana.sy/ara/206/2009/05/14226386.htm
14- http://www.aljazeera.net/news archive Jarvhive?Archiveld-101403
15- htto://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=96406&eid-1875.
16- BBC 2017/02/26.
17- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/nwesid-7451000/7451049.stm
18- http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment
19- newspaper12/5/2011
20- http://www.noonpost.net/content/4007
21- :http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=syrian-refugees at-turkish-border-2011-05-19
22- http://www.skynewsarabia.com/web/article/763457
23- Turkey disappointed by Iraqi PM's criticism of airstrikes against PKK, Hurriye 3 August 2015, of Entrance: ,2015 Date News, 31 July Daily http://goo.gl/FfKE3m.
24- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/30

25- http://aa.com.tr/ar
26- http : / / aa . com . tr / ar 2017/04/20
27- http://carnegieendowment.org/sada/?fa-64359&lang-ar
28- http://aa.com.tr/ar
29- http : / / aa . com . tr / ar : 2017 / 04 / 20
30- http : / / aa . com . tr / ar 2017/04/20
31- http://carnegieendowment.org/sada/?fa-64359&lang-a
32- www.an-nour.com/item/1321
33- www.an-nour.com/item/1321
34- www.turkpress.co/node/191
35- www.turkpress.co/node/1
36- http : / / alhagreer .com
37- http : / / www . iasj . net / iasj ? func = fulltext & ald=82955 -
38- http://carnegieendowment.org/2012/04/13/turkey-s-relations-with-syrianopposition
39- http://www.alaraby.co.uk/english/news/2015/5/26/syrianopposition-fighters-to-get-us-turkish-air-support#sthash.abftP6ya.dpu
40- . https://flyer-generator herokuapp.com/?article_url=https://flyercomponents
41- .herokuapp.com/flyers/53294/data.
42- http : / / goo . gl / RSjaHN
43- http://www.akhbaralaalam.net/index.php?atype-haber Aechive&ArticleID=21451
44- ww.todayszaman.com/newsDetail

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1- Center For Middle Eastern Strategic Studies, between Orsam Washington, United States, January.
2- Souad Ahmadoun, Turkey's Policy toward Syrian Refugees, Domestic Repercussions and the Need for International Support, Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, November 2014,
3- lThe Rising Costs of Turkey's Syrin Quagmire, Europe Report, International Crisis Group, Avenue Louise, Brussels, Belgium, April 2014.
4- Soner Cagaptay, Turkey to Vote on Syria policy, The Washington Institute, for Near East policy, Washington, United States, October 1, 2014.
5- Maria Fantappie, Turkey eyes Syrian crisis through lens of Kurdish stability . March 23, 2012.
6- Soner Cagaptay, Op cit.
7- Turkey ready for 'worst case scenario' on possible Syrian refugee crisis", May 01, 2011.
8- Bayram Balci, Turkey's Relations with the Syrian Opposition, APRIL 13, 2012.
9- Bassem Dabbagh, Syrian opposition fighters to get US-Turkish air support, 26 May, 2015.
10- Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler, Turkey Calls for Safe Havens and NoFly
11- Zones in Syria: Five Things You Need to Know, The Washington Institute for
12- Near East Policy, Washington, United States, October 10, 2014.
13- Taylor Goel, Op cit
14- Sinan Ulgen and F. Doruk Ergun, "A Turkish Perspective on the Rise of the
15- Islamic Caliphate" EDAM Discussion Paper Series 2014/6, Centre for Economics
16- and Foreign Policy Studies. Brussels, Belgium, September 1, 2014.
17- Ahmet Davutoğlu, "Tarih idraki oluşumunda metodolojinin rolu:

18- Medeniyetlerarası etkileşim açısından dünya tarihi ve Osmanlı", Diván İlmi Araştırmalar, 1999/2, S. 7,S.
19- Albert Hourani, "The Ottoman Background of the Modern Middle East", ed.
20- Kemal Karpat, The Ottoman State and Its Place in World History, Leiden: Brill, 1974.

ملخص مذكرة الماستر

من الصعوبة بمكان تقييم واقع الثورة السورية واستشراف مستقبلها دون الحديث عن حاضنتها الإقليمية والدول المؤثرة فيها، وخاصة تركيا، باعتبارها دولة إقليمية كبيرة وجارة لسوريا، ولتأييدها أحد أطراف المعادلة السورية فضلا عن كونها إحدى الدول المنضوية تحت التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة. وعليه، فإن فهم الموقف التركي ومحدداته وحدوده بات أمرا مهما وحيوية. تسعى هذه المذكرة لوضع أسس ومحددات السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا، ضمن رؤية عملية شاملة، بحيث تشكل إطاراً واسعًا لادراك معيقات الدور التركي في سوريا. بغرض الاستفادة منه في مختلف المراحل. هذه الدراسة تساعد على معرفة آليات صنع القرار التركي اتجاه الأزمة السورية.

الكلمات المفتاحية: تركيا–سوريا–السياسة الخارجية–الأزمة السورية–الموقف التركي.

Abstract of The master thesis

It is difficult to assess the reality of the Syrian revolution and anticipate its future without talking about its regional incubator and the influential countries, especially Turkey, as it is a large regional country and a neighbor of Syria, and for its support as one of the parties to the Syrian equation, in addition to being one of the countries under the international coalition to combat ISIS. Accordingly, understanding the Turkish position, its determinants and its limits has become an important and vital matter. This paper seeks to lay the foundations and determinants of Turkish foreign policy regarding Syria, within the framework of an original theoretical vision - a comprehensive process, so that it constitutes a broad framework of awareness of the possibilities and obstacles of the Turkish role in Syria that can be used in various stages, beyond merely focusing on an event here or an evolution there. This paper can be considered a broad container that contains the Turkish decision-making mechanism in relation to the Syrian crisis, based on the importance of Syria in the Turkish strategy, and based on the foundations of Turkish foreign policy in the era of justice and development in general, and based on defining the vision, enablers and reviews of the decision maker in Ankara.

Key words: Turkey- Syria -foreign policy –Syrian Crisis- Turkish position.